



# سجلات موت متوقع

الديموقراطية  
واللاتطور في تونس

كولين باورز

أفريل 2022



## Noria Research

Noria Research is an independent and non-profit research organization with roots in academia. Our primary mandates are to translate data gathered on the ground into original analyses, and to leverage our research for the purpose of informing policy debates and engaging wider audiences.

It is our institutional belief that political crises cannot be understood without a deep grasp for the dynamics on the ground. This is why we are doctrinally committed to field-based research. Cognizant that knowledge ought to benefit society, we also pledge to positively impact civil society organizations, policymakers, and the general public.

Created in Paris in 2011, Noria's research operations now cover the Americas, Europe, North Africa, the Middle East and South Asia.

## Licence

Noria Research encourages the use and dissemination of this publication. Under the cc-by-nc-nd licence, you are free to share copy and redistribute the material in any medium or format. Under the following terms, you must give appropriate credit, provide a link to the license, and indicate if changes were made. You may do so in any reasonable manner, but not in any way that suggests the licensor endorses you or your use. You may not use the material for commercial purposes. If you remix, transform, or build upon the material, you may not distribute the modified material.

## Disclaimer

The opinions expressed in this publication are those of the author alone and do not necessarily reflect the position of Noria Research.

Sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with the funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany. This publication or parts of it can be quoted by others for free as long as they provide proper reference to the original publication.

The content of the publication is the sole responsibility of the authors and does not necessarily reflect a position of the Rosa Luxemburg Stiftung.

## Team

Author: Colin Powers

Program Director: Robin Beaumont

Program Editor: Xavier Guignard

Translation: Krystel Tabet

Graphic Design: Mondher Saoudi





# سجلات موت متوقع

الديموقراطية  
واللاتطور في تونس

كولين باورز

أفريل 2022



# About

## Noria Research Middle East and North Africa Program

More than a decade since the eruption of the Arab Uprisings, the crises at their root—political, economic and social—remain no closer to resolution. The push for democratization and justice-oriented economic change has for the time being relented. In its wake, new anti-democratic coalitions have solidified and expanded, bound by both a shared rejection of popular governance and human rights and a shared fondness for repressive methods of control and surveillance.

With matters of ecological and fiscal sustainability, food insecurity, intensifying inequality and mass joblessness looming ominously, these developments have left the Middle East and North Africa standing before yet another critical juncture. The hopes and welfare of generations now hanging tenuously in the balance, it is imperative that a light be shone upon the local, international and transnational drivers of MENA's (re)turn to authoritarianism, and that the consequence of this distressing resurgence be interrogated in full.

## Author

Colin Powers earned his PhD from Johns Hopkins School of Advanced International Studies in 2020. He is a two-time recipient of the Fulbright Grant and his work has been published in a number of academic and policy journals.

Powers' research agenda primarily concerns the drivers of (under)development, violent extremism and authoritarianism in the contemporary Middle East. In addition to his position at Sciences Po (project PREVEX led by Stéphane Lacroix), he is a Resident Fellow at Noria Research.





# جدول المحتويات

ملخص تنفيذي	10
الاستنتاجات الرئيسية	11
مقدمة	13
تمهيد: لشروط المسبقة لخيبة الأمل في تونس	15
1. الصدمات والقيود: عوامل خارجية تُنبض قلب اللاتطور	19
1.1 الصدمات الناشئة خارجياً	20
2.1 العوائق الهيكلية للتنمية المتكافئة: التداعيات الناجمة عن المكانة الثانوية لتونس في النظام المالي العالمي	22
القدرة التأديبية للتمويل الخاص	22
صندوق النقد الدولي في تونس	25
البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في تونس	28
3.1 العوائق الهيكلية أمام النمو العادل: الآثار المرتبطة بمكانة تونس في التسلسل الهرمي الدولي للسلطات النقدية	31
2. المساعدات المحلية المرتبطة باللاتطور	39
1.2 سياسات فترة ما بعد الثور	40
2.2 إعادة تأسيس المحسوبة: علاقات الأعمال والدولة ما بعد 2011	42
3.2 أوجه فشل سياسة التنمية	47
4.2 السياسة المالية	58
أوجه فشل نظام الإيرادات	58
مخاطر تمويل الديون	61
عوائد مُحبّطة من الإنفاق العام	65
3. الخاتمة	69
4. الملحق: الحقوق المُخولة إلى المستثمرين الأجانب	73
1.4 التحكيم الخارجي	73
2.4 حماية الملكية الفكرية	75
Bibliography	76

## ملخص تنفيذي

بعد عقد من الكفاح للحصول على الشرعية الشعبية وبعد الفشل في تعزيز المؤسسات الرئيسية، خسرت الديمقراطية البرلمانية التونسية القبض في صيف 2021، أما الضربة القاضية جاءت من قبل الرئيس قيس سعيد بعد استناده إلى المادة 80 من دستور عام 2014 في 25 يوليو/تموز لتجميد عمل مجلس النواب وإعادة تنصيب السلطة التنفيذية العليا.

بالمعنى الأكثر إلحاحاً، إنّ قيس سعيد وقيس سعيد وحده المسؤول عن النهاية المأساوية لتجربة تونس الكبرى في الحكم الذاتي. إنّ هذه الواقعة وحدها لا تبرز كيف سُمح لرجل من شخصيّة سعيد التدخّل بشكل حازم في المقام الأوّل، كما أنها لا تبرز قدرته على التخلّص من مكاسب انتفاضات عام 2010-2011 بشكل سهل أيضاً.

لم تأت تلك الأحداث من عدم، فلا يمكن فهمها إلاً انطلاقاً من الظروف الاجتماعية-الاقتصادية التي تبلورت خلال العقد الماضي. ويستطلع هذا التقرير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتلك الظروف بالتفاصيل الدقيقة. وبلاستناد إلى عمل ميداني دام ثلاثة أشهر وبحث مكتبي دام تسعة أشهر، يكشف التقرير عن العوامل الخارجية والداخلية التي حفّزت اللاتطور الاقتصادي في فترة ما بعد 2011 ويتعقّب سلسلة العلاقات السببية التي لحقت من خلالها الاضطرابات الاقتصادية بالمسار السياسي في تونس.

بالنسبة للعوامل الخارجية التي حفّزت اللاتطور، يستبين تحليلنا مجموعة من الصدمات الناشئة خارجياً – على وجه التحديد: انهيار الدولة في ليبيا، والهجمات الإرهابية، وتفشي فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS-CoV-2) – لكنه يركّز بصفة رئيسية على التداعيات الناتجة عن الموقف الهامشي لتونس في إطار النظامين المالي والنقدي العالميين، على التوالي. وفيما يخصّ العوامل الناشئة داخلياً، يصب التقرير تركيزاً على التبعات الاقتصادية للسياسة التي انتهجتها البلاد في ما بعد 2011. وفي هذا الصدد، يولى اهتمام خاص للجهتين الحزبيتين الرائدتين في المرحلة الانتقالية والكيفية التي أعدتا بها إقامة نموذج فاسد للعلاقات بين الشركات والدولة وتسببتا بتأرجح السياسة بين اتجاهين مختلفين، يؤدّي كل منهما إلى طريق مسدود: الإصلاحات الليبرالية النمطية وتوسّع القطاع العام على نحو يغفل المسائل التنموية ويموّل بالديون.

سمحت العوامل الناشئة خارجياً وداخلياً والمفصلة أعلاه بنشوب ظاهرة تعرّف بمناهضة السياسة، وذلك من خلال إغراق الاقتصاد في حالة من الفوضى والحرص على إبقاء الغالبية الكبرى في البلاد رازحة تحت وطأة البطالة والعمالة غير الرسمية والانسلاخ الاقتصادي عن الدولة. ووفقاً لمجلة كرونكلز (Chronicles)، تم التعبير عن مناهضة السياسة في تونس بأشكال مختلفة انبثقت جميعها من دافع مشترك: انعدام الثقة بالنظم التمثيلية والمنظمات المبنية على أساس عامودي، وفك الارتباط بها. ومع انتشار مناهضة السياسة بمقدار هائل ومثير للقلق، أضعفت تلك الظاهرة الحصون الشعبية كثيراً في وجه الانحراف نحو النظام الاستبدادي، وبالتالي جعلت الديمقراطية التونسية عرضة إلى حد أكبر بكثير للانقلابات على غرار الانقلاب الذي نفذته قيس سعيد في نهاية المطاف.

## الإستنتاجات الرئيسية

- أدّت الصدمات الناشئة خارجياً بمختلف أنواعها إلى تكبيد الاقتصاد التونسي مليارات من الأموال الضائعة على مستوى النمو الاقتصادي كما حرّمته من الحصول على الأموال الأجنبية ذات الأهمية الحاسمة. وبِحَيْث أدّت الصدمات الناشئة خارجياً إلى إغراق الحساب الجاري في عجز أعمق، جعلت قيادة الدولة مدينة على نحو متزايد للدائنين الأجانب.
- أدّى اعتماد تونس على المصادر الخارجية للاقتراض وتمويل رأس المال، إلى جانب المكانة الثانوية التي تحتلّها البلاد في النظام المالي العالمي، إلى الحد بشدّة من الخيارات السياسية خلال الفترة الانتقالية. وساهم الوصول إلى مصادر التمويل غير السوقية إلى إرجاء هذه القيود لفترة وجيزة، مع أنه في نهاية الأمر فرض شروطاً وأنظمة مراقبة كافية لضمان الامتثال لرغبات الدائنين إلى حد كبير.
- نتيجةً للمكانة الثانوية التي تحتلها تونس في النظام النقدي الدولي قام البنك المركزي التونسي بتخزين احتياطات النقد الأجنبي ورفع أسعار الفائدة في آخر المطاف. فساهم التدبير الأول في تدهور الوضع الاستثماري الدولي للبلاد، أما التدبير الثاني فأفضى إلى تقليص الأجور، وانخفاض الطلب على اليد العاملة، وانخفاض مستويات الاستثمار.
- لم تتيح الجهتان الحزبيتان المهيمنتان في تونس للأشخاص الأكثر ثراءً إمكانية الوصول المباشر إلى المجال السياسي وصنع السياسات فحسب؛ بل قامت أيضاً بتسهيل حياة هؤلاء الأشخاص للأصول التي استولت عليها جماعة الطرابلسي.
- على أثر نموذج العلاقات القائم بين الشركات والدولة والذي ترسّخ في ما بعد 2011، باتت الأسواق شديدة التركّز وانعدمت فيها التنافسية. وأصبح عدد صغير من الشركات القابضة التابعة لبعض العائلات يهيمن على كل القطاعات الاقتصادية تقريباً.
- أثبتت القرارات السياسية في مجالات الصناعة والاستثمار والتجارة أنها دون المستوى المطلوب، ولم تنجز سوى القليل لفتح أسواق خارجية جديدة أو تحويل الصناعات الهادفة للتصدير إلى أنشطة ذات قيمة أعلى.
- بالمقابل، كانت قرارات السياسة المالية رجعية أو غير فعالة. وأظهر نظام الإيرادات العامة تحيزات اجتماعية واضحة في حين أن استراتيجيات الإنفاق كانت مجردة من المنطق التنموي.
- أصبح ضعف الأداء الاقتصادي بارزاً على الصعيد السياسي من خلال سوق العمل المقترن به وأثره على الدخل. وبعده استمرار أوجه القصور في الطلب على اليد العاملة مؤشراً على أن خلق فرص العمل كان غير كافياً على الإطلاق من حيث الحجم والتنوع طوال العقد الماضي، ممّا أدى إلى إدامة الغالبية العظمى من أوجه النذل والتقليل المتمثلة في البطالة، والعمالة غير الرسمية والانسلاخ الاقتصادي عن الدولة. ونظراً لكون التعويض المالي مرتبطاً ولو بشكل فضفاض بالإنتاجية، قد تسبب توتّمك القطاع الخاص إلى جانب ذلك بإبقاء الأجور خارج نطاق الحد الأدنى للدولة، في حين أدى التضخم إلى إلغاء الكثير من المكاسب الناتجة عن زيادات الحد الأدنى للأجور والمفاوضات الجماعية.



# مقدمة

المنتجة، وتستمدّ زخمها من الأوهام المالية، وتطفوا بعيداً عن مرسى التكنولوجيا، وتعاني من خلل في توازنها نتيجة عوامل خارجية. ونظراً لأن نسبة خلق فرص العمل هي مجرد عامل من العوامل المطلوبة ليتمكّن البلد من مواكبة التوسّع الديموغرافي، فضلاً عن كون نوعية فرص العمل رديئة جداً، بات الفائض السكاني الهائل والشعور السائد بالحرمان النسبي من الخصائص الهيكلية التي تميّزت بها الحياة الاجتماعية المعاصرة.

ولا شك في أن مجموع تلك المعطيات قد شكّل موضع قلق لكل من كان يأمل في نجاح تجربة تونس التي كانت على وشك إقامة حكومة شعبية. وفي نهاية المطاف، تُعدّ المسألة عسيرة: فالمساعي الرامية إلى ترتيب بنيتها وتمهيد الطريق لإنشاء ديموقراطية اجتماعية سليمة تتطلب جهداً جهيداً. وكان من الواجب إصلاح جميع العوائق الهيكلية للنمو في آن واحد. كما كان من الضروري إحداث تغيير جذري في حجم الطلب على اليد العاملة وطبيعته. وكان يلزم أيضاً تصويب الوضع الكارثي الناتج عن الموقف الهامشي للبلد - فيتّصف ذلك الوضع بخلل في التوازن نتيجة عوامل خارجية، وتدقّق مستمر للثروات إلى الخارج، وتدهور متواصل للبيئات المحلية، وإقصاء عن معدلات الربح المرتفعة المخصصة

في مساء 14 يناير/كانون الثاني 2011، والشمس تغيب بخفة في غمر المتوسط قبالة شاطئ العاصمة تونس، كانت للناس أسباب وجيهة ليعتقدوا أنه ما من شيء مستحيل. لكن ما أغفل عن الحشود التي أخذت تملأ شوارع المدينة هو أن زين العابدين بن علي، الذي كانت ولايته آنذاك على أبواب عامها الثالث عشر، قد لاذ بالفرار. وبالتجائه إلى جدة، أصبح واقع طرده من البلاد بمثابة دليل على أن إقصاء ما لا يُقصد سيفسح المجال لبناء تونس أفضل وأكثر إنصافاً.

مع أن تلك المفاهيم تبعث على التفاؤل، وبالرغم من سهولة تفهّمها، سرعان ما أدرك المشاركون والمراقبون أن المستقبل لا يمكن كتابته على صفحة بيضاء. فتونس الحرة ليست أرضاً مباحة وليست مكاناً خارجاً عن الزمان.

وكان الاقتصاد الموروث في الفترة الانتقالية من أكثر الأمور المثيرة للقلق وأكثرها إلحاحاً. ولو أن التداعيات التي خلفتها سيطرة الدولة ما زالت منتشرة في كل مكان، تتمثّل حصيلة تلك السيطرة في مجموعة من الشركات التي تملكها الدولة والتي لا تمتّ للدور التنموي والاجتماعي بصلة. أما البنية الأعمّ التي تحتضن تلك الشركات والتي أُعيد تنظيمها عن طريق إصلاحات ليبرالية غير متكافئة وأساليب احتيالي متنوعة تخدم مصلحة النخبة، فكانت تفتقر إلى الاستثمارات

بتقييم الصدمات الناشئة خارجياً التي ضربت الاقتصاد التونسي خلال حقبة الحكم الديمقراطي الوجيهة. بالتالي، سينتقل الفصل الأوّل إلى تقييم الآثار التي يأتي بها الموقف التونسي في إطار النظامين المالي والنقدي العالميين - وهو أمر يصعب على الجهات الفاعلة المحلية أن تتحكّم به - على خيارات السياسات والأداء الاقتصادي. وفي أعقاب ذلك، سيصب الفصل الثاني التركيز على الدوافع المحلية الكامنة وراء اللاتطور المعاصر. وفي ذلك السياق، سيولى اهتمام خاص لطبيعة العلاقات القائمة بين رأس المال والدولة والتي ترسّخت على مدى العقد الماضي ولمجموعة القرارات السياسية التي تعرقل النمو. وأخيراً، ستقدّم خاتمة التقرير تلخيصاً للاستنتاجات وتدرس كيفية ارتباط الديناميكيات التي نوقشت سابقاً بأحداث 25 يوليو/تموز 2021.

لأصحاب الملكية الفكرية. وكان يجدر القيام بكل ذلك (لا بل أكثر) في عجلة، لألا تصبح التظاهرات مصدر تدمر.

ومهما كانت الفرص ضئيلة، إذا أرادت تونس أن تنجح في تحقيق ما لا يُحتمل تحقيقه، لا بد من توقّر الظروف الملائمة، أي السياسات المحليّة الشجاعة والتطلعية، والسياسة المصمّمة بشكل حاذق، والحظ الطيب، والمعاملة الفاتحة الكرم من العالم الخارجي. وبعد مرور عشر سنوات، لا يزال الشعب في انتظار تحقّق واحد من هذه العوامل. وفي صيف عام 2021، اشتدّت وطأة الحرمان واتّسع نطاق انتشاره، كما أصبحت معالم حياة الطبقات الوسطى تتصف بالهشاشة، أما محركات التنمية الاقتصادية طويلة الأمد فلم تكن حتى معطّلة، بل كانت منعقدة بالكامل.

وفي ظل تلك الظروف المحبّطة، أتى الرئيس قيس سعيد مع تهادته الحائرة الرامية إلى إعادة الثورة وإقامة نظام حكم طاهر خالٍ من الفاسدين. وإذ تذرّع بالمادة 80 وقام بتعليق عمل البرلمان، أُضيفت الأزمة الدستورية إلى الأزمات النقدية والمالية والتنموية المتفشية. وبالنظر إلى المعطيات الموجودة على أرض الواقع في فترة نهاية الخريف - أي الديون المستحقة في عام 2024؛ والعودة الحتمية لصندوق النقد الدولي؛ والنقص في جديّة المقترحات الصادرة عن قرطاج - كان من الصعب أن يبالغ المرء في تحديد مدى خطورة الوضع المرتقب.

يحاول هذا التقرير المعنون "سجلات موت متوقّع: الديمقراطية واللاتطور في تونس" عرض تسلسل الظروف الاقتصادية التي أفضت إلى الوضع الراهن في تونس. وبالاستناد إلى عمل الميداني دام أشهر عديدة وبحث مكثبي دام أكثر من سنة، يكشف التقرير عن الخسائر المتعدّدة التي أدّت إلى اللاتطور الاقتصادي المتواصل في فترة ما بعد 2011، ويدقّق فيها. ويعتمد التقرير في جميع أجزاءه على الحجج والبراهين لتفادي الوقوع في أي من النهجين الاختزاليين الذين غالباً ما يؤثران على التحليلات المقيّمة للوضع التونسي. فالنهج الأول، القائم على نزعة قومية منهجية، يعتبر أن المشاكل التي يعاني منها البلد متأصلة في تقصير الأطراف الفاعلة المحلية فقط. أما النهج الثاني فينظر إلى تونس كشيء من التاريخ، ويبحث بالأحرى عن الأسباب في مؤامرات المؤسسات المالية الدولية وما إلى ذلك. وفي كلتا الحالتين ثمة إفراط في التبسيط، فالشروح المستندة إلى تلك المعطيات المعرفية والنظرية ليس مجرد تشويه للدوافع الكامنة وراء الأحداث، بل أنها بعث أيضاً على تكهنات مضلّة.

ومن الناحية التنظيمية، ترد السجلات على النحو التالي: بعد هذه المقدمة مباشرة، ستقدّم الديباجة لمحة موجزة عن الوضع الاقتصادي في الفترة التي انتقلت فيها تونس إلى الديمقراطية. ثم يأتي جوهر التحليل، فيبدأ الفصل الأوّل

# تمهيد: الشروط المسبقة لخيبة الأمل في تونس

حين بدأت تونس انتقالها نحو النظام الديموقراطي كان الإحباط الذي أصاب الشؤون الاجتماعية والتنمية أشدّ بكثير ممّا يُتوقَّع في الحالات العامة.

فقد أدّى نقص الطلب على اليد العاملة - الذي حُدّد مداه على نحو مبالغ فيه بفعل السياسة الزراعية المضللة والتباطؤ المزمّن في التصنيع العالمي<sup>1</sup> وعدد من أوجه الفشل المتكررة للسياسة الصناعية - إلى تحوّل الطابع غير الرسمي والبطالة المرتفعة ونهج مناهضة السياسة الاقتصادية إلى خصائص متأصلة في الاقتصاد الوطني.

أما الشباب المثقفين، الذين لم يجدوا مرساً لأنفسهم بعد التخرّج، لا سيما الذكور من ذوي الإمكانيات الميسورة نسبياً، فباتوا أكثر من غيرهم في صفوف العاطلين عن العمل. أما هؤلاء الذين بلغوا سن الرشد دون أن يحظوا بدعم من أبوين ميسورين الحال، فلم تسمح لهم ظروفهم بمجرّد الانتظار، وأنجّهوا بالتالي نحو خدمات ذات قيمة مضافة متدنية

وورشات البناء، مما أدى إلى توسع القطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك، اختارت الأغلبية الكبرى من النساء الخروج بصورة تامة من سوق العمل، إذ كنّ يعانين من ندرة فرص العمل ومن الضغوط الثقافية، وأضحت نسبة العمالة الوطنية تقارب 40% من عدد السكان طوال فترة ولاية بن علي. وكانت أوجه القصور في سوق العمل مقلقةً، وذلك ليس فقط للأشخاص الأكثر تضرراً بشكل مباشر. فالآثار الثانوية للتفكيك الاقتصادي تضمنت تقلص الطلب الكلي، واستمرار العجز الضريبي، وتقادح نظام المعاشات التقاعدية<sup>2</sup>.

بموازاة ذلك، اتّسمت طبيعة الوساطة الائتمانية بالقدر نفسه من التعقيد. ففي شتاء عام 2011، ظل القطاع المالي في البلاد تحت سيطرة مجموعة من البنوك التجارية، كان أكبرها لا يزال مملوكاً جزئياً من القطاع العام، وظلت جميعها لا تبدي سوى قدرة أو رغبة ضئيلة فيما يتعلّق بتقييم المخاطر واكتشاف الأسعار والاستثمار الموجه نحو النمو. وبفعل

1 كما هو وارد في توثيقات آرون بيناي، انخفض معدّل نمو الإنتاج الصناعي العالمي بنحو 30% خلال ستينيات القرن الماضي. ومنذ الثمانينات فصاعداً، أصبح متوسّط النمو السنوي للإنتاج الصناعي يقارب نسبة 3%، وهي نسبة أدنى بكثير من نصف المتوسطات السنوية التي شوهدت في حقبة ما بعد الحرب.

2 فيما يتعلّق بنظام المعاشات التقاعدية، جرى تصميم كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الذي يغطي موظفي القطاع العام، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يغطي الموظفين التابعين رسمياً للقطاع الخاص، على أساس الاستحقاقات المدفوعة. أي بشكل يربط بشكل مباشر بين التدفق النقدي للمتقاعدين الحاليين والأجور التي يكسبها الموظفون بصورة رسمية.

أعيقت بسبب كثافة استيراد المنتجات ونتيجة إقصاء المصنعين عن معدلات الربح المرتفعة المخصّصة لأصحاب الملكية الفكرية. وإذ اقترن الركود في تصدير المنتجات المصنعة بالارتفاع المتواصل لإجمالي الواردات، ليس فقط بفعل المدخلات الصناعية، بل أيضاً من خلال الطلب المتزايد على البترول المكرر والغاز الطبيعي والسيارات والقمح اللين، حرص ذلك الركود في مجمله على استمرار تونس في مواجهة ضغوط تنال من حسابها الجاري حتى من بعد رحيل بن علي.

ومما زاد الطين بلة أن السبل الأكثر وضوحاً، التي تسمح بتخفيف تلك الضغوط على المدى القريب والمتوسط، كانت محمّلة بالمخاطر أو تبعث على عوامل خارجية مقلقة. أما التوسّع في استخراج مواد مثل الفوسفات أو النفط أو الغاز ومعالجتها فينطوي على تكثيف التدهور البيئي الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض والصعوبات في أماكن مثل قابس. وبما أن الصناعات المختلفة قد تكيفت منذ فترة طويلة مع سبل استغلال التراكمات اعتماداً على نهج "التراكم عن طريق نزع الملكية"، فلم يتوقَّع منها أن تساهم في ضبط التوزيع الاجتماعي والجغرافي للدخل على النحو المطلوب لتحقيق السلم الاجتماعي في قفصة وتطاوين، منبعي الزخم الثوري حتى عام 2011. فضلاً عن ذلك، قد يكون الاعتماد على الأعمال التجارية الزراعية لسد عجز الحساب الجاري مصدراً إضافياً للمشاكل. أما الأطراف الفاعلة في هذا القطاع فقد اكتسبت قدرتها التنافسية بفضل الضخ غير المشروع للمياه من الجداول الجوفية، وتقليص تكاليف العمالة عن طريق استغلال اليد العاملة المستضعفة والتي تتكوّن غالبيتها من الإناث و/أو المهاجرين/ات. وبموازاة ذلك، ظهرت مسألة تقييد النمو المتوقع كنتيجة للكوتا التي يفرضها الاتحاد الأوروبي من أجل الوصول إلى الأسواق<sup>5</sup> والنقص في مرونة الطلب الأوروبي على زيت الزيتون والفواكه الاستوائية خارج مواسمها. بالإضافة إلى كل ما سبق، لطالما كان من المستبعد أن يتمكّن القطاع السياحي - الذي بالكاد تتوفر فيه الوظائف اللائقة أو حتى شروط الاستدامة البيئية - من عكس التراجع الذي استمر عشرين عاماً والذي يساعد على تجديد احتياطات النقد الأجنبي في البلد، وفي ظل الظروف السياسية المتقلبة بات ذلك مستبعد إلى حد أكبر. ونظراً إلى أن ليبيا تقف على حافة الانهيار وأن التمسك الأوروبي بسياسة التقشف يفرض حالة من الركود في كل أنحاء القارة، أصبح شبح الظلام يخيم على موضوع التحويلات المالية أيضاً<sup>6</sup>.

أما بالنسبة لحساب رأس المال، فلم يكن ثمة تغييرات كثيرة.

التسهيلات الائتمانية غير المتناهية الممنوحة للأشخاص ذوي الامتيازات والشركات التابعة للدولة بالإضافة إلى الحجم الهائل للقروض المتعثرة التي تراكمت نتيجة الترويج السياحي ومبادرات التجديد الحضري، باتت الهيئات العامة المعنية - أي الشركة التونسية للبنك، والبنك الوطني الفلاحي، وبنك الإسكان، - تنشر عدوى التخلف عن السداد في كل أنحاء النظام المالي الواسع النطاق. وأظهرت البنوك الخاصة والتونسية في المقام الأول أنها أكثر انضباطاً في مسائل المضاربة في البيئة القائمة. وما شدّد أوجه القلق هو أن سجلات البنوك على غرار البنك العربي لتونس وبنك الأمان وغيرهما تشير إلى أن الاهتمام الرئيسي للبنوك يكمن في الحفاظ على المجتمع النخبوي<sup>3</sup>. في غضون ذلك، وعلى خلاف الخطاب السائد، قليلاً ما ساهمت الفروع المحلية للبنوك التجارية ذات الملكية الأجنبية في تحسين أداء النظام. وعوضاً عن السعي وراء الفرص في تونس، أظهرت هذه المؤسسات قابليّة لتكديس السيولة، باستخدام الودائع المتراكمة في تونس لتمويل الاستثمار في مناطق أكثر جاذبية خارج البلاد<sup>4</sup>.

ونتيجة لذلك تفاقم وضع القاعدة الإنتاجية في تونس بصورة جزئية فأضيفت المشكلة إلى المشاكل القائمة في المرحلة الانتقالية. وإذ استفاد شتى المستثمرون المحليون والأجانب من النهج التحرري الذي اتّسمت به نزعة الرفاهية في الشركات والذي استرشدت به السياسة الصناعية منذ عهد الهادي نويرة، قاموا إلى حد كبير باستغلال تونس بغية مراوحة الفروق الضريبية والاستفادة من الإعانات وتكاليف العمالة التي تخفضها الدولة في مناطق تجهيز الصادرات. وبالتالي تحيَّزت إجراءات التصنيع نحو أنشطة التجميع التي لا تستدعي نسبة عالية من التعقيد. كما أن ذلك قد مهّد الطريق لفقدان الوظائف بصورة هائلة ولتراجع التصنيع بوتيرة سريعة، وذلك نظراً إلى أن الإجراءات الحمائية التي كان يتمتع بها المنتجون المحليون للأحذية والملابس - الذين كانوا قد أقاموا أعمال تصدير متّصفة بالهشاشة ومنتحورة حول أوروبا على خلفية الكوتا المفروضة على المنافسين في جنوب وشرق آسيا - انتهت في 1 يناير/كانون الثاني 2005 بفعل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

لكنه من المؤكّد أن الخزّانة لم تفرغ تماماً. فشرط التعويض المفروضة على مصنعي السيارات الأوروبيين الساعين للوصول إلى السوق المحليّة في أواخر الثمانينيات قد حقّرت مجموعة ناشئة من موردي المدخلات الكهربائية والميكانيكية. وللأسف، فإن الإسهامات التي قد يقدمها هؤلاء المصنّعون على صعيد التنمية الطويلة الأجل قد

3 مراسلات شخصية، باحث اقتصادي: تونس العاصمة، 10/27/2021.

4 مراسلات شخصية، مسؤول في وزارة الخزّانة الأمريكية، 11/5/2021.

5 يحق لتونس أن تصدّر 56,700 طن من زيت الزيتون إلى أوروبا دون دفع الرسوم الجمركية. وتخضع الكميات الزائدة عن ذلك إلى رسوم ضريبية.

6 كما اتضح لاحقاً، انخفض حجم التحويلات المالية بما يتخطى 300 مليون دولار بين عامي 2014 و2015. وعلى مدى السنوات الأربع اللاحقة، ظلت إيرادات التحويلات تتأرجح بين 1.5 و1.63 مليار دولار قبل أن تتعافى وتصل إلى 1.871 مليار دولار في عام 2020.

محفوظاً بالمخاطر في فترة الانتقال إلى النظام الديمقراطي. فكانت الاستثمارات متدنية وموزعة بشكل رديء واتّسمت الوساطة الائتمانية بالإجحاف وإقصاء أطراف. أما البنية الأعمّ فكانت تفتقر إلى الطاقة التنافسية النافعة وذلك بسبب خضوع هياكل السوق للاحتكار واحتكار القلة. ومن المؤسف أن نسبة خلق فرص العمل لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والتنموية وأن المصادر الرئيسية للنمو والعملات الأجنبية - كالفوسفات والمحروقات والزراعة والملابس والسياحة - قد خلّفت بأغليبتها تبعات وعوامل خارجية تعادل مستوى الأرباح المحققة لا بل تزيد عنه. وفي ظل هذه الظروف، باتت الخيوط الرفيعة التي كانت تستخدم في السباق للحفاظ على شبكة محدودة من الشركات الاجتماعية - المؤسسات المملوكة للدولة، والتوظيف الحكومي الواسع النطاق - على وشك الانقطاع، وأصبحت بحاجة إلى ضخّ منتظم لأدوات تمويل الديون في حالة المؤسسات المملوكة للدولة، وإلى إيجاد طريقة مدهلة لتخصيص حصص الميزانية في حالة التوظيف الحكومي، وذلك بهدف التخفيف من الأعباء المفروضة.

أما الذين كانوا في صدد تولّي زمام الأمور، فكانت بانتظارهم تحديات هائلة، وقد تضاعفت تلك التحديات بسبب الصدمات الناشئة خارجياً والتي سرعان ما هزّت تونس، والأعباء الملقاة على عاتق المجتمع السياسي نتيجة المكانة التي يحتلّها البلد في النظام المالي العالمي والهيكلية الدولية للسلطات النقدية.

فبعد أن اندفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستحواذ على الكثير من الصناعات الثقيلة التي قامت الدولة بتصريفها خلال عملية الخصخصة، وعلى الأصول المصرفية وأصول الاتصالات المختارة، تراجعت تدفقات تلك الاستثمارات بشكل مطرد من عام 2000 فصاعداً. وإذا كان هذا التراجع في حد ذاته مقلقاً بما فيه الكفاية، فقد ازداد أثره كثيراً بسبب التغيير الذي حدث في تركيبة الاستثمارات: فمع الزيادة التدريجية لنسبة التدفقات الواردة من الخليج، ازدادت نسبة التدفقات الداخلية المتركزة في بيئة تونس الحضرية. وكان العائد التنموي من العقارات الفاخرة ضئيلاً، ولم تكن التوقعات بشأنه سوى مجرد تكهنات. وفي ظل الوضع السياسي المتقلقل، كان من المؤكّد أن ضح هذا النوع من رؤوس الأموال سيتدنّى بشكل أكبر لا سيما وأن الأموال الساخنة - وبالأخص الاستثمار في محفظات الأوراق المالية - والأصول المنقولة التي تملكها النخب المحلية، ستتوقف عن التدقّق بحثاً عن وجهات أكثر أمناً. لذلك كان من المحتمل جدّاً وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.

لكن بغض النظر عن الخلل الذي تسببه العوامل الخارجية، كان الطابع النخبوي للأسواق التونسية الذي يكبح جماح النمو واقعاً لا مفرّ منه. وهذه الهيكلية التي جرى تعزيزها وترسيخها على مدى عقدين متتاليين، قد فقدت كبار الأوصياء عليها عند هروب عشيرة الطرابلسي، لكنها مع ذلك حافظت على اتساقها الأساسي. وحيث إن الجهات الشهيرة المتبقية ترتبط ببعضها البعض عن طريق التزاوج والإيجارات المشتركة والمساعي الرامية إلى الربح، كان الوضع مؤاتياً ليتمكّن المستفيدون من الأوليغارشية من عرقلة التغييرات المطلوبة لتحقيق ديمقراطية اجتماعية سليمة في تونس.

كما تبين في هذا العرض المختصر، كان الاقتصاد التونسي



# 1. الصدمات والقيود:

## عوامل خارجية تُنبض قلب اللاتطوّر

كان ثمة عدد من العوامل الخارجية التي أعاققت إمكانية التغلب على هذه التحديات في الفترة الانتقالية، وكانت في أغلبها خارجة عن سيطرة صانعي السياسات والمسؤولين المنتخبين. وعلى الرغم من أنها لم تعفِ الجهات الفاعلة المحلية من مسؤوليتها المرتبطة بالنتائج المحققة في نهاية المطاف، كانت تلك العوامل مناهضة لبناء اقتصاد أكثر ازدهارًا وإنصافًا.

في الفترة التي بدأت فيها تونس الانتقال نحو الديمقراطية، كانت الظروف الاقتصادية السائدة منطوية على عدد من التحديات الهائلة. ولم يقتصر الأمر على اكتشاف محرّكات جديدة ومستدامة للنمو؛ بل ظهرت أيضاً حاجة إلى رفع النصيب الذي تحصله العمالة من مجموع الدخل القومي (الموسّع)، وتصحيح أوجه عدم المساواة الإقليمية وتلك ذات الطابع الجنساني، وإنهاء أزمة الشركات التي أفضت إلى أقصاء الملايين من الأشخاص المنتمين إلى الفئة العمرية العاملة من سوق العمل كلياً أو دفعهم على العمل في القطاع غير الرسمي.

## 1.1 الصدمات الناشئة خارجياً

هيمنة منظمات إجرامية أكبر حجماً وأكثر رأسمالاً على مجالي التهريب والصرافة. وبحسب الدروس المكتسبة من التجارب السابقة، من المحتمل أن تكون المشاكل الليبية قد ساهمت أيضاً في الانخفاضات التي حدثت في نسبة السياح الدوليين القادمين إلى تونس وذلك قبل هجوم متحف باردو، علماً بأن تقلص الأعداد سجل نسبة 9.5% سنوياً بين عامي 2010 و2015. وفي المجمل، يقدر خبراء الاقتصاد في البنك الدولي أن الخسائر السنوية التي تكبدها الاقتصاد التونسي نتيجة الحرب الأهلية الليبية قد شكّلت نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يوازي 880 مليون دولار سنوياً.

على الرغم من أن الصدمات التي أحدثتها الهجومات الإرهابية سالف الذكر في متحف باردو، وتبعاته بعد ثلاثة أشهر في ميناء القنطاوي في يونيو 2015، لا يمكن وصفها على أنها ناشئة خارجياً، وذلك بسبب الإخفاقات الاستخباراتية التي أتاحت حدوثها، إلا أنها شكّلت ضربة مروعة على الاقتصاد. فقد انخفض عدد السياح الأوروبيين الوافدين سنوياً إلى أكثر من النصف بين عامي 2014 و2015. ومنذ تلك الفترة، بات إجمالي عدد الزوار والإقامات الليلية أدنى بكثير من الأعداد المسجلة ما قبل عام 2010، فانخفضت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد النسبي والاسمي.

إذا أردنا تقييم الأداء الاقتصادي المعاصر لتونس تقيماً عادلاً، لا بد من النظر إلى سلسلة الصدمات الخارجية التي هزت البلاد منذ عام 2011.

فقد أدّى تفكك ليبيا، الذي تسارع بالفعل بحلول الصيف الأول من عهد ما بعد بن علي، إلى تدمير الاقتصاد التونسي بسبل عدّة. أما انهيار نظام الغذاء فقد أدّى إلى إيقاف لدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر الليبي بشكل شبه تام، علماً أنه كان يسجل في السابق قرابة ملياري دولار سنوياً. وإذ أدى عجز الدولة المجاورة إلى إعادة 60 ألف مغترب إلى وطنهم، شكّل ذلك ضغطاً على الحساب الجاري التونسي لأسباب منها انخفاض حجم التحويلات المالية، فيما أدّى تدني الطلب في ليبيا بفعل العنف الذي يشهده البلد - وهو ثاني أكبر شريك تجاري لتونس حتى الآن - إلى سحق العديد من الصناعات الموجهة للتصدير، وكان أبرزها قطاع مواد البناء<sup>1</sup>. مع انتشار المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء الساحة الليبية، يضطر صانعو السياسة التونسيين أيضاً إلى تخصيص حصص أكبر من الإنفاق العام للدفاع والأمن، وبالتالي يحدّ ذلك من لخصص المخصصة لتكاليف التنمية<sup>2</sup>. ومما زاد الطين بلة، أن عسكرة الحدود قد أفضت إلى تدمير الاقتصادات المحلية في جنوب شرق تونس وإعادة تنظيمها على نحو مختلف في نهاية المطاف، مما أدى إلى

### العنوان: الأخطاء الخاطئة في تعدين الذهب الأزرق

من الجدير بالذكر أن قطاع السياحة قد أسببت إدارته فأصبح خطراً منهجياً على الاقتصاد الأوسع قبل فترة طويلة من الأحداث الرهيبة التي جرت في عام 2015. وتم تعريفه في البداية على أنه "ضرورة اقتصادية" و"أولوية ... لدعم التوازن الخارجي للاقتصاد" في إطار خطة التنمية السياحية السابعة 1991-1987، وقد ساهم مساعدو بن علي في تشجيع المضاربة بشكل هائل من خلال وضع نظام خاص بالحوافز الضريبية، والإعانات الضمنية، والائتمان الفضفاض، وبيع الأراضي بأسعار الرخيصة. وتمثلت حصيلة تلك الجهود في صناعة أفسدها سعي النخبة للحصول على الربح، والإفلاس المنتشر، والتركز العالي في الأسواق<sup>3</sup>، وانخفاض الإنتاج. ومع أن متوسط عائدات السياحة الليلية يضمّ ما يقرب من 20% من جميع الاستثمارات الخاصة التي تم حشدها خلال فترة حكم الديكتاتور السابق، فقد انخفض ذلك المتوسط على مدى ثلاثة عقود متتالية، في حين أثبتت الإيرادات المنظور إليها كنسبة مئوية من الصادرات وفاتورة الاستيراد السنوية أنها غير قادرة على عكس اتجاهها التنزلي الذي بدأ منذ عام 1989<sup>4</sup>. وفي ضوء المساهمات الضخمة التي قدّمها القطاع بالنسبة للقروض المتعثرة التي تهدد النظام المالي التونسي، قد يكون من الصعب أن نبالغ في تقدير مدى القدرة التدميرية التي تتمتع بها جهود الدولة الرامية تعدين "الذهب الأزرق".

- 1 كانت التكلفة الناتجة عن تدمير الممتلكات وإيقاف مشاريع الشركات التونسية في حدود 370 مليون دولار. للحصول على معلومات بشأن تأثيرات ليبيا على صناعة الأسمت التونسية - التي تهيم عليها شركة أسمنت قرطاج المملوكة للدولة ومجموعة صغيرة من المستثمرين الإسبانيين والبرتغاليين والإيطاليين والبرازيليين، يمكن الاطلاع على: Oxford Business Group, 2017.
- 2 تضاعف الإنفاق الرسمي على الدفاع والأمن بين عامي 2011 و2015. وعلى وجه التحديد، ازداد حجم ارتفاع الإفاق على تلك الأنشطة بمقدار 580 مليون دولار سنوياً.
- 3 وفقاً لأدير وعبد الله، تمتلك أربع مجموعات قابضة ضخمة ما يشكل 15% من السعة السريرية: مجموعة المرادي (الشريك المحلي لمجموعة سول ميلا الإسبانية)، ومجموعة أبو نواس (مشروع مشترك تونسي كويتي)، ومجموعة كارتاقو (وهي ملك لصهر بن علي بلحسن الطرابلسي وتمثّل فيها شركة دبي القابضة شريك أقلية)، ومجموعة دار جربة (وهي كيان تسيطر عليه ليبيا). وتدير شركات الإدارة المملوكة للأجانب، ولا سيما ClubAccor و Sheratong Med، غالبية الخدمات ذات النجوم الأربع والخمس في البلاد نيابة عن شركاء محليين وخليجيين.
- 4 تبيّن دراسة أدير وعبد الله أن العائدات الليلية الحقيقية للإقامات السياحية، المصححة لتتماشى مع التضخم في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قد انخفضت إلى ثلث حجمها المسجل في السبعينيات.

وكانت ظروف العمل تنطوي بطبيعة الحال على آثار قاسية على العمال أيضاً. فكان فقدان الوظائف، الذي نال في أغلب الأحوال من العاملين المأجورين في القطاع الخاص، وأصحاب الأعمال الحرة، وأصحاب المشاريع الصغيرة، عامل محقّر للبطالة - التي تُعرّف على إجمالاً كعامل يطال أولئك الذين يرغبون في العمل والمستعدين للبدء في غضون أسبوعين - فبلغت معدّلاً صاعقاً وصل إلى 38% اعتباراً من أكتوبر 2020. لكن الخسائر الأكثر حدة كانت من نصيب دخل الموظفين غير الرسميين، على الرغم من أن تداعياتها قد طالت غالبية الأسر في نهاية المطاف: أفاد 51% من مجموع الأسر التونسية عن خسائر مهمة إلى حد ما في صافي الدخل في عام 2020، وأشار 36% منها إلى خسائر يتخطى معدّلها 25%. وبحلول يناير/كانون الثاني 2021، اعتبر البنك الدولي أن فئة الدخل الأدنى التي تمثّل خمس فئات الدخل كان من شأنها أن تفرض انخفاضاً بمقدار خمسة أضعاف في الإنفاق على الغذاء؛ وكننتيجة مباشرة لذلك، قدّرت منظمة الأغذية والزراعة في نفس الوقت تقريباً أن ما يقرب من 20% من التونسيين، أي 2.1 مليون شخص، كانوا يستهلكون كميات غير كافية من الغذاء على أساس يومي. فتعقيباً على ذلك، ونظراً للفوضى التي تعمّ أسواق السلع والتسريع في ارتفاع أسعار القمح اللين والصلب على وجه التحديد، تجدر الإشارة إلى أن فيروس كورونا يهدّد أيضاً الصحة المالية للدولة التونسية، وذلك بفعل تأثيراته على نفقات الدعم.

وإن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% المسجّل في عام 2020 والتعافي الضعيف الذي حدث في عام 2021 - + 2.6% من إجمالي الناتج المحلي، بفعل الأداء المؤسف للربع الثالث والربع الرابع - بالرغم من كونها تديرين بدائيتين، هما بمثابة مؤشرين على الآثار الاقتصادية الكلية لحالة المجتمع الذي يعاني من ضغوط.

أخيراً وليس آخراً، برز التفشي التاريخي العالمي لجائحة SARS-CoV-2. فإذ باتت سلاسل التوريد في حالة من الفوضى، وتوقفت حركة السير على الأقدام والسفر الجوي، ونشبت مشاكل سيولة في عدد كبير من الشركات، أتى فيروس كورونا بتأثيرات على معظم قطاعات الاقتصاد التونسي. وبشكل عام، كانت الشركات متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات غير المصدّرة هي الأكثر تضرراً، حيث عانت أول فئتين من خسائر في الإيرادات على أساس سنوي زادت نسبتها عن 80% خلال العام الأول للجائحة. وبالنظر إلى القطاعات المختلفة، لم يكن من المفاجئ أن قطاعي السياحة والضيافة قد تعرضا للضربة الأشد قوة، على الرغم من أنهما لم يكونا القطاعين المتأثرين الوحيديين. أما الصناعات والشركات التي قد تمكنت في السابق من الاضطلاع بأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى - كشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصنعي السيارات وقطع غيار الطائرات - فكان مصيرها مقلماً إلى حد أبعد من الناحية التنموية. وبحلول الفصل الرابع من عام 2020، ألغيت 15.2% من شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التونسية بشكل دائم، وهو معدّل إغلاق قطاعي أعلى بنسبة 50% تقريباً من المعدل الوطني البالغ 10.4%. وبعد الفشل في تنويع طائفة الموردين والأسواق، أفضى ارتفاع التكاليف وتأخر وصول المدخلات ذات المنشأ الصيني فضلاً عن مع توقّف الطلب في أوروبا إلى صعوبات خاصة أثّرت سريعاً على الشركات المصنّعة ذات الصلة. وفي ظل تخاذل الدعم الذي يؤمنه التدفق النقدي، بسبب الاستجابة الهزيلة نسبياً التي صدرت عن الدولة التونسية والبنك المركزي في أعقاب تفشي الجائحة، اضطر عدد كبير من مالكي هذه الشركات، بحلول أوائل عام 2021، إلى قبول عروض الشراء من الشركات الأوروبية التي تتمتع بسيولة نقدية كثيفة<sup>5</sup>.

## 2.1 العوائق الهيكلية للتنمية المتكافئة: التداعيات الناجمة عن المكانة الثانوية لتونس في النظام المالي العالمي

الفاعلة ذات المصالح والتفضيلات بقدرتها على تسريع أزمة ميزان المدفوعات. وبالتالي، لم يكن من الممكن تجاهل تلك التفضيلات والمصالح دون التعرّض للخطر.

أما من الناحية العملية، فقد سمح ذلك للسلطات الخاصة التابعة للممولين الأجانب في تونس بالتحكّم في سير عمليات التنمية على مرحلتين. فمن خلال توفير التسهيلات الائتمانية أو حجبها وشراء سندات اليوروبوند الصادرة عن البنك المركزي التونسي (أو عدم شرائها)، يمكن للجهات المالية الخارجية الاستيلاء إلى حدّ ما على الإمكانيات المالية المتاحة في الوقت الحاضر. ومن خلال التحكّم بسوق السندات الثانوية<sup>6</sup> وسوق مقايضات الائتمان السيادي وكيفية تسعير الديون السيادية على المدى الطويل<sup>7</sup>، يتسنى لهؤلاء الأشخاص (والشركات) تحديد المقاييس التي تتم على أساسها المداولات السياسية المستقبلية أيضاً.

كما هو مذكور في البداية، لم تكن الصدمات الناشئة خارجياً هي المتغيرات الوحيدة التي أعاقَت الأداء الاقتصادي من الخارج في فترة ما بعد عام 2011. فالقيود والضغط والمتوجبات الناتجة عن مكانة تونس الثانوية في النظامين المالي والنقدي العالميين قد تسببت بصدمات أيضاً.

### القدرة التأديبية للتمويل الخاص

وعلى ضوء ما سبق، شكّلت العوامل المتمثلة بالهبات الرأسمالية الضئيلة نسبياً في تونس ومما نتج عنها من اعتمادٍ على أشكال مختلفة من التمويل الخارجي عوامل مشجّعة للمديرين الأجانب الذين باتت آراؤهم تحدث أثراً أكبر على المسائل ذات الطابع السيادي. أما الفجوة الكامنة بين مصالح هذه الأطراف وتفضيلاتها - التي تتمثّل داخل الأسواق الناشئة في الحفاظ على أسعار الفائدة المرتفعة، والضبط المالي، وتقليص الأجور، والانتقال الحرّ لرأس، ورعاية المصلحة العامة في قانون الضرائب - واحتياجات الشعب التونسي، وهي فجوة لا يمكن سدّها، فقد شجّعت تلك الآراء على معارضة آفاق التنمية المتكافئة.

ومن الناحية التشغيلية، كان برز التأثير الأكثر صراحة لرأس المال المالي خلال تسعير الائتمان وتكييف تمويل رأس المال على نحو يشمل الحافظات والاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالائتمان، وإن لم يكن مشجّعاً بما فيه الكفاية لاتخاذ إجراءات علاجية، تمكّنت الشركات المالية العالمية، من أتباع آلية تمكّنتهم من التحكّم بالسياسات والتركيبات السياسية بشكل آبي، وذلك عن طريق المناقصة التصاعديّة أو التنازلية على تكلفة الاقتراض الحكومي العام (كما على تكلفة اقتراض الكيانات العامة والخاصة). لكن القرارات المتخذة عن طريق شروط الإقراض والقيم المفروضة على السندات، والتي كان وقعها أكبر بكثير من مجرد استفتاء للآراء، فكان لها تأثير مادي مباشر على استمرارية الحكومة على المدى المتوسط. وبالتزامن مع تدفقات الاستثمار المحتجزة، احتفظت الجهات

6 في أعقاب الإجراءات التي اتخذها قيس سعيد في يوليو/تموز 2021، شهد سعر السندات المقومة بالدولار لعامي 2024 و2025 أكبر انخفاض له على الإطلاق. وانخفض سعر السندات المرتبطة بالسنتين بنسبة تتراوح بين 6 و7% بين ليلة وضحاها.

7 بلغ الفارق في مقايضات العجز الائتماني التونسي لمدة 5 سنوات 751 نقطة أساسية في يوليو/تموز 2021، قبل أن يقفز إلى 840 نقطة أساسية في سبتمبر/أيلول. أما تكلفة المخاطر المدفوعة على مقايضات الائتمان السيادي في تونس - أي الفارق بين مقايضات الائتمان السيادي لسندات حكومية أمريكية مدتها خمس سنوات وسعر السندات الحكومية التونسية ذات الاستحقاق نفسه - فقد تراوحت بين 638 و677 نقطة أساسية لمعظم شهر يناير/كانون الثاني 2022. وكانت هذه الفروق، وهو واحد من المؤشرات التي يستخدمها مجلس العلاقات الخارجية لتصنيف مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية العالمية، تبلغ نسبة من شأنها أن تضع الدولة التونسية مباشرة بعد الأرجنتين.

## Credit Ratings Since 2011

Tunisia's Credit Rating has steadily collapsed over the past decade. After beginning the transition with investment-grade credit evaluations from the three main Rating Agencies, the Tunisian state would be downgraded time and time again.

Fitch		Moody's		S&P
Jan '11: BBB		Jan '11: Baa3		Jan '11: BBB
Mar '11: BBB-		Feb '13: Ba1		Mar '11: BBB-
Dec '12: BB+		May '13: Ba2		May '12: BB
Oct '13: BB-		Nov '13: Ba3		Feb '13: BB-
Feb '17: B+		Aug '17: B1		Aug '13: B
May '20: B		Mar '18: B2		Dec '13: N/A
July '21: B-		Feb '21: B3		
		Oct '21: Caa1		

Fitch Ratings  
BBB: Good credit quality  
BB: Speculative  
B: Highly Speculative

Moody's Ratings  
Baa: Medium Grade Risk  
Ba: Speculative and subject to medium risk  
B: Speculative and subject to high risk  
Caa: Speculative of poor standing

S&P Ratings  
BBB: Investment Grade  
Long-Term Debt  
BB: Non-Investment Grade  
Long-Term Debt  
B: Speculative Short-Term Debt

لتمكّن من التأثير في السياسة من خلال قناتين متميزتين. وإذ حتّ ذلك المستثمرين (ذوي الدخل الثابت) أيضاً على اتخاذ إجراءات، أثّرت البيانات والشروح وتصنيفات الديون الواردة في تقارير الوكالات بشكل مباشر على الظروف المالية المحلية، وبذلك غيّرت شروط الأسئلة المطروحة على المسؤولين الحكوميين. وبحيث أنها أثّرت في الوقت نفسه على الكيفية التي ينظر بها المسؤولين إلى المعطيات الاقتصادية ويفسرون بها المعيار، كان لتحليلات الوكالات تأثير بيني نوع ما. ونظراً لأن تصريحات الوكالات محمّلة بنوع من التحيز المناهض للأسواق الناشئة، فلا ينبغي الاستخفاف بتلك التأثيرات البينية.

وعلى نحو أدق، أثّر رأس المال التمويلي أيضاً على السياسة التونسية من خلال تقنيات المراقبة وإدارة تدفقات المعرفة. وقد استندت التدخلات من هذا النوع، في المقام الأول، إلى أكبر ثلاث وكالات للتصنيف الائتماني في العالم Standard Moody's و Fitch Ratings و Poor's Global Ratings و Investor Services. وعلى الرغم من المشكلات الكثيرة المتعلقة بنماذج الأعمال والأساليب التحليلية التي نشرتها وكالات التصنيف الائتماني، خلال الفترة الانتقالية وقبلها، فقد احتفظت الوكالات بمصداقية لا مثيل لها من وجهة نظر الحكومات والجهات الفاعلة في السوق. وأعطى ذلك لبياناتهم المتعلقة بصحة الشركات والدول وقعاً كافياً

## Credit Ratings Since 2011

Tunisia's Credit Rating has steadily collapsed over the past decade. After beginning the transition with investment-grade credit evaluations from the three main Rating Agencies, the Tunisian state would be downgraded time and time again.

Fitch			Moody's			S&P
Jan '11: BBB			Jan '11: Baa3			Jan '11: BBB
Mar '11: BBB-			Feb '13: Ba1			Mar '11: BBB-
Dec '12: BB+			May '13: Ba2			May '12: BB
Oct '13: BB-			Nov '13: Ba3			Feb '13: BB-
Feb '17: B+			Aug '17: B1			Aug '13: B
May '20: B			Mar '18: B2			Dec '13: N/A
July '21: B-			Feb '21: B3			
			Oct '21: Caa1			

Fitch Ratings  
 BBB: Good credit quality  
 BB: Speculative  
 B: Highly Speculative

Moody's Ratings  
 Baa: Medium Grade Risk  
 Ba: Speculative and subject to medium risk  
 B: Speculative and subject to high risk  
 Caa: Speculative of poor standing

S&P Ratings  
 BBB: Investment Grade Long-Term Debt  
 BB: Non-Investment Grade Long-Term Debt  
 B: Speculative Short-Term Debt

عن المبادرات المشجّعة على اعتماد النزاهة ورفع معدلات الاقتراض، لم يكتف المسؤولون التونسيون بحملات التوظيف في القطاع العام، ورفع الحد الأدنى للأجور، والتحسينات العامة لحزم تعويضات العمال، فحاولوا أيضًا تقويد فرص استغلال اليد العاملة في الخارج، وإن لم كانت تلك المساعي محدودة. علاوة على ذلك، حتى عام 2018، عقد البنك المركزي التونسي مؤامرات من أجل الحفاظ على أسعار فائدة أدنى بكثير من الحدّ الذي كان يُفضّل بلوغها بالنسبة لئول ستريت وباريس - وعلى الرغم من أن حكام البنك المركزي التونسي قد وافقوا في نهاية المطاف على السماح بانخفاض الدينار، فقد رفضوا تعويم العملة بالكامل.

في المثال السابق، أثبتت الأدوات التي يستخدمها رأس المال التمويلي أنها أكثر فاعلية عندما تُعتمد السياسة الانضباطية فيما يتعلّق بالضرائب، وتنقل رأس المال، ونظام رفاهية الشركات المتاح من خلال من خلال الإطار القانوني للاستثمار في تونس. وبحيث أن بن علي قد سبق وغير مسار لاستراتيجية التمويل الخارجي لتونس - وهو تغيير أدّى إلى صعود تمويل الأسهم إلى موقع متميز، وجعل من الاستثمار الأجنبي أساس نموذج التنمية في البلاد - قد لا يكون ذلك من المفاجئ. وعلى النقيض من ذلك، تشير الأدلة إلى أن هذه الأدوات كانت عديمة الفائدة إلى حد كبير في دفع صانعي السياسة إلى إجراء التعديلات الانكماشية المرغوبة. لكن بغض النظر

لتونس خلال السنوات المعنية، (فخلال صياغة هذا التقرير لا تزال شروط القرض الثالث قيد المفاوضات). وتم تعديل فتحي القروض - الترتيبات الاحتياطية لعام 2013 (SBA) وتسهيلات الصندوق الممدد<sup>9</sup> لعام 2016 - ضمن برامج التكيف الهيكلي للدولة التي وافق عليها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وتم تقسيم القروض إلى شرائح مجدولة للإصدار المشروط، وليس ذلك لأن الوصول إلى حقوق السحب الخاصة<sup>10</sup> التي توفرها الترتيبات الاحتياطية وتسهيلات الصندوق لم تكن مضمونة، إذ كان الإفراج عنها مشروطاً باحترام الحكومات للشروط المحددة في برامج التكيف المذكورة أعلاه<sup>11</sup>.

وانعكاساً لابتعاد صندوق النقد الدولي عن المهام الأكبر في الأيام الماضية، فإن العديد من الشروط المدرجة في ترتيبات الإقراض المشار إليها تتعلق بميزان المدفوعات العادي والقضايا المرتبطة بالقدرة على تحمل الديون. وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، أدت معايير الأداء الواردة الترتيبات الاحتياطية وتسهيلات الصندوق الممدد إلى الحفاظ على الحدود الدنيا لصافي الاحتياطيات الدولية، والحؤول دون انتهاك سقف الأصول المحلية الصافية التي يحتفظ بها البنك المركزي التونسي، وتفادي تراكم أي متأخرات في سداد ديون خارجية<sup>12</sup>. أما بالنسبة لاستدامة الاقتراض، كانت التسهيلات الائتمانية لعام 2013 تقتضي إبقاء الرصيد الأولي للحكومة المركزية (باستثناء المنح) ضمن الحدود المعنية، في حين أن تسهيلات عام 2016 قد وضعت سقفاً للنفقات الأولية الحالية.

ومع ذلك، إذا كانت استعادة الاستقرار الكلي تشكل الهدف الأساسي لعمليات الإنقاذ التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي، فإن ذلك لا يعني أنه يتوقَّع استمرار التعديلات، على غرار إجراءات توافق واشنطن. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من المدنيين المعاصرين الآخرين للصندوق، اضطرت تونس إلى إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق أيضاً من أجل الوصول إلى الأموال المتاحة لها. وجرى تطوير تلك الأجنحة التي تتسم بشمولية أكبر عن طريق المعايير الهيكلية المنصوص عليها في مذكرة التفاهم الفنية الخاصة بترتيبات القرض ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية. وفيما يتعلق باتفاقية الاستعداد الائتماني لعام 2013، جرت الاستفادة من المعايير

أما حالات العصيان هذه فتدلّ من بعض النواحي على النفوذ الذي احتفظ به الفاعلون السياسيون المحليون خلال الفترة الانتقالية، على الرغم من الضغوط الهيكلية. وتدلّ أيضاً على الظروف الدولية الفريدة التي كانت تونس تعمل في ظلها في فترة ما بعد 2011. وفي الواقع، إن القدرة الخاصة التي تتمتع بها الدولة للنفوذ إلى مجموعة من مصادر الائتمان غير السوقية - وهي امتياز مُنح لها نتيجة لرأس المال الرمزي والاستراتيجي الذي أصبحت تمتلكه في أعقاب الانتفاضات العربية - تمثّل السبيل الوحيد لتمكين القيادة من مواجهة مطالب السوق بشكل انتقائي دون التعرض لأزمة مالية أو نقدية أو أزمة في ميزان المدفوعات<sup>8</sup>. كما أن وقف تنفيذ الأسواق المالية الذي أتاحه مقرضو الملاذ الأخير الثنائي والمتعدد الأطراف، الذين يمتلكون بشكل جماعي غالبية كبيرة من الدين الخارجي لتونس، كان ينطوي على تكاليف خاصة به. وعلى عكس ذلك، فإن الشروط المرتبطة بالكثير من الأموال الممنوحة من قبل المقرضين متعددي الأطراف، إن لم يكن جميعها، ترقى في كثير من الأحيان إلى مقام الأوامر السياسية. وكانت أنظمة المراقبة والوصاية وحياسة اليد المباشرة التي برزت نتيجة عمليات ضخ رأس المال التي قام بها صندوق النقد الدولي إلى جانب بنوك التنمية المتعددة الجنسيات ووكالات المعونة التي مقرّها في دول الغرب، من التدابير الاحتياطية الأشدّ بالمقارنة مع التدابير الصادرة عن الممولين من القطاع الخاص ومختلف الوكلاء التابعين لهم. وفي هذه الحالة، لجأ صناع السياسة التونسيون للائتمان غير السوقي الذي لم يمكنهم فعلياً من التهرب من شروط النظام المالي العالمي، بل وسّع نفوذ هذا الأخير.

## صندوق النقد الدولي في تونس

تم توضيح العواقب السابق ذكرها من خلال مسح موجز لحزم القروض الميسرة وغير الميسرة التي تم حشدتها من قبل صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف على التوالي، في أعقاب التصدعات السياسية في 2010-2011. قام صندوق النقد الدولي بتمديد خطي الائتمان المخصصين

8 هذا النفاذ يشمل ضمانات السندات. ولقد ضمنت سندات الخزانة الأمريكية واليابانية ستة من سندات اليوروبوند الصادرة عن البنك المركزي التونسي بين عامي 2011 و2018. ويفضل هذه الضمانات، تراوحت معدلات الفائدة على هذه السندات بين 1.2 و2.5٪، وهي معدلات أقل بكثير من تلك المرتبطة بالسندات غير المضمونة الإصدار خلال الفترة نفسها (5.7%-3.5).

9 زودت تسهيلات الصندوق الممدد لعام 2013 الدولة التونسية على نحو مشروط بما قيمته 1.146 مليار من حقوق السحب الخاصة. وأتاح تسهيلات الصندوق الممدد لعام 2016 الوصول المؤقت إلى تسهيلات ائتمانية لحقوق السحب الخاصة بقيمة 2.046.

10 حقوق السحب الخاصة ليست عملة قائمة بحد ذاتها، ولكنها "مطلوبة محتملة ليتمكن أعضاء صندوق النقد الدولي من استخدام العملات بحرية"، وذلك بحسب تعريف صندوق النقد الدولي. وبصورة أدق، فإن حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي مركب يتم ربط قيمته بمزيج مرجح من الدولار واليورو والريمينيبي الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني البريطاني. ونظراً لأن البنوك المركزية في البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ملزمة بقبول حقوق السحب الخاصة مقابل العملات الرئيسية المذكورة أعلاه، على الرغم من كون حقوق السحب الخاصة ذات طبيعة مصطنعة، إلا أنها تحتفظ بدرجة عالية من المال.

11 كما توضح في الواقع، أدت تقييمات الأداء غير المرضية إلى قيام صندوق النقد الدولي بالإفراج عما يقارب 40٪ فقط من حقوق السحب الخاصة التي تم التعهد بها كجزء من مرفق الصندوق الموسع لعام 2016.

12 وفي غضون ذلك، نصت الأهداف الإرشادية الأقل إلزاماً على عدم تراكم أي متأخرات للديون المحلية، والإبقاء تدريجياً على حد أدنى للإنفاق الاجتماعي.

مارسه صندوق النقد الدولي من أجل زيادة مرونة سعر الصرف إلى تفاقم المشاكل المالية للدولة. وفي طبيعة الحال، كان لشروط الإقراض من صندوق النقد الدولي تأثيراً هائلاً على الاقتصاد التونسي.

بغية دفع الإصلاح الضريبي للشركات، وخفض دعم الطاقة، وإدخال التعديلات على الإطار القانوني للاستثمار في تونس، وتحديث لوائح النظام المصرفي، وتعزيز مرونة سعر الصرف، وإعادة النظر في العلاقة المالية بين الحكومة العامة وشركات الكهرباء ومصافي النفط المملوكة للدولة. وإذ اشتدّ الإحباط الذي يسببه التوجّه السياسي المتّخذ في السنوات الأولى من الفترة الانتقالية، أصبحت المعايير الهيكلية التي تم تثبيتها لاحقاً في تسهيل الصندوق الموسع لعام 2016 أوسع نطاقاً<sup>13</sup>. وإذا نظرنا إليها في مجملها، تُعتبر الشروط المصاحبة لعمليات ضخ رأس المال الطارئة لصندوق النقد الدولي قادرة على أحداث أثر في جميع مجالات السياسة الإنمائية تقريباً.

ومن المؤكّد أن شروع المسؤولين المحليين في إدخال العديد من الإصلاحات الهيكلية من تلقاء أنفسهم هو أمر منطقي. ومن المنطقي أيضاً أن تستخدم الأحزاب صندوق النقد الدولي لتسريع أجندة السياسات التي تدعمها في الواقع، وذلك على الرغم من سعيها للتهرب من المسؤولية السياسية. ومهما كان الأمر، كانت ترتيبات الإقراض ذات الصلة السبب وراء إدخال النهج النقدي على نظام البنك المركزي التونسي، وتحرر الأسعار، وتوسيع إمكانية وصول المستثمرين الأجانب إلى الأسواق، وتبديل معالم الوساطة الائتمانية المحلية. وقد ساهمت تلك الترتيبات في إعادة تنظيم عمليات الشركات المملوكة للدولة، وتحويل نظام الضرائب وإرساء أسس نظام الرعاية اجتماعية القائم على الإمكانيات. وأخيراً وليس آخراً، وعلى الرغم من كون تلك ظاهرة ليست أحادية السبب<sup>14</sup>، فقد ساهمت جوانب من هذه الترتيبات دون أي شك - أي الشروط المتعلقة بزيادة مرونة أسعار الصرف وتحرير حساب رأس المال<sup>15</sup>، والتي دافع عنها مسؤولو البنك الدولي بزخم أيضاً - في التضخّم التصاعدي في منتصف العقد الماضي، مما أدى إلى القضاء على مكاسب الرفاهية التي كان من الممكن أن تتحقق من خلال زيادة الأجور التي كان النضال في سبيل تحقيقها نضالاً شاقاً<sup>16</sup>. وعلماً أن انخفاض قيمة العملة الذي أحدثه تحرير سعر الصرف<sup>17</sup> قد أدّى إلى تفاقم عبء الدين الخارجي للعديد من الشركات المملوكة للدولة - أي الديون المضمونة من قبل الحكومة نفسها - أفضى الضغط الذي

13 تنص هذه الشروط، من بين جملة أمور، على أن يتبنى مجلس نواب الشعب قوانين جديدة للبنوك المركزية والخدمات المصرفية التجارية والإفلاس والموازنة الأساسية؛ وأن يتم وضع المراسيم التنفيذية للإصلاحات التشريعية التي تم إدخالها بالفعل على قانون المنافسة التونسي وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الاستثمار؛ وأن تعاد هيكلة الميزانيات العمومية للبنوك التجارية الثلاثة المملوكة جزئياً للقطاع العام وترشيد عملياتها؛ وأن يرفع سقف أسعار الفائدة التي يمكن للبنوك التجارية ربطها بقروضها؛ وأن تخضع أكبر خمس شركات مملوكة للدولة لعقود جديدة قائمة على الأداء؛ وأن يتم تثبيت الإصلاحات في إجراءات التوظيف في الخدمة المدنية؛ وأن يُعلن عن استراتيجية دين متوسطة الأجل؛ وأن تنشأ هيئة عليا مستقلة لمكافحة الفساد؛ وأن يتم إنشاء بنك بيانات للأسر الأكثر ضعفاً في البلاد.

14 في حالة تونس، كان التضخم مدفوعاً أيضاً بالسياسة النقدية المتساهلة. وحتى عام 2018، أبقى البنك المركزي التونسي معدّل السياسات منخفضة، وقلل من متطلبات الاحتياطي، وضحّ سيولة كبيرة (من خلال عمليات إعادة التمويل مع البنوك التجارية) على أمل دعم نمو الائتمان. وقد أدّت تلك الإجراءات إلى زيادة كبيرة في الأموال على نطاق واسع، ومع أنها لا تؤثر على الأسعار بشكل متناسب، فكان من المؤكّد أنها ستعطي دفعة إضافية للتضخم.

15 رُفعت بعض القيود المفروضة على تدفقات رأس المال قصيرة الأجل إلى الخارج من خلال الإصلاحات الإلزامية للإطار القانوني للاستثمار.

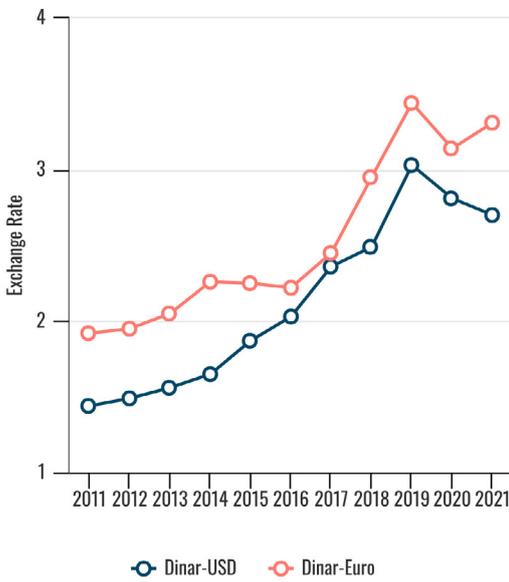
16 تبرز العلاقة بين انخفاض قيمة العملة والتضخم بشكل خاص بسبب اعتماد الاقتصاد بشكل هائل على الواردات. تشكّل واردات السلع والخدمات ما يقرب من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرد نصف واردات البلد تقريباً من أوروبا أو الولايات المتحدة. وعلى ضوء ذلك، فإن انهيار قيمة الدينار مقابل اليورو أو الدولار أو أي عملة أخرى يعني ضمناً زيادة موازية في الأسعار القائمة على الدينار للمستهلكين المحليين.

17 على مدار الفترة الانتقالية، انتقلت تونس من نظام صرف ثابت بحكم الواقع إلى نظام تعويم (اعتباراً من 2016) فإلى ترتيبات شبيهة بسعر التعادل المتدرج.

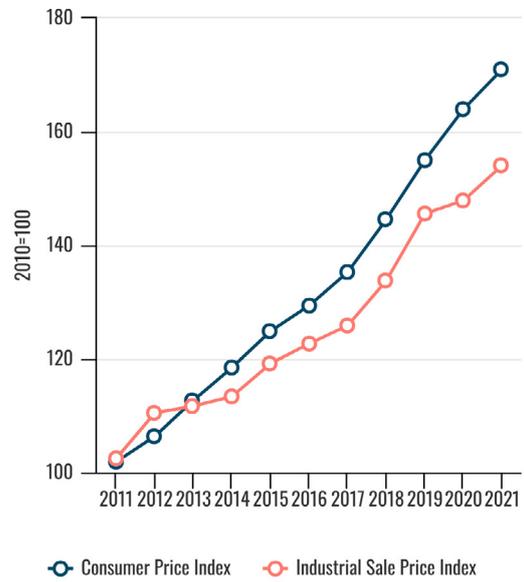
# Currency Depreciation --> Inflationary Dynamics

While not the only variable implicated, the decision to allow the Dinar to depreciate had a major impact on inflation post-2011. Rising costs have more than canceled out the purchasing power gains of wage increases.

### A Weakening Dinar



### Inflation Hits Households and Firms



Source: Central Bank of Tunisia

ونظراً للجودة الفائقة التي تتمتع بها المعلومات المالية المجموعة بهذه الطريقة، فقد احتفظ الصندوق أيضاً بقدرته على التحكّم بوجهات نظر المستثمرين ومقدمي المساعدات إزاء تونس بدرجة أكبر من تلك المخصصة لوكالات التصنيف الائتماني. وتعد المنشورات السنوية لمشاورات الصندوق الخاصة بالمادة الرابعة الأكثر فعالية في هذا المجال. وإذ تُعتبر مشاورات المادة الرابعة بمثابة مستودعات للتجارب الأصلية وغير المرئية حتى الآن، وبصفتها القناة الأولية التي يمر من خلالها الصندوق عبر إصدار بياناته التشخيصية والتنبؤية الرسمية، فقد ثبت أنها تؤثر بشكل كبير على كيفية إشراك الجهات الفاعلة الخاصة والدبلوماسيين في البلدان ذات المكانة الهامشية. وفي الواقع، على الرغم من أن أيديولوجية التهريب والمقاييس لا علاقة لها بالسيولة في الأساليب التقييمية

لم تكن شروط الاقتراض الوسيلة الوحيدة التي تدخل من خلالها الصندوق في الاقتصاد والسياسية في تونس. وقد زوّد موظفو الصندوق بصلاحيات رقابية واسعة النطاق. وتلك الصلاحيات مستمدة من حق الوصول إلى البيانات الذي طوّقه صندوق النقد الدولي على جميع مرافق الإقراض في المرحلة الأخيرة. فذلك الحق لا يخوّل موظفي المؤسسة الوصول غير المقيّد إلى دفاتر الدولة فيما يتعلق بالمالية العامة والأداء الاقتصادي فحسب، بل يمنح ممثلي الصندوق صلاحيات واسعة إذ يؤهلهم من طلب جمع البيانات بشأن الموضوعات التي تثير اهتمامهم. ومن الناحية الوظيفية، يسمح ذلك للتكنوقراط الأجانب بالاستيلاء على المعلومات المسجّلة الملكية، بالشكل الذي يريدونه، ومراقبة الأعمال الحكومية بشكل آلي.

التقرير يساهم في دعم هذا النظام الفكري بشكل أكبر، سواء من خلال إخضاع صانعي السياسات لنمط قاس من التدقيق المقارن أو من خلال مراقبة إمكانيات الوصول إلى أسواق رأس المال. أما النشر المنتظم لنتائج البحوث التي تتناول المسائل الأكثر استقلالية كإدارة العمل والتخفيف من حدة الفقر وزيادة الأعمال النسائية واستكشاف المواد الهيدروكربونية، فقد سمح لموظفي البنك بتوجيه خطاب السياسة المحلية على مستويات أكثر دقة.

وعلماً بأن مجموعة البنك الدولي لا تعمل فقط على الصعيد النظري، انخرطت المجموعة العملية السياسة بطرق أكثر جوهريّة. ولتحقيق ذلك، فقد اتبعت استراتيجية مصممة ومحللة بناءً على إطار الشراكة القطرية الذي أعلن عنه في يونيو/حزيران<sup>18</sup> 2016. وإذا كان إطار الشراكة القطرية أكثر من مجرد توصيات بشأن السياسات، جعل الإطار من الأجندة الإصلحية لمجموعة البنك الدولي أجندة قابلة للتنفيذ بشكل واضح وبطريقتين. فكانت أولاهما من خلال تنسيق موظفي مجموعة البنك الدولي المسؤولين عن الإطار مع شركاء الحكومة المحلية لضمان دمج التغييرات الإدارية المرجوة في الخطط القطاعية الخمسية للوزارات ذات الصلة. وثانيهما، من خلال حشدت مجموعة البنك الدولي الموارد المالية والفنية الداخلية - فقد تواصلت المجموعة مع شركاء التنمية الآخرين لتونس - لدفع عناصر جدول أعمالها الإصلحي بشكل مباشر.

المستخدمة، فإن التقييمات التي تدرس القدرة على تحمل الديون، والتي تُرفق بمشاورات المادة الرابعة، تُعتمد بشكل عام كأحكام رسمية نهائية بشأن الجدارة الائتمانية للدولة. وإن لم تكن العمليات التي يضطلع بها الصندوق في مجال توليد المعرفة والاتجار تتمتع بقدرة ساحقة كبيانات شروط الاقتراض، فقد أثّرت بحد ذاتها وبدون أي شك على مسار السنوات العشرة الماضية.

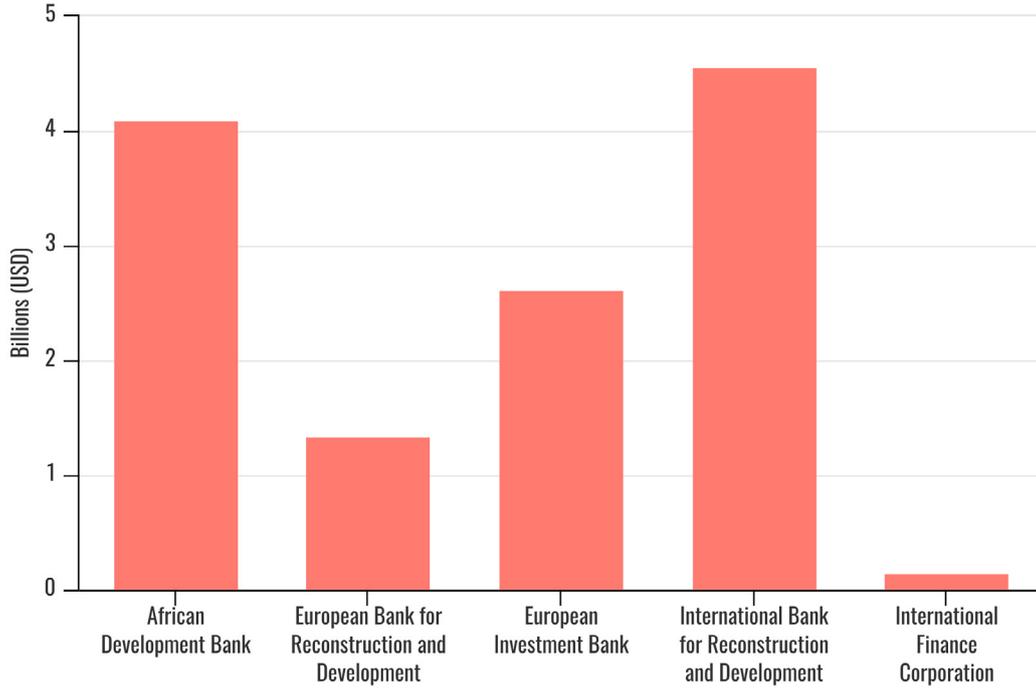
## البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في تونس

كان لتدخلات الشركاء الثنائيين (المرحّب بها) والبنوك الإنمائية المتعددة الجنسيات تأثير مماثل على المسار الاقتصادي لتونس في الفترة الأخيرة. ومن خلال التمسك بمجال التدخلات المعرفية، أدت مكانة مجموعة البنك الدولي فضلاً عن كونها تعتبر نفسها كمختبر معرفي عالمي لا نظير له - وتعيينها، اعتباراً من عام 2011، كمحور يستعين به شركاء دوفيل المعنيين بتونس لتنظيم جهودهم - إلى اعتبار المخزجات والتقارير الاستشارية، على غرار منشورات الصندوق بشأن مشاورات المادة الرابعة، كمخرجات ذات آثار كبيرة على وضع جدول الأعمال الخاص بالعملية السياسية في تونس. ومن ناحية أخرى، تم توضيح تصميمات المؤسسة المخصصة للعملية الانتقالية على المستوى البرامجي من خلال التشخيص المنهجي للدولة لعام 2015. وبناءً على الحجج التي تم تطويرها في المقام الأول ردّاً على التمرّق الناتج عن الانتفاضات العربية، أتاح التشخيص المنهجي للدولة سجلاً رسمياً وشرحاً لفترة التي تلت الانتفاضات مباشرةً. وعند التركيز على بعض العلل والخسائر - أي الحواجز الدائمة التي تعيق دخول رأس المال الأجنبي إلى الأسواق، واختلال الأسعار، وهيمنة الشركات المملوكة للدولة - مع إغفال العوامل الأخرى عن الأنظار - أي العوامل الخارجية الإيجابية النادرة التي يولدها الاستثمار الأجنبي، وسعي نخبة رأس المال المحلي وراء الربح، وتركيز الاستثمار الخاص في المضاربة غير القابلة للتداول - ساعدت الوثيقة أيضاً في تحديد القضايا التي تُعد معطلة للاقتصاد التونسي، ومن خلال تحديد تلك المشكلات، حدّدت أيضاً نطاق البدائل السياسية المعقولة. بالإضافة إلى ذلك، في السنوات التي أعقبت نشر الوثيقة، ستلقى الأطر والقصص الوصفية الموضّحة في التشخيص المنهجي للبلد تعزيزاً منتظماً من خلال تقرير المرصد الاقتصادي التونسي الذي يصدر مرة كل سنتين. وقبل التوقّف المؤسف لإصدارات تقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في خريف عام 2021، كان

18 أُعد الإطار الذي يشمل السنوات المالية من 2016 إلى 2020، من قبل كبار الموظفين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

## The Lending Portfolios of the Multinational Development Banks in Tunisia since the 2011 Uprisings

Gross Lending Volume 2011-2022



الجلسات المحاكم الخاصة بالإفلاس<sup>20</sup>. وبالنظر إلى الإطار القانوني للاستثمار على وجه الخصوص، يتوضَّح السجل أن مجموعة البنك الدولي تعمل من خلال كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية. وبعيداً عن مجال السياسة البحث، لوحظ أن تمويل الديون وأسهم رأس المال الذي حشدته مؤسسة التمويل الدولية قد استُخدم أيضاً لتعزيز استراتيجية الأمن الغذائي في تونس<sup>21</sup>، وتوسيع نطاق

حين يتعلق الأمر بمجموعة البنك الدولي نفسها، تُعد القروض المخصصة للسياسات الإنمائية التي يديرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمثابة الأداة المفضَّلة لدفع تدخلات أكثر طموحاً للسياسية (وممولةً على نحو أفضل). ومن بين تلك القروض، دفعت الثلاثة الأكبر إلى تغيير سياسة الرعاية الاجتماعية<sup>19</sup>، ونظام التعريفية الحالي للمرافق العامة، وأنظمة الأعمال والنظام المصرفي كما عزَّزت حقوق الدائنين في

- 19 إن مشروع تمويل السياسات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، والذي تم إطلاقه في عام 2018، قد نجح في إحداث تخفيضات ناجعة في نظام دعم الطاقة والغاز، كما أدَّى إلى زيادة مدى استرداد التكلفة في مجال توفير الكهرباء. وبالتالي ساهمت مشاريع الإقراض اللاحقة، التي كان آخرها مشروع عام 2021 للحماية الاجتماعية التونسية في ظل جائحة COVID-19، في الانتقال إلى حماية اجتماعية أختبرت فعاليتها على أساس الإمكانيات من خلال توفير التمويل والمساعدة التقنية في مجال تطوير وإدارة قاعدة بيانات بنط الأمان.
- 20 على الرغم من فشل مشروع تمويل السياسات الإنمائية الذي استُهلَّ في عام 2017 - بعنوان الأعمال التونسية ... - أرشد المشروع بيئة الأعمال إلى الاتجاه المطلوب من خلال تعزيز مكانة الدائنين خلال الجلسات المتعلقة بالإفلاس ورفع الإجراءات التنظيمية المناهضة للمنافسة.
- 21 في كانون الأول (ديسمبر) 2020، أعلنت مؤسسة التمويل الدولية أنها ستمنح لمجموعة CHO Group، وهي شركة منتجة لزيت الزيتون مقرها صفاقس، يملكها عبد العزيز مخلوفي ومنصف رقيق وعبد الرزاق التونسي، قرضاً بقيمة 30 مليون يورو. وكانت مؤسسة التمويل الدولية قد منحت المجموعة قرضاً بقيمة 33 مليون دولار في عام 2015. وكانت المجموعة تُصنَّف كثنائي أكبر منتج لعائدات للصادرات في تونس في عام 2021، حيث حققت 390 مليون دينار تونسي.

كان للمكانة الهامشية التي تحتلّها تونس في النظام المالي العالمي أثراً على تنظيم الاقتصاد وأدائه في فترة ما بعد 2011 بطرق كان بعضها واضحاً وبعضها الآخر خفياً. وكما تم شرحه بالتفصيل، استخدم الفاعلون في السوق سعر تمويل الديون وآجال استحقاقه وشروطه، بالإضافة إلى الشروط المسبقة الصارمة المرتبطة بتمويل رأس المال والتحكم في تدفقات المعرفة بهدف فرض شروط الامتثال في عدد من المجالات السياسية. أما في الحالات التي قاومت فيها الأطراف الضغوط المفروضة، اتضح أن إجراءات الإغاثة كانت مؤقتة، حيث جاء التسليم عن طريق الدائنين غير السوقيين الذين فرضوا مطالب سياسية أكبر على المسؤولين المحليين.

لم يكن أي من تلك الشروط كافياً لتجريد الجهات الفاعلة المحلية من نفوذها - ويمكن أن تُعزى خطورة التمويل الخارجي على تونس جزئياً على الأقل إلى إخفاقات السياسات نفسها. ومع ذلك، فلا شك أن القيود والحوافز التي فرضها النظام المالي العالمي على تونس قد ساعدت في دفع الابتعاد عن الإنصاف والنمو.

التمويل الأصغر، ودعم خصخصة الرعاية الصحية<sup>22</sup>. بغض النظر عن المهن التي تمنع انتقاء الفائزين أو أي نوع آخر من السياسة الصناعية العمودية، لوحظ أيضاً أن تلك الأنشطة الاستثمارية كانت موجّهة في الغالب نحو فئة صغيرة من فئات رأس المال التونسي والأجنبي، واستفادت من بعض المبادئ الإشكالية التي سُنّاقش بإسهاب في القسم الثاني من هذا التقرير<sup>23</sup>.

علوة على الأموال التي حشدتها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، لقد ساهمت الترتيبات المالية القائمة على المشاريع، والتي وفّرتها البنوك الإنمائية الرئيسية المتعددة الأطراف التي تقوم بالتنسيق مع مجموعة البنك الدولي في تونس - وهي بصفة خاصة البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي - في تغطية الكثير من النفقات الرأسمالية للحكومة التونسية في فترة ما بعد 2011. ومع ذلك، لم تكن تلك التدخلات الحاسمة خالية من المقايضات. وفي الواقع، شهدت تونس، في مقابل رأس المال، تآرجحاً كبيراً للخيارات المتعلقة بالوساطة الائتمانية المحلية، والسياسة الزراعية، والتمويل العام للبنية التحتية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والمرافق. وعلى مدى السنوات المعنية، طوّر البنك الأفريقي للتنمية محفظة ضخمة ومتنوعة في تونس. وبحيث إن قروضه قد مولّت النفقات الأساسية للأنظمة العامة للصرف الصحي ومعالجة المياه وإصلاح شبكة الكهرباء وبناء الطرق وساعدت في دعم سوق الائتمان للمؤسسات الصغيرة، فقد مولت أيضاً الجهود التي تقودها مجموعة البنك الدولي لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والحكم الرشيد. من حيث عدد المشاريع المستهّلة، كان إقراض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية منحازاً للقطاع المالي والجهود الرامية إلى توسيع الشمولية المالي. أما من حيث رأس المال الذي تم حشده، فكانت أهم المخصصات لصالح البنية التحتية للنقل في تونس، وبلغت قيمتها 300 مليون يورو وكُرّست لمنشآت إعادة الهيكلة لشركة الكهرباء والغاز المملوكة للدولة. وإذ أن تلك الأخيرة تمثّل بالتأكيد عصب حياة جوهري، فمن المرجح أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في الأسعار المحليّة للطاقة. وعلى غرار مؤسسة التمويل الدولية، لوحظ أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قد وسّع خطوط ائتمان للشركات الزراعية الضخمة الموجهة للتصدير أيضاً<sup>24</sup> (على وجه التحديد، شركة بونت فاميلي القابضة المملوكة للأجانب، والشركة العامة للصناعات الغذائية). وأخيراً، استثمر بنك الاستثمار الأوروبي بشكل أساسي في مشاريع البنية التحتية والتنمية الحضرية والطاقة ومشاريع دعم القطاع المالي.

22 اعتباراً من عام 2009، بدأت مؤسسة التمويل الدولية الاستثمار في رأس المال في شبكة المستشفيات الخاصة في تونس من خلال شركة كومار للتأمين الصحي.

23 ذلك بالإضافة إلى دعم مجموعة CHO التي يملكها بعض من أقوى المستثمرين في الزراعة التونسية - علماً أنه تم تمديد التمويل المباشر من قبل مؤسسة التمويل الدولية إلى بنك أمين وشركة كومار للتأمين، وأن كلاهما مملوك لعائلة بن يدر. ويشار إلى أن ذلك قد أتاح ضخ رأس المال للبنك التجاري المغربي، حيث تمتلك عائلتي إدريس ومطالي حصصاً كبيرة من الأسهم، ولشركة النفط والغاز الكندية كانداكس إنرجي.

24 منح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قرضاً بقيمة 20 مليون دينار تونسي للشركة العامة للصناعات الغذائية في عام 2021 المملوكة بالكامل لمجموعة IFFCO التي تتخذ من دبي مقراً لها.

## 3.1 العوائق الهيكلية للتنمية المتكافئة: الآثار المرتبطة بمكانة تونس في التسلسل الهرمي الدولي للسلطات النقدية

وظائف التبعية لتونس ضمن التسلسل الهرمي الدولي للسلطات النقدية - فقد أثرت على الأداء الاقتصادي بشكل سلبي.

لم تكن المكانة الهامشية لتونس في النظام المالي العالمي العائق البيوي الوحيد للتنمية في مجال الصحة على مدى السنوات العشر الماضية. أما المكانة الهامشية للدولار في النظام النقدي العالمي - والتي تمثل بحد ذاتها وظيفة من

### النظام النقدي الدولي

بحسب المفاهيم التي طوّرها بغور وباب ومورو، يُفهم النظام النقدي الدولي بشكل أفضل على أنه "نظام مدفوعات عالمي شامل تجري فيه تسوية التدفقات المالية اليومية بشكل أساسي من خلال تفاعلات المؤسسات المالية الخاصة". بعد أن تحطمت الآمال التي كان قد وضعها كينز في تحقيق الاتحاد الدولي للمقاصة وعملة احتياطية عالمية جديدة في بريتون وودز، أصبح الدولار الأمريكي بمثابة العملة الرئيسية لنظام المدفوعات هذا طوال حقبة ما بعد الحرب.

على الرغم من أن الدولار كان ولا يزال العملة السائدة، فإن عرضه خلال الفترات الهادئة من الدورة المالية لا يخضع لسيطرة السلطات العامة الأمريكية. وعند ظهور سوق اليورودولار في لندن وباريس في الخمسينيات من القرن الماضي، تم إنشاء أموال الائتمان الخاصة المقومة بالدولار بشكل أساسي من قبل المؤسسات العاملة في المراكز المالية الخارجية. وإذا كانت أدوات الدين التي تصدرها تلك المؤسسات - الودائع لأجل بين عشية وضحاها - توفر مستويات من السيولة بالدولار التي تتناسب مع الاحتياجات التجارية والاستثمارية للاقتصاد العالمي عندما تكون الأوضاع جيدة، فلا ينطبق ذلك في أوقات الأزمات. وفي هذا الصدد، تكون الجهات الفاعلة الخارجية محدودة بحكم الضرورة من حيث قدرتها على توفير السيولة بالدولار بسبب القيود المفروضة على ميزانياتها العمومية. أما المجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهو وحده الذي يتمتع بسلطة إنشاء الدولارات "من عدم" بمجرد إصدار قروض جديدة، فيحتفظ من الآن فصاعدًا وحده بالقدرة على توفير أموال الائتمان المطلوبة للأنظمة المالية الوطنية والتجارة الدولية من أجل الاستمرار في العمل.

تنتج هيكلية النظام النقدي العالمي عن السيطرة الحصرية التي يتمتع بها الاحتياطي الفيدرالي فيما يتعلق بإنشاء وتوزيع السيولة بالدولار في حالات الطوارئ. ومنذ الأزمة المالية في 2007-2009، استخدم الاحتياطي الفيدرالي تلك السيطرة من أجل هيكلية تسلسل هرمي مكون من أربعة مستويات من السلطات النقدية بحكم أنه يتيح للبنوك المركزية درجات مختلفة من إمكانيات الوصول إلى السيولة بالدولار في حالات الطوارئ. وفي المرتبة التي تلي الولايات المتحدة مباشرة، والتي هي بالطبع في قمة التسلسل الهرمي، نجد البنوك المركزية الخاصة بالدول/الاتحادات الإقليمية الأربعة عشر التي أنشأ الاحتياطي الفيدرالي معها خطوط مقايضة مؤقتة أو دائمة على مدار الأربعة عشر عامًا الماضية<sup>25</sup>. ومن حيث المبدأ، تزود خطوط المقايضة هذه البنوك المركزية المعنية بإمكانية الوصول غير المحدود إلى الدولار<sup>26</sup>. أحد المستويات الأدنى هو تلك الولايات القضائية النقدية المؤهلة لتلقي سيولة طارئة بالدولار الأمريكي من خلال مرفق إعادة الشراء للسلطات النقدية الأجنبية والدولية (FIMA) التابع للاحتياطي الفيدرالي، والذي بدأ عملياته في أبريل من عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، يسمح تسهيل إعادة الشراء للبنوك المركزية المعنية بالتعهد بسندات الخزنة الأمريكية المحتفظ بها في ميزانياتها العمومية كضمان وفي المقابل تحصل البنوك على قيمة معادلة لودائع البنك المركزي المقومة بالدولار والتي أنشأها الاحتياطي الفيدرالي بصورة آتية. وفيما يتيح الوصول الفوري وعند

25 تلك البنوك المركزية هي بنك كندا، وبنك إنجلترا، وبنك اليابان، والبنك الوطني السويسري، وبنك الاحتياطي الأسترالي، والبنك المركزي البرازيلي، والبنك الوطني الدنماركي، ومصرف كوريا، وبنك المكسيك، وبنك الاحتياطي النيوزيلندي، وبنك النرويج، والسلطة النقدية في سنغافورة، وبنك السويد المركزي، والبنك المركزي الأوروبي.

26 بحسب مورو وآخرين، تتمثل خطوط المقايضة في "أدوات طارئة يكون من خلالها الاحتياطي الفيدرالي على أهبة الاستعداد لإنشاء ودائع مصرفية جديدة مقومة بالدولار الأمريكي عند الطلب، مع قبول الأدوات كضمان صادر عن البنوك المركزية الشريكة، المقومة بوحدة الحساب الخاصة بها". ولما أن البنوك المركزية الشريكة لا تخضع لحدود بالنسبة لإنشاء الأدوات التي وافق بنك الاحتياطي الفيدرالي على قبولها كضمان - بحيث لا يكون بنك اليابان مقيّدًا في قدرته على إصدار أموال ائتمانية مقومة بالين - يكون حجم الدولارات المتاحة لهذه المؤسسات عبر خط المبادلة غير محدود من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية، قد سهّلت هذه الآلية إنشاء مقايضات بقيمة 449 مليار دولار في مارس 2020 فقط. وفيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية، لا يؤثر الوصول إلى خطوط المقايضة على معدلات الاقتراض التي يمكن للبنوك التجارية في الولايات القضائية المذكورة أعلاه تأمينها في أوقات الأزمات بحسب، بل يؤثر أيضاً على الدرجة التي يمكن للبنك المركزي أن يدافع بها عن عملته الوطنية في أسواق العملات الأجنبية.

الطلب إلى السيولة بالدولار في حالات الطوارئ تمامًا كما هو الحال بالنسبة للائتمان متبادل، فإن حجم الدولارات المتاحة لتلك المؤسسات التي تشارك الاحتياطي الفيدرالي من خلال مرافق إعادة الشراء التي تتيحها السلطات النقدية الأجنبية والدولية محدود بشكل صريح من قبل الأوراق المالية للحكومة الأمريكية التي يُحتفظ بها في الميزانيات العمومية. وأخيراً في أسفل التسلسل الهرمي، نجد تلك الولايات القضائية النقدية التي لا يمكنها الوصول إلى سيولة الدولارات الطارئة إلا عن طريق نظام حقوق السحب الخاصة الذي يديره صندوق النقد الدولي. وبالنسبة للحكومات التي تستخدمها لدعم احتياجات السيولة، يلاحظ أن الوصول إلى حقوق السحب الخاصة مقيد بالكويتا<sup>27</sup> المخصصة لكل بلد وأن قروض حقوق السحب الخاصة ترتبط بسعر فائدة تساهلي.

واقتراناً مع إمكانية وصول البنك المركزي إلى السيولة النقدية بالدولار في حالات الطوارئ، فإن عوامل القوة والحجم ومدى الاستقرار الاقتصادي الكلي هي التي تخوّل الاقتصاد الوطني من نقل درجات مختلفة من المال إلى العملات المختلفة. أما مفهوم نقدية العملة - أي قدرتها على أداء الوظائف المالية دولياً من خلال العمل كوسيلة للتسوية، ووحدة حساب، مخزن للثروة - فيتبلور عن طريق ما يُعرف بعلوّة السيولة، وتتوافق علوات السيولة المرتفعة مع العملات ذات نقدية أعلى. وعندما نظر باتجاه تنازلي إلى المكنات في التسلسل الهرمي للسلطات النقدية الموضحة أعلاه، تنخفض قدرة العملات على أداء الوظائف المالية دولياً، وبالتالي تتحمل درجات أقل من علوات السيولة. وحين نصل إلى دولة مثل تونس، نجد عملة قد تكون بمثابة مخزن للثروة خلال فترات الدورة المالية الخالية من الاضطرابات، على الرغم من أنها لا تؤدي أي وظيفة مالية أخرى على المستوى الدولي.

ومع ذلك، بحلول عام 2018، تحوّلت القدرة على مقاومة التي برزت سابقاً إلى نوع من الرضوخ. وذلك بفعل إقرار القانون رقم 35<sup>28</sup>-2016 (بضغط من صندوق النقد الدولي) بالإضافة إلى تعيين مروان العباسي حاكماً للبنك المركزي. وبقبول الالتزامات النقدية المفروضة على السلطات النقدية ذات المكنة الهامشية، في الفترة الممتدة بين توليه منصبه في فبراير 2018 ونهاية السنة التقويمية، سيرفع العباسي السعر الرئيسي بمقدار 175 نقطة أساسية ليصل إلى 6.75%. أما بالنسبة للمقترضين من الشركات على المدى القصير (أي أقل من سنة واحدة)، يُترجم ذلك بمعدلات فائدة تبلغ 8.5%؛ وقد ارتفعت تكلفة الديون الطويلة الأجل للأسر (أي أكثر من 7 سنوات) بنسبة 9%، فكان معظمها على شكل رهون عقارية.

وعلى مدار عام 2019، أشرف العباسي على رفع سعر الفائدة مجدداً بمقدار 100 نقطة أساسية. وإذ بلغت تلك الذروة 7.75%، تم خفض السعر الرئيسي إلى 6.75% في مارس 2020 مع انتشار جائحة SARS-CoV-2. فما حدث بعد ذلك كان أكثر إفادة للقيود والضغوط المفروضة على تونس بسبب مكائنها الهامشية في النظام النقدي العالمي. وفي الوقت الذي اتخذت فيه البنوك المركزية ذات المكنة الجوهرية في ظل النظام العالمي إجراءات تُعتبر الأكثر تطرّقاً منذ أجيال، بهدف بث الحياة في الأسواق المالية - أي خفض أسعار الفائدة إلى الصفر أو أقل، ودعم أسواق السندات وشراء ديون الشركات مباشرة، وإنشاء تسهيلات لتوفير الأعمال التجارية الصغيرة مع تسهيلات مباشرة للائتمان المنخفض الفائدة، وهي أمثلة غير شاملة للإجراءات المنفذة - كانت التدابير التي قدّمها العباسي وغيره للتونسيين تدابير واهنة وضيئة. وفي وجه تلك الصدمة

كان لمكانة تونس الهامية في النظام النقدي العالمي آثار بارزت على الأداء الاقتصادي بعد عام 2011، وإن تحققت الآثار بشكل متأخر، وقد ظهرت من خلال الضغط التصاعدي الذي فرضته على أسعار الفائدة. وفي تونس كما في أي دولة أخرى من الدول التي تحتلّ مكانة هامشية، تتبع هذه الضغوط من علوّة السيولة المنخفضة للعملة. وتؤدي تلك العلوّة بحكم الواقع إلى مفاومة المخاطر المرتبطة بالأصول المحلية، وبذلك تقوّد الإقراض والاستثمار الأجنبيين. وإدراكاً لذلك ولضرورة الموازنة بين المكافأة والمخاطر، يضطر صانعو السياسات في سياقات الاعتماد المالي الخارجي إلى تثبيت أسعار فائدة عالية وقبول استقرار الأسعار باعتبار أن ذلك يشكّل مهمتهم الأساسية. ومن شأن تلك الإجراءات أن تعزز عائدات الدائنين المحتملين، وتقلّل من مخاطر انخفاض قيمة الأصول بفعل التضخم، وتساهم، عبر تقليص الأجور، في تعديل معدّل الربح للاستثمار الإنتاجي. وعلى الصعيد المحلي، تؤديّ زيادة أسعار الفائدة أيضاً إلى تزويد النخب المحلية بوسائل ادخار عالية الأجر، وبالتالي يساهم ذلك في استقطاب الثروة.

وعلى الرغم من تلك الضغوط، تجدر الإشارة إلى أن صانعي السياسة التونسيين قد رفضوا الاستسلام في الواقع، لأنهم قلقون إزاء أسعار الفائدة السائدة في معظم فترات المرحلة الانتقالية. وإذ كانت المعدلات مرتفعة نسبياً من حيث القيمة الاسمية، فقد كانت المعدلات سلبية، من حيث القيمة الحقيقية، في معظم فترات العقد الماضي. وقد قام البنك المركزي التونسي بخفض متطلبات الاحتياطي وشرع في عمليات إعادة التمويل الكبرى مع البنوك التجارية المحلية بغرض دعم نمو الائتمان.

27 تتيح الكوتا الحالية المخصصة لتونس الحصول على 545.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. ومن أجل تعزيز الاحتياطيات، اعتباراً من أكتوبر 2021، سحب البنك المركزي التونسي 96% من حصته من حقوق السحب الخاصة.

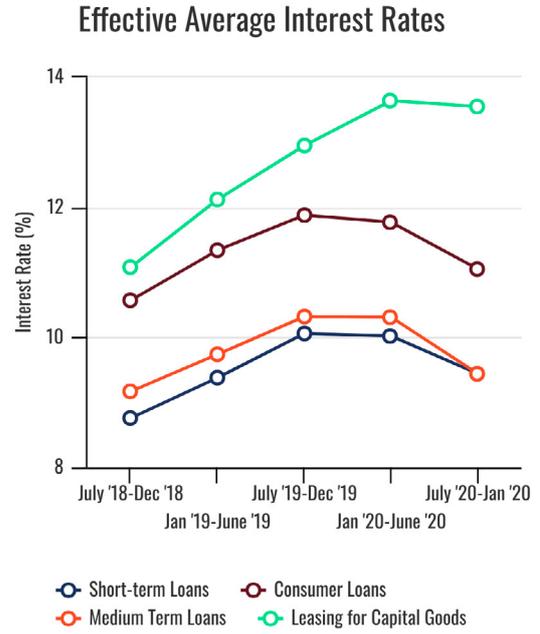
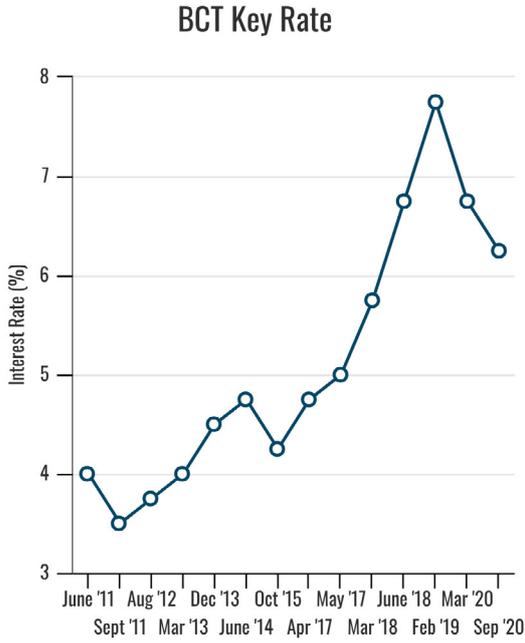
28 منح القانون 35-2016 البنك المركزي التونسي استقلالية مؤسسية أكبر والسلطة المطلقة لتسيير السياسة النقدية. وتم الاحتفاظ بالصلاحيات الديمقراطية فقط عن طريق تعديل يعلن أن البنك المركزي التونسي يخضع للمساءلة أمام البرلمان بشأن "تحقيق أهدافه". كما نص القانون 35-2016 على استقرار الأسعار باعتباره المهمة الأساسية للسلطات النقدية.

الاقتصادية التي تُعدّ كأشدّ أزمات العصر الحديث، تمكّن البنك المركزي التونسي من خفض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساسية فقط، واتخاذ مقدار ضئيل من الإجراءات المساعدة، بما في ذلك التسييل الجزئي للديون السيادية الجديدة<sup>29</sup>.

وإذا نظرنا إلى معدل الفائدة الصارخ الذي يمر عبر الطلب المفصل أعلاه والطلب الائتماني غير المرن الذي تم إثباته في تونس، نرى أن ضعف الاستجابة النقدية في تونس يؤدي على الفور إلى إجبار الشركات والأسر على الاقتراض بمعدلات فائدة من رقمين، لكن ذلك يشترط طبعاً أن يتمكنوا من تلبية متطلبات الضمانات غير المعقولة التي تفرضها البنوك التجارية على المقترضين في المقام الأول. ومن المحتمل أن تترتب على هذه الديون الجديدة آثار أكبر على استقرار النظام المالي - حيث إنه من المؤكد أن معدلات الإقراض ستؤدي إلى قفزة في نسبة القروض المتعثرة بمجرد رفع التخفيضات المطبقة على سداد الديون في حقبة فيروس كورونا. أما على المدى الطويل، فمن المرجح أيضاً أن يتقل نظام سعر الفائدة المرتفع الاستثمار المحلي، ويؤدي إلى فجوة هيكلية في الطلب من خلال تقليص الأجور ومدى خلق فرص العمل نتيجة هذا الانخفاض في الاستثمار، ومن خلال خفض منحنى النمو، سيشجّع ذلك فئات رؤوس الأموال المحلية غير الموجهة للتصدير على نقل أموالها إلى الخارج بحثاً عن أسواق ذات عائد أعلى. وإذ تجدر السيطرة على التضخم على الرغم من أن ارتفاع أسعار الفائدة قد يكون له بعض التأثيرات، من المتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية والتنمية لتشديد السياسة النقدية هائلة.

## Pricing Credit: Interest Rate Policy Post-2011

The Banque Centrale de Tunisie resisted raising interest rates for much of the transitional period. Since 2017, however, rates were raised considerably. The consequence for borrowers was significant.



Source: Central Bank of Tunisia

وغيرها من الأصول عالية السيولة. وعلى الرغم من انخفاض تلك الأصول الاحتياطية بين عامي 2016 و2018 بسبب شدة الاختلالات في الحساب الجاري للاقتصاد فإن تكوين الميزانية العمومية للبنك المركزي التونسي قبل وبعد الانتفاضات يبيّن أن تراكمها يعد أمراً أساسياً لاستراتيجية تطوير الأصول السائدة بالنسبة للبنك المركزي التونسي.

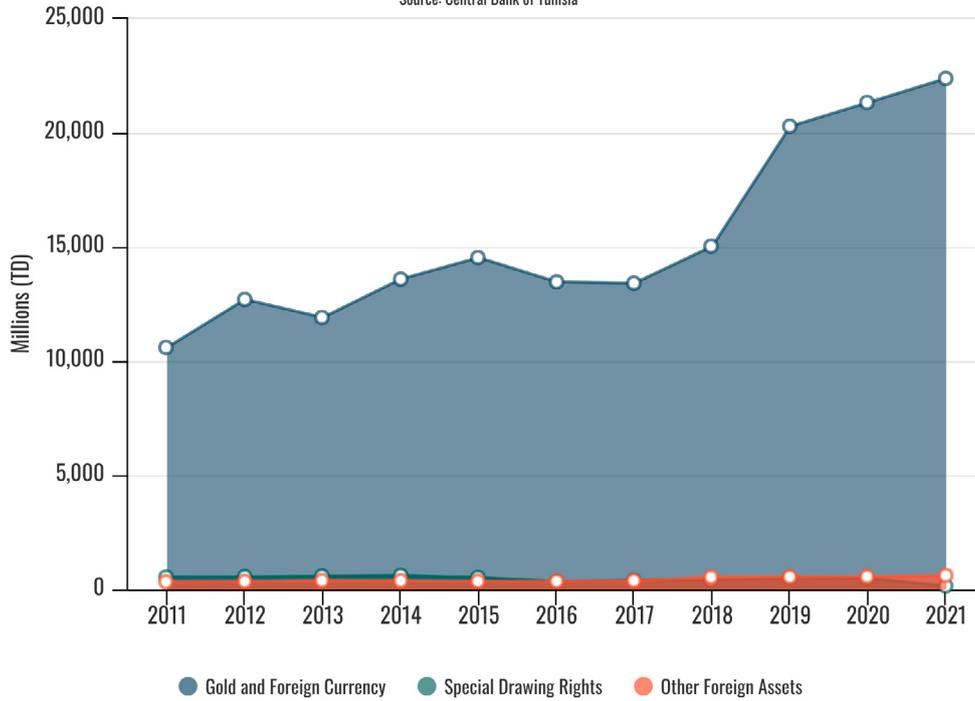
أثناء الفترة الانتقالية كما كان الحال سابقاً، أُجبرت التفاوتات الهيكلية للنظام النقدي العالمي وضعف الدينار التونسي في ظل تلك التفاوتات صانعي السياسة على اتخاذ عدد من الإجراءات الدفاعية. وكانت تلك الإجراءات (ولا تزال) ضرورية لحماية العملة من قوى المضاربة وضمان الوصول المستمر إلى أسواق رأس المال والسلع الدولية. وهي تشمل على وجه التحديد محاولات اكتناز احتياطيات العملات الأجنبية

## FX Reserve Hoarding

Like so many other central banks in the global south, the asset development strategy of Banque Centrale de Tunisie has centered on the accumulation of low-return reserve assets.

### Assets of the Central Bank of Tunisia

Source: Central Bank of Tunisia



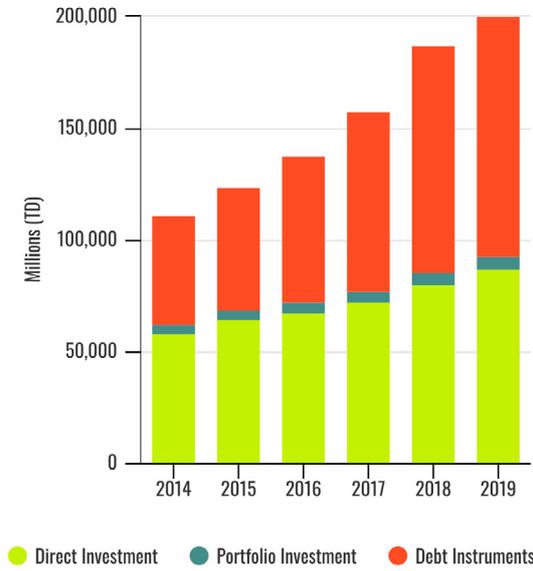
الكبيرة للثروة إلى الخارج. وقد نشأ ذلك من الفارق الموجود بين استثمارات تونس الدولية مقابل الاستثمارات التي يقوم بها غير المواطنين داخل تونس. وفي حين أن الأصول الاحتياطية الممنوحة من قبل البنك المركزي التونسي تولّد القليل من العائدات أو لا تولد أي عائد على الإطلاق، فإن الدخل الثابت والديون والممتلكات والأصول الإنتاجية التي باعتها تونس لبقية العالم تولّد عوائد سنوية كبيرة. ويُعتبر أن ذلك الفارق في العائدات يؤدي إلى تدهور مطرد في صافي وضع الاستثمار الدولي لتونس - وذلك حتى لو كان حجم مشتريات الأصول أكبر من حجم مبيعات الأصول.

عند إجراء تقييم كامل للنتائج التنموية المتأتمية من تكديس البنك المركزي التونسي لاحتياطيات العملات الأجنبية والأصول السائلة المماثلة - وهو إجراء لم يكن أمام صانعي السياسة خيار غيره، نظرًا للتفاوتات الهيكلية للنظام النقدي العالمي - من المحتمل أن يتبين أنها سلبية. لكن من الناحية الإيجابية، ساعدت تلك الاستراتيجية للاستثمار الدولي على دعم الدينار وتغطية فاتورة الواردات للبلاد مع تفاقم العجز في الحساب الجاري الناجم عن انهيار السياحة والاضطرابات في إنتاج الفوسفات والنفط. وفي الوقت عينه، أدى تخزين الأصول الاحتياطية - من قبل البنك المركزي التونسي وأطراف من القطاع الخاص - إلى تسهيل عمليات النقل

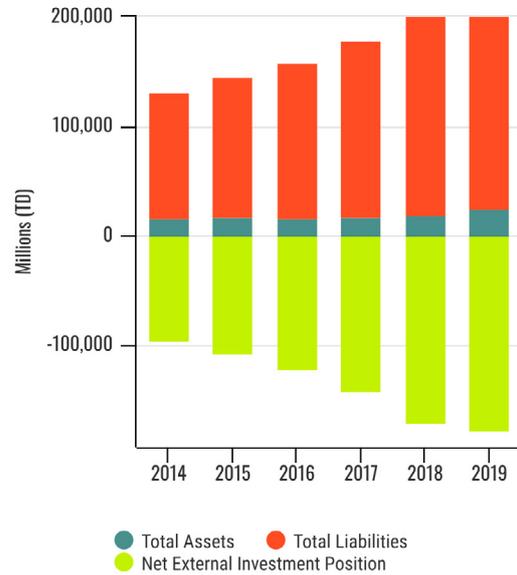
## Worsening International Investment Position

In stockpiling low-return reserve assets while selling high-return equity and debt assets, Tunisia's external investment position has steadily worsened over the past ten years. The losses being run imply an outward flow of wealth.

### Tunisia's External Liabilities



### Net International Investment Position



Source: Central Bank of Tunisia

قيمة الاحتياطات النقدية المحتفظ بها، أو في حال تدّي القيمة السوقية لسندات الخزانة الأمريكية أو الديون السيادية الأوروبية. فمخاطر حدوث هذا النوع من الانكماش الاقتصادي ليست بمخاطر نظرية على الإطلاق. فلو استمر ذلك ولم يتم عكسه من خلال تدخلات غير مسبوقه للاحتياطي الفيدرالي، لكان الانهيار السريع لسوق سندات الخزانة الأمريكية، الذي حصل في مارس 2020، قد دمّر الميزانية العمومية للبنك المركزي التونسي.

أخيراً وليس آخراً، أدى الإجراء الدفاعي الذي اضطلع به البنك المركزي التونسي والمتمثل بتراكم الأصول الاحتياطية إلى تكثيف التوظيف المالي لاقتصاد ما بعد عام 2011. ويأتي ذلك نتيجة من عمليات التعقيم التي اضطرّ البنك المركزي التونسي إلى إجرائها بغية إقصاء القاعدة النقدية المحلية عن تأثيرات نشاطه الاستثماري. ومن شأن تلك العمليات

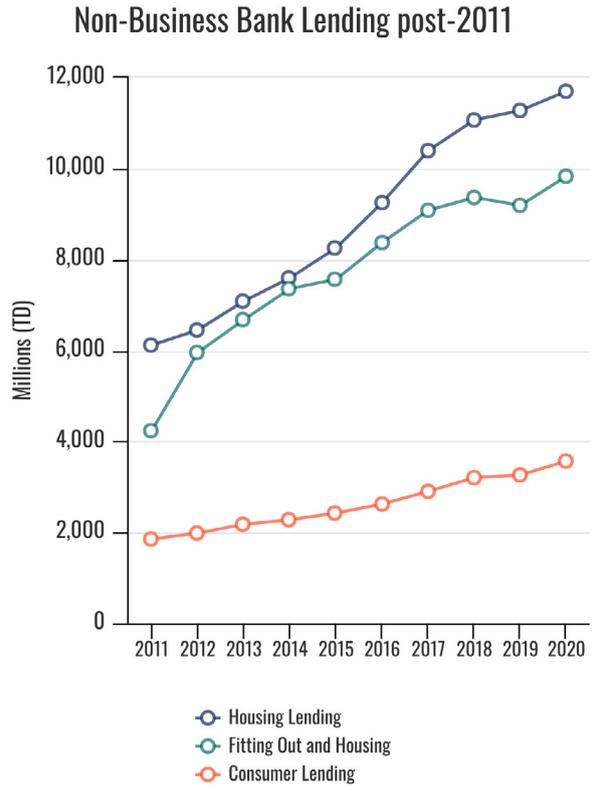
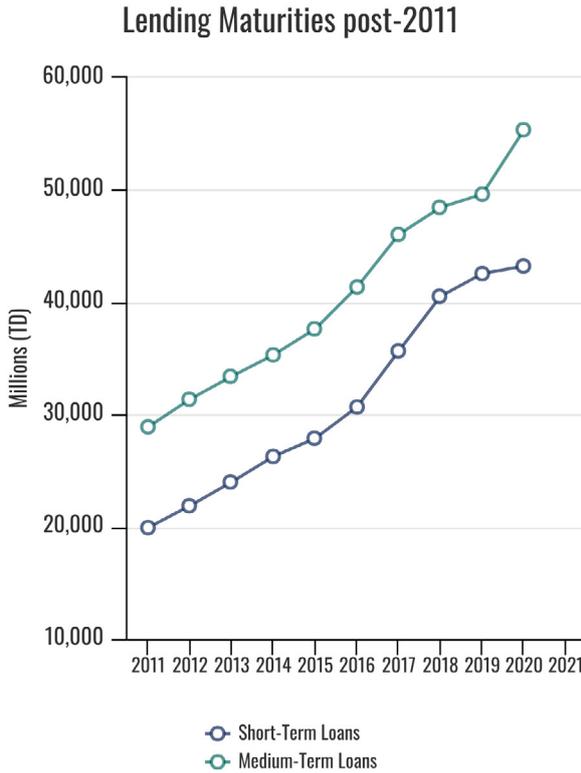
بالإضافة إلى التحويلات الخارجية للثروة، فإن استراتيجية تنمية الأصول التي يتبعها البنك المركزي التونسي أفضت أيضاً إلى تكاليف شبه مالية وخلقت قنوات جديدة يمكن من خلالها أن تنتقل الصدمات المالية الناشئة خارجياً إلى الاقتصاد التونسي في المستقبل. والتكاليف السابق ذكرها مستمدة من الأرباح الضئيلة التي يولدها البنك المركزي التونسي نتيجة استراتيجيته الاستثمارية - الأرباح التي يتم تحويلها إلى وزارة المالية - ومن تكاليف الفرص التي ينطوي عليها الاحتفاظ بهذه المستويات من رأس المال العام لصالح تدخلات الصرف الأجنبي. وفي ذلك الوقت، تفاقمت الصدمات المالية الخارجية بسبب حجم التوسع الذي قام به البنت المركزي التونسي فيما يتعلق بحيازات أصوله الأجنبية. ويؤدي النمو في الميزانية العمومية الخارجية للبنك بحكم الواقع، إلى زيادة خسائر رأس المال التي تتحملها المؤسسة في حال تغير أسعار الصرف على نحو يحدّ من

إلى نمو القطاع المالي فيما يتعلّق بالمجالات الاقتصادية الأخرى، واستيعاب شرائح أكبر من السكان في إطار العلاقة الاجتماعية للديون. ونظرًا لأن التوظيف المالي يرتبط بالتراجع عن التصنيع واستقطاب الدخل والثروة، فقد يتبيّن أن الآثار غير المباشرة لاكتناز احتياطات العملات الأجنبية (عبر التعقيم) هي آثار طويلة الأمد.

التي تتخذ عادة شكل مبيعات السندات - أن تغيّر تكوين الميزانيات العمومية للبنوك التجارية المحلية بطريقة تدفعها لبناء ممتلكاتها استناداً إلى الأصول قصيرة الأجل. وقد ساهم ذلك في تشجيع المؤسسات على زيادة إقراضها للأسر والمستهلكين والانخراط في المزيد من الأنشطة التي تنطوي على المضاربة. وأفضى كل إجراء من الإجراءات

## Sterilization and Financialization

The growth rate of short-term lending since 2011 has outpaced the growth of medium and long-term lending: the result is that the short-term debt stock has more than doubled in ten years. Non-business lending, most of which is designated for household and consumption financing, has increased starkly.



Source: Central Bank of Tunisia

تونس، تمثّل الأمل الحقيقي الوحيد الذي يمكنّ البلاد من تفادي الغرق في خطر حقيقي.

لكنه من المؤسف أن تونس لم تنعم بسياسة ذكية، كما سيتوضح في القسم التالي من التقرير.

لطالما كان الأداء الاقتصادي لتونس خلال الفترة الانتقالية معرضاً لتأثير المتغيرات الخارجة عن سيطرة الفاعلين المحليين. وكما اتّضح على أرض الواقع، أثبتت تلك المتغيرات - بما في ذلك الصدمات الخارجية والقيود الهيكلية - أنها غير مواتية، على أقل تقدير، لأفاق النمو العادل. وكانت الظروف المنشأة كفيّلة أن تحقق علوّة خارقة على تصاميم السياسة الذكية، التي أصبحت، نظرًا للبيئة التي تعمل فيها

# 2. المساعدات المحلية المرتبطة باللاتطور

والغذائية قد قيّدت حرية المناورة. فلا يمكن للإيجارات والتعويضات التي قد يُسمح للقيادة السياسية بجمعها نظرًا لأن بلدها تمثل آخر أمل للثورات العربية أن تتخطى كونها كذلك.

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن ما برز خلال الأعوام العشرة الأخيرة مجرد درجة معاكسة التيار للتحوّل التونسي، بل أيضًا مدى تقاعس الفاعلين المحليين في استغلال الموارد المتاحة لهم.

بالنظر إلى الظروف التي هيأها التاريخ وحده، فإن النجاح في تحقيق الطفرة التطورية اللازمة للتأهب من أجل ديمقراطية تونس الناشئة لا طالما مثّل مشروعًا هشًا. إذ إن احتمالات النجاح انخفضت نتيجة مزيج من الصدمات الخارجية المنشأ والقيود الهيكلية كما عُرض في القسم السابق.

ولكن لا يعني ذلك أن المسؤولين أو المجتمع السياسي بصفة أعم لم يكن لهم يدًا في الأمر. فلا شك أن تكلفة اتخاذ خطوة خاطئة كانت أكثر حدة في تونس مقارنة بمثيلاتها في البلدان الأساسية، كما أن التبعية الاقتصادية والطاقوية

## 1.2 سياسات فترة ما بعد الثورة

الحزب شرعيته في آذار/مارس 2011، تمثلت أولويات القيادة في البقاء المنظمي والمعارك القانونية الإجرائية التي سيقدر ذلك خلالها. وأدى اعتماد هذا البرنامج إلى تحويل بعض مسائل التنمية الاقتصادية التي تحتل مكانة ثانية أو ثالثة على قائمة الأولويات. وأينما عُرضت هذا القضايا للنقاش ووقتاً، قلما كان النقاش مثيراً. وكان ذلك يرجع أساساً إلى العقيدة المذبذبة التي كان يتبعها أعلام الحزب. وعلى غرار الكثير من الزملاء الرحالة في عائلة الإسلام "الإخواني" الأوسع، تبنى هؤلاء الأشخاص (وإن لم يكونوا بالضرورة الاقتصاديين الموالين لحزب النهضة) أفكار النيوليبرالية التقية المشوشة. وتدفع النيوليبرالية التقية القائمة على الافتراض المسبق أن الأسواق لا تثير مشكلات في حد ذاتها بأن تحويل الفاعلين الاقتصاديين الأفضل والأكثر احتراماً إلى الاشتراكية مع إقرانها بصورة مؤسسة للزكاة تكفي لضمان أن يدر اقتصاد السوق الحر نتائج تنمية واجتماعية معيارية. وإثبات ذلك المفهوم تجريبياً، فإن قيادة حزب النهضة كثيراً ما كانت تدفع بالأكاذيب المتواترة حول معجزة حزب الحرية والعدالة المزعومة، متجاهلةً بذلك أو غير مبالية لحقيقة أن تركيا كانت مؤهلة للوقوع في أزمات عملة ودين أثارها عقد من المغالاة في تمويل الديون ومحاولات رعاء لاستغلال التوسع المالي من أجل خدمة النمو.

بيد أن التشوش الأيدولوجي لم يكن المتغير الأوحيد الذي يعرقل صياغة حزب النهضة لبرنامج اقتصادي يتناسب مع التحديات القائمة، إذ إن المقاربة التي اعتمدها القيادة في التعامل مع الأوليغاركية التونسية من بداية التحول مثلت عائقاً أيضاً. وبدلاً من السعي إلى المواجهة، سعت القيادة إلى الاستيعاب والشراكة. ولعل الدليل على ذلك يتمثل، إضافة إلى محاولتهم (مع ضرورة الإشارة إلى فشل ذلك جزئياً) حشد عدد من كبار رجال الأعمال لإدراجهم في قائمتهم الانتخابية في 2014، في إرساء علاقات بأشخاص طالما كانوا موالين لنظام محسوبية بن علي. وفي هذا السياق التاريخي الأوسع، يمكن لقرار الغنوشي الذي ألزم به مجلسه الانتخابي بدعم مشروع قانون المصالحة الاقتصادية الذي تقدم به حزب نداء تونس في 2017، وهو ما مثل أداة أتاحت عفواً عن الجرائم الاقتصادية المقترفة تحت الحكم السابق، أن يكون رصاصة رحمة أكثر من كونه حيوداً. ويمكن لنا الجدل حول ما إذا كانت هذه الخيارات تعبر عن بداية ضرورية لمواجهة حقائق السلطة أم أن لها جانباً أكثر أيديولوجية. وفي كلتي الحالتين، فإنها تثبت أن أي من قادة حزب النهضة لم يكن يبالي بالالتزامات المعلنة فيما يخص الأسواق التنافسية أو الصلاح الأخلاقي.

قبل التطرق إلى النتائج، يتطلب الإلمام بمسببات فشل السياسة في فترة ما بعد الثورات تناول مسائل ذات صلة بسياسات تلك الفترة.

فإن ما سبق 25 يوليو على غرار ما تلاه كان عبارة عن سياسات هيكلها ونفدّها غياب ما، ألا وهو غياب حزب مهتم بتمثيل قوى تونس الشعبية أو قادر على ذلك. ويمكن إسناد غياب مثل هذا الفاعل إلى طائفة من المتغيرات. فلم تكن الحركات الأصولية التي اضطرت للاستناد إلى المنهج الأفقوي بغية الإفلات من أجهزة دولة بن علي القمعية، والتي تصدرت المشهد في 2010 إلى 2011 مستعدةً للتحول من سياسات قائمة على الخلافات إلى سياسات قائمة على الانتخابات. ولم تكن مسألة دعوتهم لتولي مقاليد الحكم مطروحة من البداية نظراً لافتقارهم للقدرة على حشد الموارد، بالإضافة إلى إظهارهم إزداءً للمؤسسات التمثيلية بصورة مستمرة. ومن المنظور الوظيفي، كانت هذه النتيجة بمثابة حرماناً للفئة التي كان من المفترض أن تفيد من المشروع الثوري الإفادة الأكبر، ألا وهي فئة الفقراء والعاطلين والعاملين بصورة غير نظامية. وفي نهاية المطاف، بيّنت نسب المشاركة السياسية للفئات المهمّشة أنه لم يكن ثمة داع استراتيجياً لاعتماد الميول السياسية الساعية إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع على قضية التحول الاجتماعي الاقتصادي أو إلى دائرة انتخابية مكوّنة من جموع معوزة. غير أن البعض يذهب إلى أن الاتحاد العام التونسي للشغل لو كان قد قرر تأسيس منظمة حزبية تابعة لكانت القوى الشعبية التونسية حظيت بمناصب داخل الحكومة. ولكنّ دخول المعمة السياسية بهذه الطريقة كان من شأنه ليس فقط أن يستلزم تخلي الاتحاد العام التونسي للشغل عن السلطة والنفوذ التي جمعها بوصف ذلك أحد المبادئ التي لا تشوبها شائبة فيما يخص حوارات تونس الاجتماعية الكبرى، بل أن يتحمل الاتحاد مسؤولية اقتصاد يؤهله هيكله للفشل. ولما كانت هذه هي التكلفة، كان قرار الاتحاد بالانسحاب من السياسات الحزبية أمراً مفروغاً منه.

وبغض النظر عن الأسباب، تبينت فداحة أثار غياب بطل متقدم على خصومه داخل البرلمان أو الحكومة في التحول، كما تبينت تنوعها. وفي المشهد الكبير، عززت تفشي حالة السخط ودفعت من كان يدافعون عن تغيير توزيعي إلى تحديات ذات صورة أكثر دفاعية ومحدودة الأفق. وبصورة أكثر آنية، سلم هذا الغياب السياسة إلى فئة من الفاعلين والمنظمات تفتقر إلى النية أو التصور اللازمين لتحرير تونس من وضع حالي يحيد عن المثالية.

وقد انطبق هذا الوصف على القائمين على حزب النهضة التونسي ما بعد الإسلاموي. فمن اللحظة التي استعاد فيها

شعبية إلى لدى حفنة من أغنياء المناطق الساحلية في كسب أرضية سياسية ما مقارنة بنظرائهم من اليسار إلا من خلال علاقاتهم برأس المال المحلي والأجنبي. ولما كان قائدو حزب آفاق تونس والحزب الجمهوري وحزب تحيا تونس والحزب الديمقراطي التقدمي متمسكين بالإصلاحات النموذجية المنصبة على الأسواق، فإن التأثير السياسي الضخم الذي كانوا يتمتعون به لم يكن ذي فائدة في تقديم العون لاقتصاد متمرغ في القصور الهيكلية<sup>3</sup>.

ومن جانب مجموعة الشعبويين العلمانيين اليمينيين التي تفتش وجودها في الفترة ما بعد 2011، فقد اهتموا بالشعارات الفارغة والتوجهات الخاطئة فيما يتعلق بمسائل التنمية كما كان متوقعاً. وعرض حزب الاتحاد الوطني الحر التابع لرجل الأعمال سليم الرياحي الذي أصبح قطباً إعلامياً برنامجاً ذا مضموناً فارغاً في السنوات التي سبقت تعرضه لمشكلات قانونية. أما حزب قلب تونس وهو مشروع المدير التنفيذي لقناة نسمة نبيل القروي الذي كان من قبل عضواً في المكتب السياسي لحزب نداء تونس، فلم يكن له أي رؤية تنموية وإن كان ماهراً في نقل الرسائل كما كان متوقعاً. وعلى الهوامش، صاغ حزب عيبر موسي وهو الحزب الدستوري الحر الذي أعلن نفسه بكل فخر وريثاً للتجمع الدستوري الديمقراطي وبطل الأوتوقراطية البائدة سياسة قائمة على التظلم والنوستالجيا دون أي محتوى سياسي. أما على الجانب الإسلامي، فيمكن على الأقل نسب إلى ائتلاف الكرامة الذي قاده سيف الدين المخولف والذي فاز بمقاعد أقلية صغيرة في الانتخابات البرلمانية لعام 2019 مزاعمه المناهضة للإمبريالية والمشجعة للتنمية السيادية. غير أن تلك المزاعم لم تكن ذات جدوى ولم تعرض أية حلول بديلة حقيقية. ونظراً لعدم كفاية الدعم الذي سعت من خلاله الدولة لمساعدة العائلات خلال أزمة SARS-CoV-2، والذي قد يُعد إجراءً همجياً، والمساعي الرامية إلى الطعن في انتزاع قبس سعيد للسلطة في صيف عام 2021، لم تكن المنظمة جاهزة لتولي القيادة، على الرغم من الاحتمالات التي يتيحها ائتلاف الكرامة.

ولم تكن أوجه قصور حزب النهضة فيما يخص الاقتصاد استثنائية مقارنة بالأحزاب الأخرى ذات الريادة. فحزب نداء تونس الخصم الذي تحول إلى شريك كان يفتقر إلى أية أفكار تقدمية. وقد سمح بعض أتباع الفكر الأيدولوجي المتسم باللاأدرية بإقناع أنفسهم بأن جبهة الباجي قائد السبسي المشتركة يمكن أن تكون محركاً للتغيير الأيدولوجي متخذين كدليل تقبل حزب نداء تونس للجماليات البورقبيية التي شملت عناصر تقدمية مثل الاقتصاد محمد بن رمضان أو التحالفات التكتيكية التي كان الحزب يؤسسها من حين لآخر مع الاتحاد العام التونسي للشغل. غير أن سبب وجود الحزب في حد ذاته وهو رفض الخطر الإسلامي المزعوم ومعارضته كان كافٍ لتبيان أن الحزب لم يكن ليتطلع لأكثر من ذلك. سيان بالنسبة إلى علاقات الحزب الوثيقة بأفراد الأوليغاركية البارزين مثل فوزي وفريد عباس والمنصف السلامي وزهرة ادريس<sup>2</sup> ونبيل القروي، ومجلس انتخابي في مجلس نواب الشعب مكّس بنخبة رجال الأعمال.

أما الفاعلين خارج إطار الزوج الحزبي المهيمن نداء تونس- النهضة كانوا فاقدي الهمة بصفة عامة أيضاً. وقد عارضت تجليات الديمقراطية الاجتماعية الحزبية الأولية المتمثلة في التكتل والمؤتمر من أجل الجمهورية والتيار قضايا دستورية ومسائل ذات صلة بالحقوق المدنية التي لا تسمن ولا تعني من جوع فيما يخص حل أوجه النقص المستوطنة في طلب سوق العمل. وكانت الالتزامات الاشتراكية التي قام بها رائدو الحركة ولاسيما إلياس الفخفاخ مثيرة للشك في أفضل الأحوال. وكانت بقايا اليسار المتناثرة تسير على غير هدى أيضاً إذ كانت تميل إلى البحث عن حلول في الماضي وكانت تعاني من زعزعة إثر اغتيال محمد براهيم وشكري بلعيد مع انفصالها عن الدوائر الانتخابية التي كانت تتكلم باسمها. ومع تركيزها على الأفكار والمنظمات، لم تكن قادرة على وضع برنامج لغد أفضل حتى بعد تمكن قائد حزب العمال حمة الهمامي من قيادة ائتلاف الجبهة الشعبية إلى قدر من النجاح في الانتخابات البرلمانية لعام 2014. وفي الوقت ذاته، لم ينجح أبطال الليبرالية المحليين الذين لم يكن لهم

2 تركزت مصالح زهرة ادريس وريثة محمد ادريس وهو بدوره ريث أكبر الإمبراطوريات التجارية التونسية على مجموعة فنادق مرحبا التي أسسها والدها وشارك بها السلسلة الأمريكية ستاروود. وكانت مجموعة الفنادق تشمل ستة عشر عقارا مختلفاً تتميز بقدرة على استيعاب 5000 سريراً.

3 مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ذلك لم يمنع ممثلي رأس المال المحليين الذين استضافهم من هم على شاكلة حزب آفاق تونس والحزب الديمقراطي الشعبي والحزب الجمهوري وحزب تحيا تونس -فاضل عبد الكافي وعلي كولي وياسين إبراهيم- من ممارسة تأثير هائل في السياسات كما سيتضح بعد ذلك.

## 2.2 إعادة تأسيس المحسوبة: علاقات الأعمال والدولة ما بعد 2011

البنوك (تجدر الإشارة إلى أن هذه الأزمة ساهمت في تراجع قيمة الدينار من خلال مزادات النقد الأجنبي الذي اضطرت البنك المركزي إلى تنظيمها). وبغض النظر عن الثورة، فإن "اعتماد الدولة هيكلياً على رأس المال" كما جاء على لسان برزيفورسكي قديماً كان لا يزال قائماً وكان حري احترام بعض الخطوط الحمراء. وعلى الرغم من ذلك، فإن الخطوط الحمراء المعنية كانت قد نُقلت إلى محطات تخدم مصلحة الفئات السياسية نتيجة نبضات عام 2011 الثورية. ولا شك أن الفضاء اللازم للتوصل إلى صفقة كبرى كان موجوداً.

ولم تستغل الأحزاب السياسية التي تقود التحول الديمقراطي التونسي نقاط الضغط المتاحة أمامهم من أجل عقد صفقة من هذا النوع، وهو ما يرجع لأسباب خاصة بطابعها الأيدولوجي والاجتماعي. ولما كان صانعو القرار المُعينين في بداية الانتخابات يفتقرون إلى أي طموح مشابه، فقد كرسوا طاقتهم من أجل تفكيك أوضاع عشيرة طرابلس في السوق فقط. وتحولت عائلة الراحل الأولي إلى ما يشبه آكل الخطايا لكل ما حل بالاقتصاد: عُرضت حيازة ممتلكاتهم المحلية (والمحاولات الفاشلة لاستعادة الممتلكات الخارجية) بوصفها قرباناً تطهيرياً للوضع السابق من أجل استرجاعه في هدوء. وبعيداً عن هذه الجهود وعن حملة تحقيق موسمية مناهضة للفساد، سُمح لحالة الجمود وأشكال أكثر ارتجالاً من الالتزام مع مجتمع الأعمال تحديد المسار.

وتبين أن هذه الاستراتيجية، أو بالأحرى غيابها، مُبشرة بالخير بالنسبة إلى الجزء الذي كان يمتلك نصيب الأسد من رأس المال التونسي الخاص غير المملوك للطرابلسي. واستطاع هؤلاء الأشخاص الذين لم يروا في أي من القادة الحزبيين أعداء لهم، مع بعض الاستثناءات، ليس فقط الإفلات من العقاب على منافع الماضي المشثومة بل واختراق عالم السياسة بصورة مباشرة وغير مباشرة لأول مرة منذ عقود. وفيما يخص النقطة الثانية، رُحّب بعلاقات التبرع مع أي من الأحزاب الحاكمة وكلها. أما هؤلاء الساعين وراء بريق الشهرة، فقد كانت فرص الانضمام إلى قوائم الانتخابات الأساسية

أدار القائمون على حكم ديمقراطية تونس دفعة الاقتصاد في اتجاه نفس كثير من نفس الطرق المسدودة التي جاء منها، وذلك إذ إنهم كانوا يفتقرون إلى رؤى بديلة لما هو خير من جهة وإلى القدرة على تنفيذها من جهة أخرى.

وبدئ ذي بدء، لم تتسبب قيادتهم الطائشة في تراجع البلد إلى شكل العلاقات بين الأعمال والدولة الهدّام تنموياً والذي عاث فساداً في المجتمع طوال الأعوام الثلاثين الماضية، بل انغمس أكثر في وحل المحسوبة. وبالطبع كان الاضطلاع بعملية قتل رحيم للبريعة في فترة ما بعد الثورات أمراً غير ذي جدوى وغير مرغوب فيه لعدد من الأسباب. بيد أنه كان من الضروري التوصل إلى اتفاق يتقبل من خلاله المتحكمون في جزء كبير من ثورة تونس ذات الملكية الخاصة أولوية الدولة وبعض الالتزامات الواقعة على البرجوازية الوطنية، وهو ما يشمل التخلي عن الممارسة البائدة المتمثلة في استخلاص الثروة عبر الديون العمومية. بيد أن التفاوض على مثل هذه الصفقة أبعد ما يكون عن المستحيل عند المحاولة. وعلى الرغم من أن النهج القائم على الانتظار قبل اتخاذ القرار الذي اتبعته نخبة الأعمال غير المنتمية إلى عائلة الطرابلسي خلال أيام الثورات الحافلة قد عفاها من أن تكون عدواً للشعب، فهو تركها دون حلفاء عندما استقرت الأمور كما حدث<sup>4</sup>. ولما كانت حسابات عزيز ميلاد وثيقة الصلة بحسابات بلحسن الطرابلسي<sup>5</sup> وحسابات حمدي مدب وثيقة الصلة بحسابات صخر الماطري<sup>6</sup> ولما كانت أعمال فوزي اللومي وعائلة بن عيّاد قد تلقت دعم هائل الحجم من نظام بن علي<sup>7</sup>، فمن شأن هؤلاء الفاعلين أن يكون قد علموا أنه ينبغي توخي قدراً من الحذر والاستيعاب لاسيما ما أن بدأت السلطات في مصادرة جوازات سفر الأشخاص المشتبه بهم، واكتشفت البنوك التونسية حياً جديداً للشفافية<sup>8</sup>.

وبالطبع لم تكن المبادئ ذات الصلة رهينة الديمقراطية في تونس بالكامل. فقد كانوا قادرين على استغلال المخرج الذي يقدمه النظام المالي العالمي لجميع مالكي الأصول المنقولة وهو ما استغلوه بتعجيل أزمة سيولة كانت تواجه

4 كان البعض على غرار فوزي اللومي داعماً كلياً للنظام غير قادرين على تصور عالماً ينهار فيه.

5 أما عزيز ميلاد الذي توفي في 2012 فكانت تربطه علاقة بطرابلسي من خلال بعض الاستثمارات المشتركة في البنك الدولي العربي التونسي وشراكة في شركة الطيران نوفل إير.

6 كان المدب أكبر شركاء أعمال الماطري في مجموعة برنيسيس الماطري القابضة التي تنوعت أعمالها بين قطاعات البنوك والمواصلات والاتصالات والعقارات كما سيفصل فيما يلي.

7 ساعدت وزارة الصناعة في عهد بن علي التفاوض مع دانون ونستله وكيلوغز من أجل صفقة إمداد عائلة اللومي. ومن جهة التوزيع، أمنت عائلة المدب صفقاتها مع دانون إذا وفرت حقوق التسويق المشترك والترويج لمجموعتها غروب دبليس في إطار السوق المحلي. وأفاد عبد الوهاب بن عيّاد وهو أكبر مستثمري البلد في قطاع الفنادق كثيراً من رفاهية الشركات الممنوحة لهذا القطاع.

8 تصرفوا بدهاء عندما رفَعوا بعض الشكاوى عندما صُدرت ممتلكاتهم لفترة قصيرة في إطار التحقيق في عائلة الطرابلسي أو عندما طلبت الجهات التنظيمية أمثالهم فجأة.

داخل حافظة الكرامة- والتي كانت تشمل شركة النقل للسيارات وسياتي كارز وبواخر وبعض الاستثمارات العقارية ومجموعة من الممتلكات الإعلامية بالإضافة إلى حصص رئيسية في بنك زيتونة وما سيصبح بعد ذلك أوريدو تونس- لتخضع لولاية صندوق ثروة سيادي من خلال مرسوم تنفيذي رقم 85-2011: صندوق الودائع والأمانات (CDC)<sup>10</sup>. ولما كان صندوق الودائع والأمانات من شأنه أن يصبح الأداة الأساسية التي استخدمتها الدولة لتمويل الاستثمارات الداخلية اكتسى توجيه تدفق الأموال المستقر والضخم الذي كانت تدره أعمال الماطري القديمة من خلال خزائنها منطوية كبيرة من منظور السياسة العامة.

بيد أن هذا الطريق سواء كان سليماً أم لا لم يكن هو الطريق الذي اختاره صناع القرار في تونس. بل أخذ قرار بيع أعلى الممتلكات المسجلة في دفاتر الكرامة في مزاد إلى مشتريين خاصين. وكان أحمد عبد الكافي أحد أهم محركي هذا القرار. وكان عبد الكافي الخبير المالي ذو السمعة المدوية قد أسس اتحاد شركات عبر فضاءات الأسهم الخاصة وإدارة الممتلكات والإقراض التجاري وإقراض المستهلكين والوساطة المالية على مدار سنوات طوال<sup>11</sup>. وعلى الرغم من احتمالية نشوء تضارب في المصالح، فإن خبرة عبد الكافي المتنوعة -ووضع ابنه في آفاق تونس- كانا كافيين لإقناع المسؤولين بضرورة تعيينه في منصب رئيس مجلس إدارة الكرامة القابضة وفي مجلس الاستشاري لصندوق الودائع والأمانات أيضاً<sup>12</sup>. وفيما يخص صندوق الودائع والأمانات، ينبغي الإشارة إلى انضمام ثلاثة من عمالقة الاقتصاد التونسي للمجلس إلى جانب عبد الكافي، ألا وهم: جلول عياد، وراشد مدب، وعبد الوهاب بن عياد.

واستطاع الأشخاص المعيّنين من خلال استغلال السلطات الإدارية والإدارية التي أتاحها لهم مناصبهم في المجالس عرقلة خطط نقل الممتلكات من شركة الكرامة القابضة إلى صندوق الودائع والأمانات وضمان المضي في المزداد المذكور آنفاً. وبالنظر إلى تخصيص رأس المال على أرض الواقع -وهو ما حذر منها تكنوقراطيو البنك الدولي في إطار الخصخصة في 1993- فلن يكون مبعث دهشة أن ينتهي المطاف بأكبر ممتلكات الكرامة في أيدي إما مستثمرين وطنيين قدامي أو أجانب جدد. ومن شأن إمبراطورية النقل أن تُقسّم بين عائلة بن يدر التي كانت تجمعها صفقات مالية بعيد الكافي

متاحة طوال الوقت أيضاً. أما من كان يسعى وراء صلة أكثر مباشرة بالسلطة، فكان خيار تأسيس حزباً متاحاً، وهو ما مثّل إمكانية ذات جاذبية خاصة من شأنها التمكين من استغلال ملكية المنصات الإعلامية والممتلكات العامة مثل نوادي كرة القدم لنشر الاعتراف بالاسم على نطاق واسع. وأخيراً، كان باستطاعة من يفضل ملاذاً فوق مستوى الشبهات أن يلجأ إلى الحل غير السياسي اسماً الذي وفره الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ذو التمكين المتزايد والذي سيحصل قريباً على جائزة نوبل من أجل فرض السيطرة<sup>9</sup>.

وإذا كانت الديمقراطية بوصفها مفهوماً مجرداً قد أثارت خوفاً مديداً من نخبة تونس الغنية، فإن طابعها المؤسسي القائم بالفعل أظهر أن هذا الخوف غير ذي أساس. وفي جميع الأحوال، وكما سيكون حال عناصر قوات الأمن لاسيما الشرطة، مثّل التحول فرصة نمو أكثر من أي شيء آخر. فقد حوّل أوليغاركية البلد من أفراد سلبيين خاضعين للسلطة، وإن كانت تحسن معاملتهم، إلى أفراد سياسيين مُستقوين غير آسفين.

ولم يكن تسهيل استحواذ الأوليغاركية على رأس جسر داخل الدولة الديمقراطية الجانب الوحيد المثير للقلق من نهج ما بعد الثورات تجاه علاقات الأعمال والدولة. وقد أتاح النهج الارتجالي القائم على الميزات الذي اتبعه القادة الحزبيون لبعض الأفراد ذوي الصلة تضخيم ثروتهم وزيادة سيطرتهم على السوق.

وفي هذا الصدد، كانت ممتلكات عائلة بن علي المستحوذ عليها ذات أهمية بالغة. وكما كشفت دراسة البنك الدولي الذي قام بها نوسيفورا وآخرون، كانت ممتلكات أسرة الرئيس السابق الممتدة تدر ما يقرب من 21% من جميع الأرباح الخاصة في السنوات التي سبقت الثورات. وعقب سقوط النظام، تم الاستحواذ على الكثير من الكيانات التي كانت تراكم هذه العوائد وأصبحت تحت تصرف شركات الاستثمار العام. وبحلول عام 2013، انتهى المطاف بإحدى المؤسسات وهي الكرامة القابضة بحيازة مجموعة الممتلكات التي كانت حتى ذلك الوقت خاصة بمجموعة برنسييس الماطري القابضة، وهي الشركة القابضة التي كان يملكها من قبل بالأغلبية محمد صخر الماطري.

ولفترة ما، كان ثمة حديث بشأن نقل الممتلكات النفيسة

9 على الرغم من أن المجلس الوطني للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية -الذي تمكن من كسب ضغط سياسي كبير بل وسلطة صناعة الملوك من خلال وضعه داخل عمليات الحوار الوطني- كان يهدف أساساً إلى تمثيل أكثر من مائة ألف موظف. فكان يخضع إلى سيطرة الجزء النخبوي لرأس المال المحلي في الفترة التي تلت 2011. وترأست وداود بوشماوي الرئيس التنفيذي والوريثة الأساسية للتكتل متعدد القطاعات المنظم تحت اسم مجموعة هادي بوشماوي القابضة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية من 2011 إلى 2018. أما في وقت كتابة هذه الوثيقة، فيتأهه سميير ماجول.

10 تأسس صندوق الودائع والأمانات بدعم من صندوق الودائع والأمانات الفرنسي وصندوق الودائع والإدارة المغربي وبدأ تشغيله في 2012.

11 شملت شركات عبد الكافي المجموعة المالية توني إنفست، وتونيسي فالور، ومجموعة تونيسي ليسنغ، ومجموعة أفري إنفست

12 وفقاً لتقرير صندوق الودائع والأمانات لعام 2019، تلقت شركة تونيسي فالور التي يديرها حالياً أحمد عبد الكافي ابن فاضل (وهو أيضاً رئيس آفاق تونس) تمويل بقيمة 8 مليون دينار تونيسي من الصندوق.

وبتقييم الصفقات ذات الصلة بالعلاقات بين الأعمال والدولة التي أبرمتها القيادة في الفترة الانتقالية تقييماً شاملاً، نجد أنها ساهمت في الترويج لدخول أعني الأغنياء الأحزاب السياسية، ونقل الممتلكات من عائلة الديكتاتور الغابر إلى حفنة من الأفراد ذوي الثروات الطائلة وطوي صفحة العدالة الانتقالية (عبر قانون المصالحة الاقتصادية). وكانت الآثار التنموية لهذه الإجراءات وخيمة. فبتقديم دعم لأفراد تبلغ نسبتهم 0,1% مع تحريرهم من الالتزامات الاجتماعية التي كان قد فرضها من قبل نظام بن علي القائم على المحسوبية، لم يعد ثمة طاقة تنافسية في غالبية القطاعات وتضاءلت فرص العمل الجديدة. وإذ تجنب مجتمع اتخاذ القرار التونسي المساس ببعض المراكز المهيمنة في قطاع البنوك، فقد سمح لحفنة من العائلات بالاستمرار في استخدام الائتمان بوصفه سلاحاً لحماية مناصبها داخل هيكل الطبقات الوطنية. أدى ذلك دوراً في منع الأنشطة ذات الصلة بالنمو بتأمين التمويل اللازم، وذلك بالتوافق مع تراجع نمو أسواق تمويل الأسهم لاسيما على مستوى جولة التمويل<sup>15</sup>. كما ضمن ذلك أيضاً أن تذهب جهود البنك المركزي التونسي الخاصة بدعم النمو الائتماني في الفترة التي سبقت عام 2018- والتي شملت الحفاظ على زيادة معدلات الفائدة وانخفاض متطلبات الاحتياطي وتوفير عمليات إعادة تمويل كبيرة- هباءً مع زيادة في أسعار البيوت<sup>16</sup> وتوسع (ذات خطر تنموي) في حجم قطاع المالية.

عبر مجلس تأمينات كومار، وعائلة الوكيل<sup>13</sup>. أما سيتي كارز المستورد الوحيد لكيا موتورز والشركة التي تمكنت من درّ حوالي 80 مليون من الأرباح خلال السنة الأولى من الجائحة فظلت تحت ملكية وطنية إذ استحوذت عائلتا بوشماوي وشبشوب على أغلبية الحصص. وفي الوقت ذاته، دخل رأس المال الأجنبي أساساً في قطاعي البنوك والاتصالات: استحوذ بنك كريدي موتيول الفرنسي على حصص الماطري في أوريدو تونس وغالبية حصص عشيرة الطرابلسي في بنك تونس. مجموعة ماجدة القطرية تصبح المالك الوحيد بنك زيتونة في 2020.

غير أن صفقات البيع هذه لم تجعل صندوق الودائع والأمانات غير ذي جدوى كلياً. فبحلول نهاية عام 2020، كان صندوق الثروة السيادي يملك حافظة بممتلكات بقيمة 3,1 مليار دولار. غير أن الصفقات المذكورة آنفاً إذ ساهمت في نقص رأس مال صندوق الودائع والأمانات<sup>14</sup> قد أعاقت اضطلاعهم بمهمة تأسيسية عُهدت إليه من أجل تصحيح سحب الاستثمارات من المناطق النائية بتونس والذي امتد لفترة طويلة، وتزعم الاستثمار في الشركات الصغيرة إلى المتوسطة الحجم. وينقل بعض هذه الممتلكات النفيسة إلى بعض أغني الأشخاص في تونس، ساهم تفكيك إمبراطوريات الطرابلسي التجارية في زيادة تركيز رأس المال المحلي الخاص بأبرز أوليغاركية البلد وتعزيز هيمنتها على السوق.

13 آلت شركة النقل للسيارات إلى عائلة بن يدر ومعها حوالي 14% من الحصة السوقية لواردات السيارات . وقد آلت شركة النقل فيهيكول أندستريال إلى عائلة الوكيل، إضافة إلى ترخيص احتكار استيراد مصنوعات جون ديير وغيرها.

14 ابتداءً من عام 2020، كان صندوق الودائع والأمانات يشمل رأس مال بقيمة تبلغ حوالي 150 مليون دولار.

15 مراسلات شخصية، مسؤول في منظمة التمويل الدولية: تونس، 11/8/2021

16 وفقاً لمؤشرات أسعار الشقق والبيوت الخاصة بالمعهد الوطني للإحصاء، زادت تكلفة السكن إلى ما جاوز الضعف بين الربع الرابع لعام 2011 والربع الثالث لعام 2021.

## Family Holding Companies and Their Multisector Empires

Tunisian markets are dominated by a handful of family holding companies. Operating giant multisector conglomerates integrating finance, production, distribution, and property development, these holding companies squeeze competitive energies out of most sectors of the economy.

Family	Holding Company	Cross-Sector Assets
Horchani	Groupe Horchani	Finance (Banque de l'Habitat, BIAT, Amen Bank, Wifak Bank, Tunisie Leasing et Factoring, Attijari Leasing, Tunisie Valeurs, Taysir Microfinance, La Societe Tunisienne d'Assurance et de Reassurance), Agriculture, Real Estate
Mabrouk	Groupe Mabrouk	Finance (BIAT), Agribusiness (Saida Group), Telecoms (Orange), Retail (Monoprix and Geant)
Tamarziste	Meninx Holding	Finance (BIAT, Tunisie Leasing, UBCI, Amen Bank), Distribution, Transport and Logistics, Real Estate (residential, commercial, industrial and agriculture)
Ben Ayed	Poulina Group, PIRECO, Al Badr Group	Construction, automobile manufacturing, automobile distribution, energy, aeronautics, pharmaceuticals, real estate, chemicals
Meddeb	Groupe Delice, LG Group	Finance, Food Processing, Transportation: *Former business partner of Sakher el Materi
Ben Yedder	Amen Groupe, Groupe Parenin	Finance (Ameb Bank, Comar Insurance), Construction equipment, Transportation and capital imports, Food Processing, Healthcare
Eloumi	Eloumi Group, COFICAB Group	Finance (BTK), Autopart Exports (COFAT, COFICAB, Chakira Cables ), Agribusiness (Stifen Groupe)
Mhiri	Groupe Mhiri, el Mouradi Hotels	Hotels, Construction, Retail (T&R Retail)
Loukil	Groupe Loukil	Autopart exports, automobile imports, electrical parts and cables
Miled	Miled Groupe, Le Groupe TTS	Finance (BIAT), Transportation and aeronautics (Tunisie Travel Services, Nouvelair), Hotels
Bouchameoui	Hedi Bouchameoui Groupe	Autoparts Exporter, Energy, Real Estate, Agriculture and Agribusiness, football
Mzabi	Mzabi Groupe	Industrial exports, home appliances, hotels, automobile imports, real estate
Abdelkefi	Tuninvest Finance Group	Finance (Tuninvest, AfricInvest, Tunisie Lending, Tunisie Valeurs, Integra Partners)
Abbes		Finance (Arab-Tunisian Bank), Sport, Energy, Autopart and Aeronautic exports, Hotels
Bousbia	Societe Frigorifique et Brasserie	Beverage production (Celtia Beer), Football (Club Africain)
Arem	Arem Group	Industrial exports, Retail, Distribution, Real Estate, Hotels
Chabchoub	Tawasol Group Holding	Infrastructure, Construction, Telecoms
Makhloufi	CHO Company	Agribusiness (Olive Oil)
Driss	Groupe Driss, Le Groupe Marhaba	Hotels, Real Estate, Chemicals, Home Appliances



## 3.2 أوجه فشل سياسة التنمية

باستراتيجية تنمية مترابطة على مرّ الزمن. كما أن طبيعة طاقم العمل الذي تناوب على المناصب ذات الأهمية الاقتصادية أدت إلى مفاومة آثار هذا التقلب غير المنقطع. وكانت قرارات التعيين في وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط (التي كانت تعرف سابقاً باسم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون) والبنك المركزي تخضع إلى تقلبات الأزمات. وعندما كانت الأزمات ذات أصل اجتماعي أو سياسي، كان أولياء العالم القديم الذين كان يُطلب منهم تهدئة الشارع هم من يُدعون لتسكين الأوضاع إذا كانوا متمكنين من صمامات تخفيف الضغط لاسيما فيما يخص التعيينات ذات الصلة بالقطاع العام الذي تموله الديون<sup>17</sup>. وفي الحالات التي كان يتبين فيها أن طبيعة الأزمات ذات صلة أكيدة بالاقتصاد الكلي، كان من يُدعون هم الليبراليون ذوو التوجه التكنوقراطي المُختارين حصرياً من ميدان المالية. وكان التكوين السوسولوجي للبيروقراطية المندرجة تحت المسؤول السياسي المعين في أي يوم في فترة ما بعد الثورات لا يمكن تمييزه بأية حال من الأحوال عن التكوين الخاص بالفترة التي سبقت الثورات، كما أن العديد من الوجوه المعهودة في حكم بن علي استمرت في تقلد مناصب ذات نفوذ.

وبخلاف إشراف القيادة السياسية في فترة ما بعد الثورات على إعادة صياغة محبطة للعلاقة ما بين الدولة بنخبة الأعمال، فقد زعزت أيضاً الأفاق التنموية التونسية من خلال تأثيرها في تكوين مجتمع صناعة السياسات الاقتصادية، وبالتبعية السياسات في حد ذاتها.

ويحسن البدء بالحديث عن صناع القرار المنتمين لهذا المجتمع. ولأسباب ذكرت آنفاً، افتقرت الأحزاب التي احتفظت بمجالس انتخابية ذات حجم يكفي لوضع برنامج تشريعي إلى الدافع والوضوح الأيدولوجي والحذق التقني للاضطلاع بذلك. وفي الوقت ذاته، أقصي النواب الذين أظهرها طموحاً وكفاءةً تتناسب مع المهام المطلوبة بصورة كبيرة من المناصب القيادية داخل لجان البرلمان حيث كانت المسائل بحاجة إلى زخم يدفعها إلى الأمام. كما أنهم لم يكن لديهم ما يتيح لهم التأثير في مسار الأمور من خلال مناصب الأقلية في جانب المعارضة إذ إنهم مُنعوا من ملء مكاتبهم بخبراء في السياسات بدوام كامل بسبب نقص الموارد العام بالبرلمان. وتمثلت النتيجة النهائية في أن اقتراح القوانين وصياغتها في تونس ما بعج 2011 كان يتم التنازل عنه لأشخاص لم يُنتخبوا للاضطلاع بمثل هذه الوظائف لاسيما مكتب الرئاسة ومجلس الوزراء ومجموعة من المستشارين الأجانب<sup>17</sup>. وبعيداً عن المظاهرات العامة، فإن نسب التغيب البرلماني شديدة الارتفاع -سواء أكان ذلك ذا صلة بالتصويت أو بحضور جلسات اللجان الدائمة أو الخاصة- تشير إلى أن نواب البلد قلما اعترضوا على هذا التوزيع.

وبقبول نواب تونس عودتهم إلى الدور التفاعلي المتمثل في الموافقة على ما عُرض قبلهم أو رفضه، ضمنوا ألا يصدر الجهاز التشريعي أية خطط اقتصادية جريئة. وقد أعاق التقلب الذي ساد غرفتهم أيضاً الفرع التنفيذي من الاضطلاع بالمهم. وإذ كانت الأحزاب والمجالس الانتخابية منشقة بسبب التوجهات الشخصية والحزبية، فقد كانت تتفكك ما أن تتكون مما جعل التغيير سمة مؤسسية لنظام الأحزاب طوال الفترة الانتقالية. تسبب هذا التغيير الناتج عن ديناميكيات بين الأحزاب قائمة على الخلافات في عمليات إعادة تشكيل متكررة للمناصب الإدارية العليا بالإضافة إلى إضفاء طابع سياسي عليها<sup>18</sup>.

وفي هذه الظروف، كان من شبه المستحيل التمسك

17 كما فصلت جيهان شندول وسيبيليا غوندار، فإن اللغة المستخدمة في تعديل أدخل في 2015 على القانون الخاص بالشركات العامة-الخاصة قد صاغها المحامي الفرنسي إكزافيي غيلبير.

كما أقر البرلمان السابق العضو في حزب النهضة إقراراً صريحاً أن مراجعة قانون التشجيع على الاستثمار قد عُهد بها إلى مستشارين خاضعين إلى إشراف منظمة التعاون والتنمية في مجال الاقتصاد، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة التمويل الدولية.

18 لعل الفشل في تعيين العدد المطلوب من القضاة حتى تبدأ المحكمة الدستورية عملها يمثل أبرز الأمثلة على خلل البرلمان وأكثرها تكلفة. غيل.

19 بحسب كشوك، تولى خمس عدد الوزراء المعينين في الحكومات بين 2011 إلى 2014 مناصبهم بعد توليهم مناصب في حكومة بن علي. وكما تبين الجداول السابقة، استندت الحكومات المؤسسة ابتداءً من 2014 استناداً كبيراً على من هم موثوق فيهم.

## The Post-2011 Economic Policy Community

Name	Position	Tenure	Party	Education	Professional Background
Mohamed Ridha Chalgoum	Finance Minister	2010-2011	RCR: Independent	Tunisian Institute of National Defense	Director General of Gafsa Phosphates Company
Jalloul Ayed	Finance Minister	2011	Independent	University of Tunis; University of Maryland	Citibank, Citicorp, BMCE, Axis Capital Tunisie
Houcine Dimassi	Finance Minister	2011-2012	Nidaa Tounes	University of Tunis	UGTT; Professor and Dean
Slim Besbes	Finance Minister	2012-2013	Ennahda	University of Toulouse, University of Tunis	Professor
Elyes Fakhfakh	Finance Minister	2013-2014	Ettakol	National Engineering School of Sfax, University of Evry Val d'Essonne, Institut National des Science Appliquees de Lyon	Total, Cortrel
Hakim ben Hammouda	Finance Minister	2014-2015	Independent	Pierre Mendes University	African Development Bank, UNDP
Slim Chaker	Finance Minister	2015-2016	Nidaa Tounes		World Bank, Banque Tuniso-Qatari
Lamia Zribi	Finance Minister	2016-2017	Independent	University of Tunis, L'Ecole Nationale d'Administration	Finance Bank for Small and Microenterprises, Ministry of Development
Fadhel Abdelkefi	Finance Minister	2017	Afek Tounes	University Paris-Pantheon Sorbonne	Integra Partners, Tunisie Valeurs, SICAV
Mohamed Ridha Chalgoum	Finance Minister	2017-2020	Independent	Tunisian Institute of National Defense	Director General of Gafsa Phosphates Company
Nizar Yaiche	Finance Minister	2020	Independent	Ecole Centrale Paris	Capgemini Telecom, Booz Allen Hamilton, PriceWaterhouseCooper
Ali Kooli	Finance Minister	2020-2021	Afek Tounes	Ecole Supérieure de Lyon	Union of Arab and French Banks, Societe Generale, Union of International Banks,
Sihem Boughdiri	Finance Minister	2021	Independent	ENA	Ministry of Finance
Mustapha Kamel Nabli	BCT Governor	2011-2012	Independent	UCLA	World Bank, United Nations
Chedly Ayari	BCT Governor	2012-2018	Independent	Paris-Sorbonne	Societe Tunisienne de Banque
Marouanne el Abassi	BCT Governor	2018-Present	Independent	Paris-Sorbonne	World Bank, Arab Institute of Business Managers
Yassine Brahim	Minister of Dev, Investment, and Int'l Cooperation	2015-2016	Afek Tounes	Ecole Centrale de Paris	Cap Gemini, Societe Generale, Ubitrade
Fadhel Abdelkafi	Minister of Dev, Investment, and Int'l Cooperation	2016-2017	Afek Tounes	University Paris-Pantheon Sorbonne	Integra Partners, Tunisie Valeurs, SICAV
Zied Ladhari	Minister of Dev, Investment, and Int'l Cooperation	2017-2019	Ennahda	University of Tunis, Paris-Sorbonne	Lawyer
Mohamed Ridha Chalgoum	Minister of Dev, Investment, and Int'l Cooperation	2019-2020	Independent	Tunisian Institute of National Defense	Director General of Gafsa Phosphates Company
Selim Azzabi	Minister of Dev, Investment, and Int'l Cooperation	2020	Tahya Tounes	University Toulouse	BIAT, Dresdner Bank
Samir Said	Minister of Econ and Planning	2021-Present	Independent	Ecole Centrale de Paris	Tunisie Telecom, Oman Development Bank, ATB, Banque Tunisie-Kuwaitienne

يمنع وضع السياسات من البداية. وبصفة عامة، تجلّى هذا الأثر المخيف في مجال السياسات الخاصة بالمناخ بسبب استخدام الشركات عبر الدولية العاملة في مجال النفط والغاز والتعدين التحكيم استخداماً نشطاً وناجعاً. وفيما يخص الأدلة، فلن يكون من قبيل المبالغة القول إن تخلي تونس عن السلطة القضائية لصالح محاكم تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين قد منح المستثمرين الأجانب شيئاً من حق الفيتو. ويربط امتلاك هذا الحق سواء تم استخدامه أم لا سياسة التنمية بالخيارات التي لا تخل بتوقعات الأرباح ذات الصلة برأس المال الأجنبي. ولما كان هذا هو الوضع، وعلى الرغم من أنه لا ينبغي التقليل من الأثر التي كان من الممكن أن يعاني منها الاقتصاد بسبب هروب رؤوس الأموال لو كان صناع قرارات الفترة الانتقالية تنصلوا من التزامات التحكيم الخارجي، فيتبين أن التمسك بهذه الالتزامات قد قيّد حرية المخططين في التحرك نحو آثار مؤذية.

وتعد حقوق حماية الملكية الفكرية التي لم تكتف الحكومة بدعمها من جديد بل وسعت نطاقها وأضافت طابعاً دستورياً عليها في الفترة ما بعد 2011 مكلّفة بنفس الدرجة من المنظور التنموي (راجع ملحق 1.1 لتفاصيل شاملة)<sup>22</sup>. وفي تونس كما في غيرها من البلدان، قدمت هذا الخيارات السياسة بوصفها طرق ضرورية وكافية لتحريك التوحيد التكنولوجي والانتاج المعرفي لاسيما من خلال آثارها عائدات على حكم الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوينها. بيد أنه ثمة الكثير من الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد بغموض أثر حقوق ملكية فكرية خاصة قوية على إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعرفة لاسيما عند تأسيس ذلك في المنطقة الهامشية العامة.

وتعد أسباب هذه الآثار الباطلة ذات طبيعة هيكلية. فللشركات متعددة الجنسيات مصلحة أساسية فيتجنّب الكشف عن ملكيتها الفكرية التي يمكنها من خلال مزايا الاحتكار داخل دوائر انتاج عالمية. وثمة قاعدة عامة تفيد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتأثر بنظام الملكية الفكرية في البلدان المضيفة إلا إلى الحد الذي تتحمل عنده الدولة المعنية القدرة الداخلية المنشأ اللازمة للتعامل مع التكنولوجيات الناشئة وتقنيات الإنتاج. وبغض النظر عن القوانين القائمة في بلد هامشي على غرار تونس، فمن المرجح أن تُعنى الشركات المتعددة الجنسيات عناية خاصة بإرساء العلاقات ذات الصلة بسلاسل الإمداد والحصول على التصريحات وحقوق الإمتياز والتعاقد من الباطن حتى تتجنّب

وتتجلّى الآثار التنموية لمجتمع السياسات المبني على هذا النحو في البدائل المنسية والتدابير المتخذة على حد سواء. وجاء على رأس القائمة الأولى قرار إغفال نظام السياسات الذي اعتمدهت الدولة من أجل توظيف رأس مال أجنبي على أراضٍ تونسية.

وتبين الحقوق التي كفلها النظام المعني المُرقّع في عهد بن علي والالتزامات التي فرضها أنه كان غير مؤاتٍ للتنمية التونسية. أما فيما يخص الحقوق، فيمكن البدء بالإشارة إلى حقوق المستثمرين في طلب تعويض من الدولة بمعية التحكيم الخارجي. ويشمل التعويض المضمون من خلال التزامات خارجية ذات صلة بالسياسات والقانون المحلي (راجع ملحق 1.0) تعويضاً مادياً وإبطالاً للسياسات. ويحكم بالتعويض محاكم يستضيفها مختلف محافل تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر (ISDS) بما في ذلك المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابع للبنك الدولي (ICSID).

ويثير منح الأطراف الأجنبية الخاصة حق اللجوء إلى جلسات استماع في مثل هذه المحافل مشكلات لعدد من الأسباب<sup>20</sup> أهمها طبيعة العدالة أحادية الطرف التي ترعاها هذه المحاكم: لا تقبل أجهزة تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر إلا القضايا التي ترفعها شركات مدعية ضد مدعى عليهم حكوميين ولا تمنح تعويضات مالية إلى تلك الشركات. كما يبعث على القلق ذاته طبيعة القضاة المخولين بإصدار أحكام في هذه المواقف. على الرغم من منح المدعى عليهم الحكوميين الحق في تعيين محكماً واحداً بالمحاكم المكونة من ثلاثة أشخاص والتي تشرف على القضية، فإن تكوين محاكم تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين قد سيطر عليه زمرة من المحامين الكائنين بالولايات المتحدة وأوروبا ابتداءً من التسعينيات<sup>21</sup>. وقد بيّنت الدراسات أن هؤلاء الأشخاص الذين تربطهم آفاق أيديولوجية وابستمولوجية وقانونية يحركهم "توجه سوقي قوي" وأنهم لا يقرّون تحمل أي مسؤولية تجاه الصالح العام.

ويجوز لنا الدفع بأن كل ذلك ما هو إلا جعجعة بلا طحن. فالدولة التونسية لم تستدع للوقوف أمام مثل هذه المحاكم منذ بداية الألفينيات. غير أن مثل هذه الحجج تغفل العلاقة الزمنية التي تتدخل من خلالها محافل تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين في شؤون دولة ما، فهي لا تتخذ إجراءات عند طلب منها فرض عقوبة أو عكس سياسات قائمة بالفعل فحسب، بل تُستدعى بوصفها طيفاً

20 تتكبد الحكومات تكاليف طائلة أيضاً عند الطعن في قضايا التحكيم عبر آليات تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين: بحسب رولين نوتنبيروس، فإن التكاليف القانونية التي تتكبدها الحكومات الساعية لوساطة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار تقدر بحوالي 8 مليون دولار.

21 عادة ما يحق لكل من المدعي والمدعى عليه تعيين عضواً من أعضاء المحكمة وتكون المؤسسة المستضيفة مسؤولة عن تعيين العضو الثالث.

22 بالإضافة إلى تحويل الواجبات تجاه حماية الملكية الفكرية إلى إلزام دستوري بمعية المادة 41 من دستور عام 2014، فإن صناع القرار في فترة ما بعد الثورات قد رفعوا مستوى قدرة الدولة فيما يخص رصد انتهاكات الملكية الفكرية المحتملة. ومن منظور مؤسسي، فقد حققوا ذلك من خلال تأسيس محكمة ملكية فكرية متخصصة ساعدت في "تحقيق زيادة هائلة في سرعة اتخاذ القرارات التنفيذية القانونية وجودتها فيما يخص العملاء الأمريكيين، كما حققت مكاسب كبرى لشركات زعمت التعدي على حقوق العلامة التجارية ذات الصلة بالمنتجات المقلدة." وفقاً لما جاء به ممثل مكتب التجارة الأمريكي.

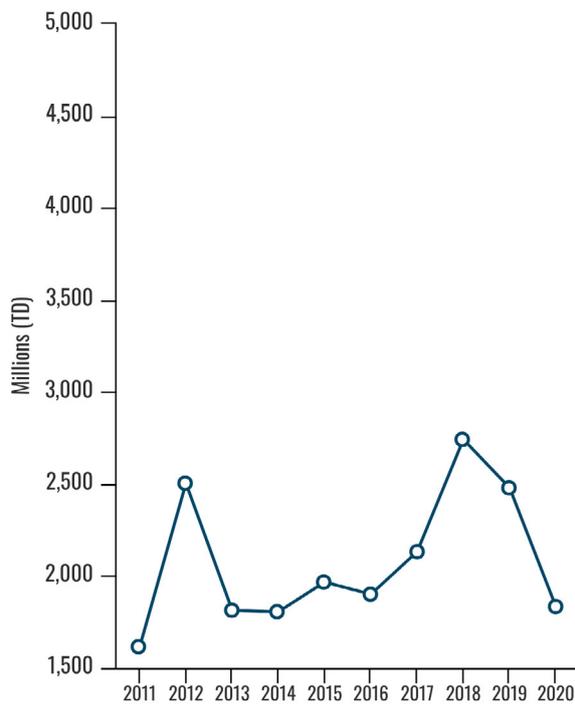
نقل التكنولوجيا أو المعرفة إلى الشركاء النهائيين. وفي مواجهة هذه الحقائق، لم يكن لاعتماد القوانين اللازمة التي تؤسس البراعة بوصفها شكلاً من أشكال رأس المال البالغة القيمة، وإنبات الجهاز القضائي ليكون مطبق حقوق الملكية الفكرية الأجنبية أن يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر كما زعم مشجعو هذه السياسات.

بل إن اتباع هذا النهج تسبب في تكلفة فرصة بديلة هائلة. وفي النهاية، ألحق صانعو القرار في تونس ضرراً صريحاً باتفاق الشركات المحلية إذ أسسوا حقوق الملكية الفكرية دون صياغة قانون منافسة من شأنه أن يمنع مالكي هذه الحقوق من الخوض في ممارسات غير تنافسية. وفي المجمل، يمكن أن تعتبر مقارنة مجتمع السياسات التونسي لحماية الملكية الفكرية منعاً للفاعلين المحليين من الانفراد باعتماد التكنولوجيا الناشئة من المشاعات العالمية بزعم أن هذا التدخل من شأنه أن يُسهل نقل المعرفة والتكنولوجيات في المراحل النهائية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وبما أن الجزء الثاني من الصفقة لم يتحقق، فإن صافي أثر تعيين الدولة بوصفها حارساً على الملكية الفكرية فيما يخص التوحيد التكنولوجي يعد أثراً سلبياً حقاً.

## Foreign Direct Investment Shortfalls

Despite the policy community's catering to the needs of the investor class, the volume of FDI inflows has been meager throughout the past decade. Where capital did flow in, it disproportionately concentrated in the extractive sectors (oil and gas esp.). Greenfield FDI was low throughout as well, reducing the effect of more encouraging investments into the manufacturing sector, which often amounted to a merger or acquisition.

FDI Inflows 2011-2020



Sectoral Breakdown of FDI Receipts  
Millions (TD)

Year	Energy	Manufacturing	Services	Telecoms	Finance
2011	1063	331	220	194	0
2012	886	532	1082	758	243
2013	1077	507	218	88	99
2014	892	454	452	83	226
2015	970	566	422	98	156
2016	796	802	282	103	5
2017	810	975	321	76	84
2018	910	1129	626	103	386
2019	909	1249	302	66	0
2020	621	1027	169	71	1.2

Source: Central Bank of Tunisia

## Where's the Innovation?

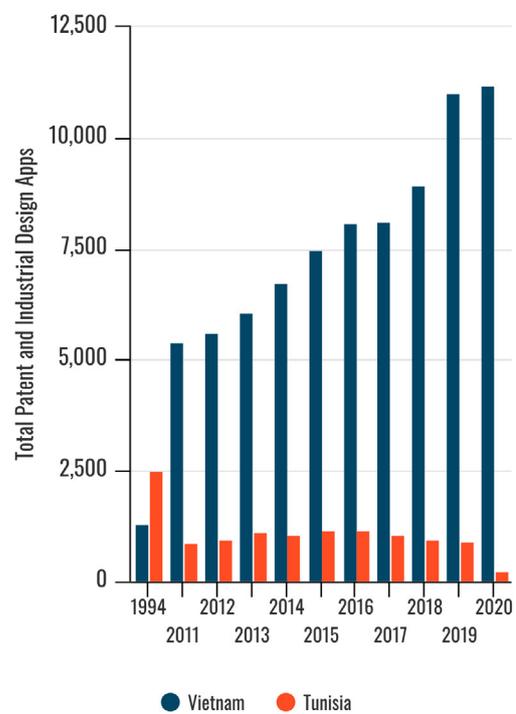
Tunisia's robust intellectual property protections have neither facilitated significant knowledge transfers, fostered an innovative business climate, nor encouraged investment into R&D. Evidence of this, patent and industrial filling applications have tracked steadily downward since the 1990s, while expenditures on R&D have remained little more than a rounding error (0.6-0.7% GDP).

### Tunisia's Backsliding Innovativeness

Year	Resident Patent Applications	Total Patent Applications	Resident Industrial Design Applications	Total Industrial Design Applications
1994	39	145	113	2379
2011	137	680	179	200
2012	150	626	178	335
2013	112	549	189	574
2014	142	542	164	516
2015	180	589	129	568
2016	235	582	159	598
2017	172	555	150	493
2018	180	451	164	485
2019		349	222	552
2020		257		

Source: World Intellectual Property Organization

### Falling Behind: Tunisia in Comparative Context



جوانب أخرى دون مساس. ونتيجة الضغوط التي فرضها مقرضو تونس الأجانب ولاسيما صندوق النقد الدولي، وجهود ائتلاف نداء تونس والنهضة في البرلمان، خلال فترة الحكم الديمقراطي<sup>23</sup>.

أما ما بقي على وضعه، فاستمرت بعض آليات ضغط الأجور المعمول بها والقائمة بحكم القانون داخل فضاء الأنشطة الاقتصادية في بيزرت وجرجيس وداخل الاقتصاد الخارجي الأعم. وتعد هذا الآليات الرامية ضمناً إلى ضمان تنافسية تكلفة المدخلات التونسية نافذة على الرغم من أحكام قانون العمل بشأن المساومات الجماعية وعضوية الاتحادات

ولم تكن عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر المخيبة للآمال نتيجة المقاربة الساذجة المتبعة فيما يخص حماية الملكية الفكرية فحسب. بل أنها وسوء أداء القطاعات الإنتاجية ناتجة عن منح صناع القرار رأس المال الأجنبي والمحلي بحقوق واسعة ذات صلة برفاه الشركات.

وإذ يقوم رفاه الشركات التونسية على أساس الإعفاءات الضريبية بالإضافة إلى الدعم الضمني والصريح، فقد تجلى في عهد هادي نويرة قبل اعتماد صورته المعاصرة إبان تأسيس قانون التشجيع على الاستثمار في 1993. وخضعت بعض عناصر النظام المتبقي لإصلاحات كبيرة بينما بقيت

23 بالإضافة إلى ما عُرض في الجزء الأساسي من هذا التقرير، تجدر ملاحظة أن مجتمع السياسات ما بعد عام 2011 حرر أيضاً حركة رؤوس الأموال بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية. وينص مرسوم رقم 417 لعام 2018 على أنه ينبغي للبنك المركزي التونسي أن يتخذ قراراً بشأن طلبات تحويلات العملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب خلال تسعين يوماً. وفي حالة فشل في إصدار مثل هذه القرار في المهلة المحددة، فتقدم للمستثمرين إمكانية اللجوء للهيئة العليا للاستثمار التي يتعين عليها منح الموافقة النهائية من أجل إجراء التحويل خلال ثلاثين يوماً.

القانون رقم 71-2016 قبل أن تعاد مراجعته من جديد من خلال سلسلة من المراسيم التي أصدرها الرئيس باجي القائد السبسي (لاسيما المرسوم رقم 389-2017). ومن وجهة نظر المستثمرين الدوليين، تشمل التغييرات الأساسية المُدخلة رفع حدود الولوج إلى السوق الخاصة بالقطاعات بالإضافة إلى تقليل الحصص القائمة الواجبة فيما يخص تعيين مديريين محليين<sup>27</sup>. وشملت شواغلهم تأسيس اعتماد إعفاءات ضريبية لجميع الشركات الجديدة<sup>28</sup> واعتماد حوافز إضافية ترمي إلى تشجيع الاستثمار في المناطق ذات المنفعة الاجتماعية والتنمية. وقد نص المرسوم رقم 389-2017 سابق الذكر على هذه الحوافز التي خلقت فئة قانونية استثمارية جديدة -أو مشروعات ذات "منفعة وطنية"- بالإضافة إلى سلسلة من الدعم المالي والمنافع المُصممة خصيصاً. وتتأهل المشروعات للدخول في هذه الفئة من خلال استيفاء معايير ذات صلة بحجم الاستثمار (أكبر من 50 مليون دينار تونسي)؛ والتخصيص القطاعي<sup>29</sup>؛ وإمكانيات خلق فرص عمل المحتملة على مدار أول ثلاث سنوات من الاستثمار؛ والإسهام في القيمة المضافة؛ والتنافسية؛ والقدرة على التصدير؛ ودرجة الكفاءة التكنولوجية الاقتصادية؛ وأوجه المساهمة في التنمية الإقليمية وحماية البيئة. وفيما يتعلق بالمنافع، فإن مثل هذه الاستثمارات مؤهلة للحصول على إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات على ضريبة دخل الشركات؛ وأسعار إيجار أراضٍ مُخصّصة خصيصاً (1 دينار تونسي لكل متر مربع)؛ وتحمل الحكومة مساهمات الضمان الاجتماعي الإلزامية الخاصة بالموظفين لمدة تصل إلى عشر سنوات في حالة تعيين خريجي الجامعات؛ ودعم لبرامج التدريب المؤهلة للموظفين؛ ومنح استثمارية مخصصة لمناطق بعينها<sup>30</sup>؛ ومنح عوائد اقتصادية للاستثمار في مجالي البحث والتنمية؛ وتكلف الحكومة بتمويل أعمال البنية الأساسية اللازمة.

وبالنظر إلى الإصلاحات منفردة، فليس هناك ما يدعو إلى رفضها. فاستغلال الحوافز من أجل دفع مصالح الشركات تجاه الأنشطة ذات النفع الاجتماعي والاقتصادي يعد شرط

المنطقة اسماً على العاملين في المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ). وتعد نافذة أيضاً على الرغم من صياغة الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية اتفاقاً إطارياً وواحد وخمسين اتفاق مفاوضة جماعية ذي صلة بقطاعات فرعية في الفترة ما بعد 2011 كان من المفترض أن تنم عن ضمان ظروف أساسية فيما يخص تعويضات العاملين بالقطاع الخاص وساعات عملهم وأمن مكان العمل.

ويتأتى فقر كفاءة حقوق العمال في هذه الفضاءات عن ثلاثة متغيرات. يمثل كل من الفصل المادي وشبه القانوني للمناطق الاقتصادية الخاصة عن الأراضي الوطنية وهشاشة الوضع الاجتماعي للعاملين بها عرقلة عملية لجهود تنظيم الاتحادات. وتبين آثار هذا الفصل في أن 4% فقط من موظفي القطاع الخاص هم أعضاء اتحاد رسميين، وذلك وفقاً للبيانات المستقاة من إستبانة لجنة سوق العمل التونسي. تجعل الطبيعة المترنحة للاستثمار الأجنبي التزامات الكثير من الموظفين تجاه الاضطلاع بجهود اتحادية ناجحة و/أو تجاه قادة الاتحاد المنتخبين مشروطة في أحسن الأحوال<sup>24</sup>. وفي النهاية، لا يفض صناعات القرار البصر عن تلاعب أرباب العمل وسوء استغلالهم للتعاقد من الباطن والتعاقد المحدود المدة<sup>25</sup> واتفاقيات التوظيف غير النظامي فحسب، بل لا يوفون تمويل أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية ذات الصلة بالإشراف والتنفيذ حقه. وبغض النظر عن ذلك، تتمثل النتيجة في إعراض الكثير من العاملين في بيزرت وجرجيس الذين يتجاوز عددهم 25000 شخصاً ويمثلون شعباً فرعياً تبلغ نسبته 40% من إجمالي عدد العاملين النظاميين في تونس بحكم الأمر الواقع عن اللجوء إلى القانون أو الاتفاقيات النقابية. لذا تعد فرص الاستغلال بالنسبة إلى أرباب العمل كبيرة.

أما فيما يخص مراجعات رفاه الشركات المجرة في الفترة ما بعد 2011، فقد وضعت أساساً من خلال تعديل قانون التشجيع على الاستثمار<sup>26</sup>. ونتيجة ضغوط فرضها مقرضو الدولة الأجنبي، عدل قانون الاستثمار أولاً من خلال تبنى

24 وقد تسبب العجز الذي يعيشه العاملين في مواجهة قدرة الاستثمار الأجنبي على فصل قيادات الاتحاد وغض الطرف عن الاتفاقيات العمالية في إضراب عن الطعام في إحدى المصانع التابعة لشركة لانتك لمعدات الطيران في 2014.

25 على الرغم من أن التعديلات المُدخلة على قانون العمل في 1990 احتفظت بالقيود المفروضة على الفصل، فقد سمحت بمرونة كبيرة في الامتيازات التي يتمتع بها أرباب العمل فيما يخص التعيين. ويتمثل أبرز مشاغلنا في صياغة ترتيبات تعاقدية سمحت للشركات بتعيين عاملين جدد من خلال اتفاقات ذات مدة محددة يمكن مدها لتصل إلى أربع سنوات. ويمكن اعتماد مثل هذه العقود حتى ولو كان العامل المعني يضطلع بمهمة دائمة ذات صلة بالعمل التجاري.

26 أسست تشريعات منفصلة لاسيما القانون 8-2017 حافز ضريبي جديد فيما يخص عمليات التصدير والاستثمار في مناطق التنمية الإقليمية، والتنمية الزراعية، وأنشطة الدعم وإزالة التلوث. ملحوظة: ألغيت تدابير خاصة ضمنت للشركات الجديدة أو زيادة رأس المال في الشركات القائمة في 2019.

27 وألغى قانون الاستثمار الجديد ضرورة حصول المستثمرين الدوليين على تصريح من اللجنة العليا للاستثمار قبل الاضطلاع بعمليات تدرج ضمن قائمة أنشطة يبلغ عددها تسعة وأربعين نشاطاً كانت تستلزم تصريحا من قبل. كما أنه رفع أيضاً الحدود القائمة فيما يخص حصص الأسهم التي كان يحق للمستثمرين الأجانب تملكها في الشركات الخارجية ورفعت بعض القيود عن قدرة الأجانب على شراء الأراضي غير الزراعية.

28 وبموجب أحكام قانون الاستثمار المُعدّل، تمنح الشركات الجديدة (باستثناء الشركات العاملة في مجال التجارة والاستهلاك الوقتي، والمالية، والطاقة غير المتجددة، والتعدين، والاتصالات، والعقارات) إعفاء ضريبياً على ضريبة دخل الشركة تبلغ قيمته 100% للسنة الأولى من بدء أنشطتها، وإعفاء ضريبياً تبلغ قيمته 75% في السنة الثانية، وإعفاء ضريبياً تبلغ قيمته 50% في السنة الثالثة، وإعفاء ضريبياً تبلغ قيمته 25% في السنة الرابعة.

29 تعد مجالات مؤهلة مجالات الطاقة المتجددة والزراعة والتكنولوجيا الحيوية والتصنيع وصناعات الإلكترونيات/السيارات/الطائرات/الصناعات البحرية/القطارات.

30 تبلغ قيمة هذه المنح 3 مليون دينار تونسي.

السياسة الصناعية اللازم. غير أن فشل الإصلاحات على الرغم من تصميمها المعقول يمكن أن يعزى إلى سببين. أولاً، حُففت كفاءة الحوافز المؤسسة نتيجة معايير الأهلية الفضفاضة وقرار إعادة تأسيس بعض الإعفاءات الضريبية غير المشروطة<sup>31</sup>. ولهذين السببين، فتحت هذه الأحكام باباً خلفياً أمام الشركات يلجون من خلاله ولوجاً لا نهاية له إلى نظام الرفاه، وعليه، ضمنت ألا يكون للإصلاحات إلا أثراً ضئيلاً في سلوك المستثمرين. ثانياً، غضت السياسات المعنية الطرف عن الآثار الحتمية التي كان لا بد أن يُحدثها الاقتصاد العالمي الذي هيكلته حركة رؤوس الأموال المحررة في الحوافز القائمة. وفي عصر يتميز بمنافسة شرسة بين الاستثمارات الأجنبية وزيادة هائلة في الحلقات السفلى من سلسلة القيمة، لا يوجد ما يدفع الشركات المتعددة الجنسيات من الاستجابة للسياسات الرامية إلى دفعهم في اتجاه عمليات البحث والتنمية الخارجية أو إلى مشاركة الشركات المحلية الفرعية أو التابعة ملكيتها الفكرية: فإذا واجهها هذا المتطلب، فستصفي أعمالها وتذهب إلى مكان آخر. ولما كانت هذه الحالة، سيحتاج صياغة سياسات صناعية ناجعة في المناطق الهامشية إدراج استثمارات عامة كبيرة منصفة على الأهداف- حتى تتمكن من تمويل الأنشطة الضرورية ذات الصلة بالتنمية والتي لا يتيحها دوافع تحقيق الربح القصيرة الأجل- بالإضافة إلى آليات دعم أفقية مشروطة غير مُخصصة لشركات بعينها من أجل الصناعات الاستراتيجية. تسبب إلغاء مجتمع السياسات لمثل هذه التدابير بالإضافة إلى الآثار التي أحدثتها الزعزعة الأمنية والسياسية<sup>32</sup> حكمت على القطاعات الإنتاجية في تونس ولاسيما قطاع الصناعة بأداءً محبطاً في الفترة ما بعد 2011.

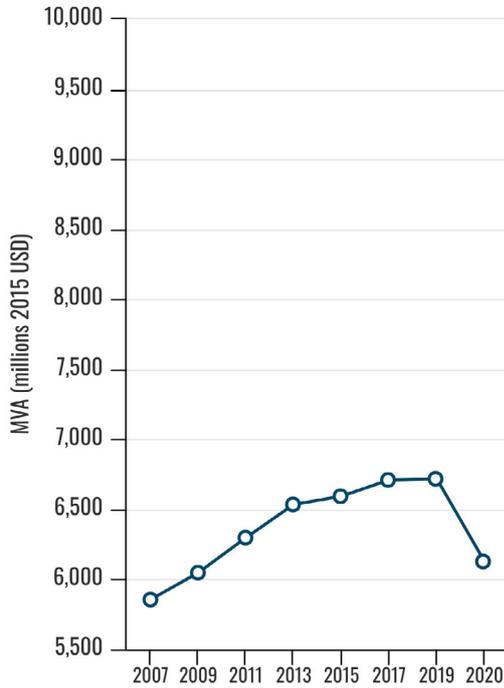
31 فيما يخص معايير الأهلية، احتفظ قانون الاستثمار الجديد صيغ تنص على أهلية صانعي الملابس للتمتع بالمنافع المُخصصة لمشاريع "الصالح العام". أما المنافع غير المشروطة، بقيت معدلات ضرائب الدخل على الشركات عند 10% بموجب قانون الضرائب الجديد. واستمرت جميع أنواع شركات التصدير بالتمتع بضرورية دخل على الشركات تبلغ 15% في أرباحها غير المتعلقة بالتصدير. ولا يزال نظام الضرائب المخفضة، والجمارك، والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، ودعم البنية الأساسية، والأهلية للحصول على منح خاصة المقدم إلى الشركات العاملة في المناطق الصناعية، والاستثمارات الزراعية وفي بعض مناطق التنمية الإقليمية المحددة نافذة حتى اليوم مع بعض الاختلافات الهامشية.

32 باستثناء قطاع التنقيب -حيث تبيّن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة حصانتهم تجاه الأخطار السياسية- أثر عدم الاستقرار في تدفقات الاستثمار تأثيراً سلبياً في فترة ما بعد 2011.

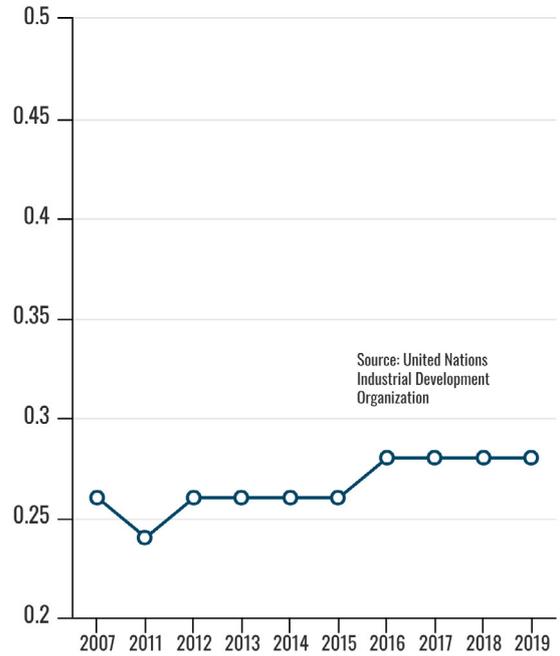
# Manufacturing Slowdown

Tunisia's industrial performance has long set it apart from many peers in the Middle East and North Africa. Unfortunately, extreme competition within global value chains have combined with poor policy choices to stop the manufacturing sector's forward momentum in recent times.

Manufacturing Value Added: Post-2011 Stagnation



Share of Medium and High-Tech Manufacturing Valued Added Share in Total Manufacturing Value Added



الاقتصاد والقدرة على خلق فرص عمل نظامية بلا طريقة تمكّن من كبح انجراف الحساب الجاري تجاه عجز عميق وثابت ما أن ساءت حالة السياحة، وتوقف إنتاج الفوسفات والنفط بسبب أفعال غير الموظفين المُخلة بالنظام، وتراجع المدفوعات، وتسبب الأفكار المغلوطة طويلة الأمد والمتعلقة بأمن الدولة الغذائي في نقص غذائي لا يتوقف عن التفاقم (بالإضافة إلى إسراف هائل في المياه)<sup>35</sup>. ولم

أثبتت الآثار ذات الصلة بالاقتصاد الكلي فيما يخص السياسة الصناعية والاستثمارية عمقاً غير مفاجئ. وبالتزامن مع اللامبالاة التي أظهرها صناع القرار فيما يخص البحث عن أسواق جديدة في أفريقيا<sup>33</sup> والتقايس عن أداء المهام الذي أظهره ممثلو التجارة التونسيون<sup>34</sup>، ضمن العجز عن تسهيل خطوة تجاه أنشطة تصنيعية أكثر تنوعاً وتعقيداً ضعف الأداء التصديري ضعفاً مستوطناً. قيّد ذلك إمكانية نمو

33 ابتداءً من 2019، كان تجارة تونس مع فرنسا وإيطاليا تدر وحدها 44,5% من إجمالي الدخل من التصدير. أما عوائد التجارة مع بلدان أفريقيا الغربية والشرقية فكانت لا تذكر بينما بلغت نسبة الصادرات إلى دول المغرب 7,8% من إجمالي الدخل من التصدير.

34 المراسلات الشخصية، صاحب تجارة تصنيع أجزاء سيارات، تونس العاصمة: 10/24/2021.

35 تسبب ضخ المياه غير القانوني في المزارع المنصبة على أنشطة التصدير بالإضافة إلى انتقالها لبذور مؤذية للمناخ الأصغر في جفاف نسبة كبيرة من سطح الماء الجوفي في تونس وآثرت في المزارع العائلة غير القائمة على استخدام التكنولوجيا -غير القادرة على الوصول إلى الاحتياطات العميقة حيث ثمة ماء عذب- إذ جعلتها غير صالحة مما حرك موجات الهجرة من الريف إلى الحضر المستمرة.

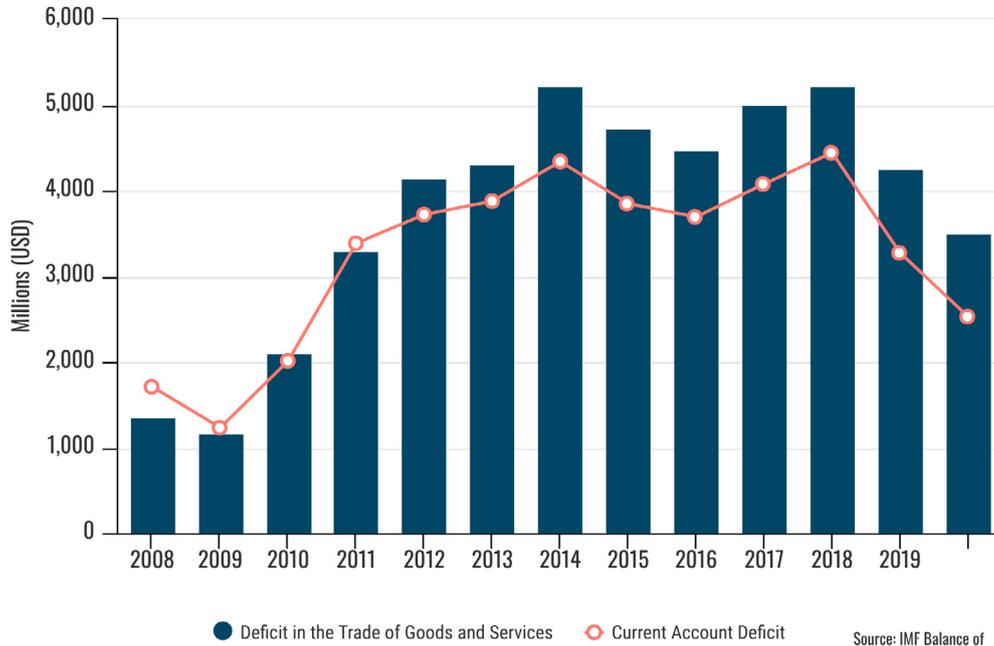
وكان الفشل في تشغيل القدرة الإنتاجية أساس العديد من أكثر الأدوات الاقتصادية تدميراً خلال الفترة الانتقالية.

تتسبب أوجه النقص هذه بدورها في زيادة صعوبة مواجهة تراجع قيمة العملة ومعها دوامة التضخم، بل زادت اعتماد المسؤولين على المقرضين الأجانب الذين أصبحت عمليات ضخهم للأموال أكثر أساسية من أجل درأ اندلاع أزمة في ميزان المدفوعات.

## Intensifying External Imbalance

Tunisia's trade imbalances intensified considerably in the post-2011 period. Coming at a time when its service-side surpluses--most of which derived from the tourism sector--were dwindling and remittance flows were declining, this resulted in significant current account deficits.

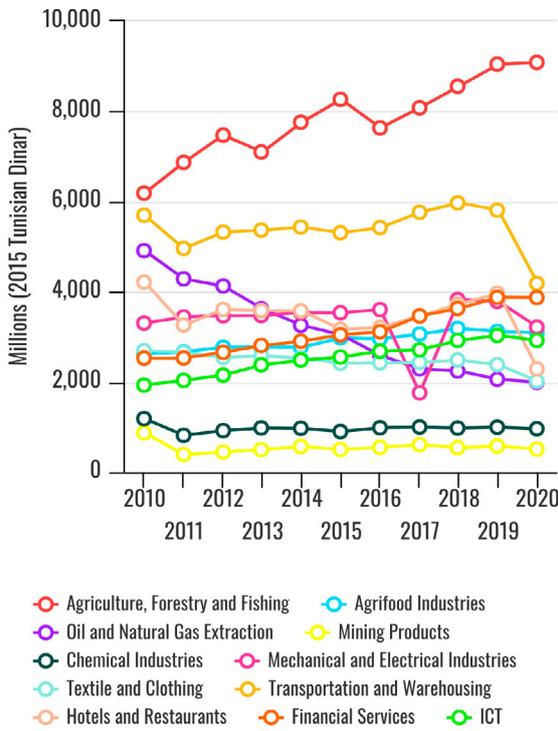
Trade and Current Account Deficits



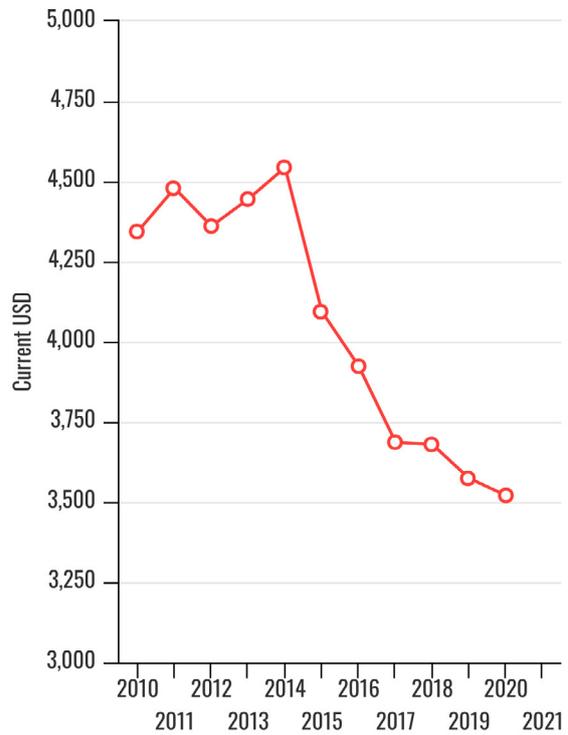
# A Lost Decade

With few exceptions, most sectors of the Tunisian economy experienced significant decline over the past ten years. The sectors that have bucked this trend--agriculture/food processing, ICT and the financial industries--meanwhile, have created precious few jobs: the benefits of their growth have thereby been predominately captured by capital. The consequences of these dynamics for the labor market and the welfare of families has been significant.

Value Added by Activity Sector



GDP Per Capita



Source: Institute Statistiques Tunisie

## 4.2 السياسة المالية

أخيراً، لا يمكن طوي صفحة أوجه القصور الخاصة بالسياسات الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية دون النظر في القرارات المُتخذة فيما يخص كل من زيادة الإيرادات العامة وإنفاق الدولة على التوالي.

### أوجه فشل نظام الإيرادات

فيما يخص الإيرادات، احتفظت الحكومات التي تولت السلطة في الفترة ما بعد 2011 بنفس سمات نظام الضرائب القائم خلال فترة بن علي على الرغم من أنها أدخلت أيضاً بعض التعديلات التي ساعدت في تقاوم الطبيعة التوزيعية للنظام الموروث. لم يتم إعادة تأسيس رسوم الاستهلاك<sup>36</sup> والضرائب الثابتة على مبيعات السلع والخدمات الوسيطة والنهائية فحسب بل زادت معدلاتها لاسيما أخيراً بمعية قانون المالية لعام 2018.<sup>37</sup> ومن خلال الاعتماد على بعض الشروط ذات صلة باتفاقات القروض وغيرها من الضغوط المفروضة على الجهات المتعددة الأطراف التي تُقرض تونس، زاد عدد السلع الأساسية الخاضعة لمثل هذه الرسوم و/أو زادت أيضاً معدلات فرض ضرائب على عمليات شرائها بصفة متواترة طوال العقد الماضي<sup>38</sup>. وقد جاء اعتماد القيادة السياسية الذي يساهم بنسبة كبيرة في إيرادات ضرائب الدولة الرسمية على حساب محدود الدخل الذين لا تؤهلهم دخولهم البسيطة للتحويلات النقدية المُخصّصة حالياً لأكثر فقراء تونس<sup>39</sup>.

وعلى الرغم من أن الآثار السوسيوولوجية المتأثية عن إصلاحات تصميم ضريبة الدخل على الشركات (CIT) تتأثي غالباً عن الجانب الإداري، فإنها قد زادت من حدة الطابعية التراجعي لنظام الضرائب الأعم أيضاً. ويساوي كل من مواءمة معدل الضريبة العامة المفروضة على أرباح الشركات

التي حدد قانون المالية لعام 2021 قيمتها بنسبة -15% وتخفيفه خصماً في الالتزامات الضريبية الخاصة بغالبية الشركات ذات الصلة ب2010. بلغت نسبته 50%<sup>40</sup> وفي الوقت ذاته، تبقى الإعفاءات الضريبية ومعدلات الضرائب المُخفضة بشروط قائمة بموجب قانون التشجيع على الاستثمار الذي تم تناوله آنفاً -على الرغم من أنها غالباً لا يفيد منها حصرياً الشركات المنصبة على التصدير التي يملكها مستثمرون دوليون- حتى أن المجلس الأوروبي قد أدرج تونس في قائمة الملاذات الضريبية السوداء في عام 2017.

وبالمقابل، فإن إعادة صياغة الشرائح الضريبية على الدخل في الفترة ما بعد 2011 قد أضفى طابعاً أكثر تقدمية على نظام ضريبة الدخل الشخصي حتى وإن كان ذلك من المنظور النظري فحسب. وعلى الرغم من تقليل الفروق بين شرائح الضرائب وزيادة المعدلات المفروضة على الأرباح من 5000 إلى 10000 دينار تونسي سنوياً، فإن الأثر المُجمَع للإصلاح كان من شأنه خفض حمل ضريبة الدخل المفروضة على متوسطي الدخل<sup>41</sup> من خلال رفع الحد الأقصى للإعفاء الضريبي على الدخل من 1500 إلى 5000 دينار تونسي. بيد أن العناصر الإجرائية وأحكام القانون ذات الصلة بالضرائب الخاصة فيما يتعلق بتجارة الأوراق المالية<sup>42</sup> تعمل فعلياً من أجل تقليل طابع نظام ضريبة الدخل الشخصي الذي يعد بخلاف ذلك تقدماً. وفيما يتعلق بالنظام الثاني، فإنه بينما يخصم أرباب العمل الضريبة الإلزامية على الدخل من الموظفين بمعية عقود عمل نظامية من مرتباتهم تلقائياً، فإن العاملين وفقاً لأي ترتيبات أخرى يقدمون إقراراتهم الضريبية بأنفسهم كل عام.

وبالنظر إلى القدرة التدقيقية لإدارة الضرائب، تتمثل النتيجة في مساهمة العاملين في القطاع الخاص والموظفين لدى الشركات الكبيرة معاً بنسبة 70% من إيرادات نظام ضريبة الدخل الشخصي سنوياً، بينما تبلغ قيمة مساهمة الشركات

36 تُعد أهم رسوم الاستهلاك الرسوم المُطبقة على القود والسيارات الشخصية والتبغ والكحول.

37 بداية من 1 يناير 2019، زاد معدلات ضريبة القيمة المضافة فيبلغ المعدل القياسي 19%، والمُعدل المُخفض 13% والمُعدل المُخصص للسياحة وخدمات الطب البشري والبطري (بالإضافة إلى أوراق الطباعة المُباعة إلى الصحف) 7%.

38 يُعفى مستوردو الحليب الطازج والحليب المُجفف والحيوانات الأصيلية، وأجهزة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومراكب الترفيه والصيد، ومعدات التصنيع (التي لا تُصنَّع محلياً) من ضريبة القيمة المضافة.

39 تُر التحويلات النقدية المستهدفة عبر البرنامج الوطني للمساعدة المؤقتة للأسر المحتاجة (PFANF). وحتى اليوم، لا يبلغ هذا البرنامج إلى نسبة ضئيلة من الأسر التي يجعلها دخلها مؤهلة.

40 تجدر الإشارة إلى أن الأرباح التي تحققها القطاعات التالية لا تزال خاضعة لضريبة تبلغ نسبتها 35%: البنوك، والمالية، والتأمين، وجمع الديون، والاتصالات، وتجارات السيارات، وتجزئة الأسواق التجارية الضخمة، وإنتاج المواد الهيدروكربونية وخدماتها. وتخضع عقود الامتياز المحلية للعلامات التجارية الأجنبية إلى ضريبة على الربح تبلغ نسبتها 35%.

41 أثبتت البيانات المستقاة من إستانات رصدها المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020 أن 46% من الأسر التونسية يبلغ دخلها أقل من 500 دينار تونسي شهرياً أي 6000 ديناراً تونسياً سنوياً. وتكسب نسبة 25% أخرى من الأسر من 6000 إلى 12000 دينار تونسي سنوياً. وعليه يمكن استنباط أن الأسر المتوسطة الدخل تكسب من 6000 إلى 7000 دينار تونسي.

42 وفي هذا الصدد، ثمة حكمان أساسيان. ينص أولهما على أن الأرباح الرأسمالية المُحققة من خلال بيع مقيم لخصه في أسهم رأس مال إحدى الشركات القائمة في تونس تخضع لضريبة تبلغ 10%. أما الثاني فينص على أن الأرباح الرأسمالية المُحققة من خلال بيع مقيم لخصه في أسهم رأس مال إحدى الشركات القائمة في تونس تُعفى من الضرائب في حالة كانت ملكيته للأوراق المالية المعنية تتجاوز السنة، وتخضع لضريبة تبلغ 10% بخلاف ذلك.

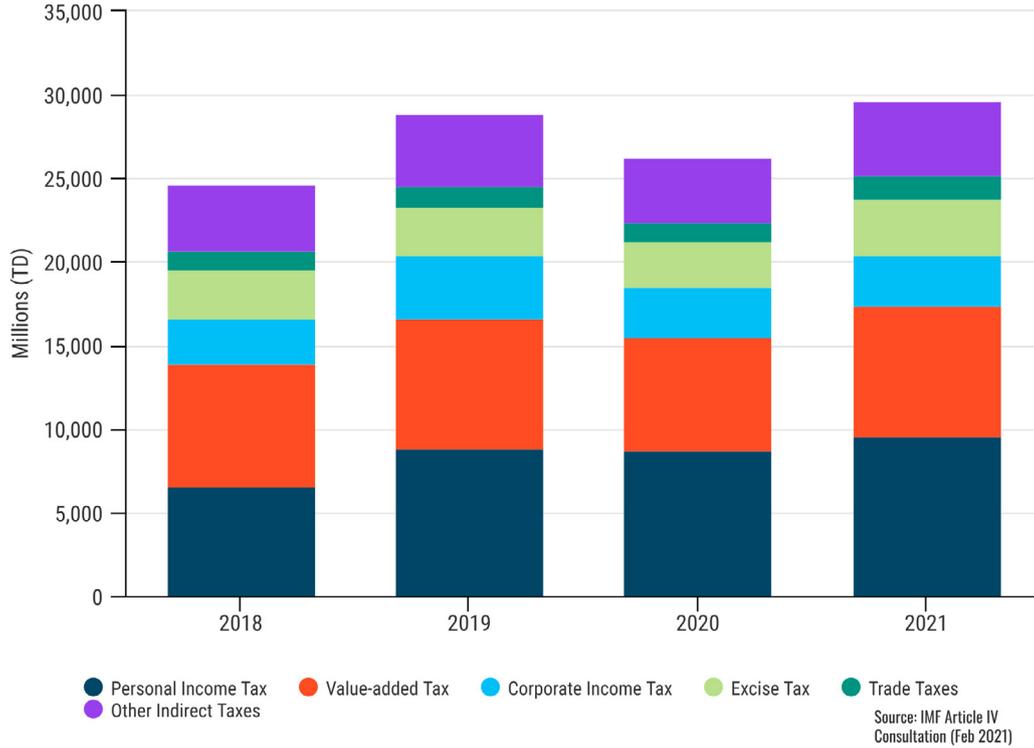
الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص وعمال الياقات البيضاء أقل من القيمة الواجب دفعها بناءً على تقديرات أرباحهم. وفيما يتعلق بالحكم الثاني، فبغض النظر عن نفعه التنموي، ومن المنظور الوظيفي، فإن تحديد معدلات ضرائب مُخفّضة على إيرادات الاستثمار يمثل وسيلة لنقل الدخل والثروة إلى الأعلى والخارج. ويرجع ذلك إلى أن الأثرياء من المواطنين وغير المواطنين هم على الأرجح من يملكون الأوراق المالية التونسية ويشاركون في أسواق الأسهم ويستقون نسبة كبيرة من دخولهم من الاستثمارات.

وبالتالي، فلا شك أن فرض ضرائب على الإيرادات المُحققة عبر تجارة الأوراق المالية بمعدلات تقل عن المعدلات المفروضة على رواتب الفئات الأدنى من حيث شرائح الدخل يغير توزيع الدخل. ولما كانت القيادة السياسية توفر أيضاً لبعض أجزاء هذه الطبقات شواغل فيما يخص الضرائب الخلفية على الثروة<sup>43</sup> - بالرغم من دفاع أكبر اقتصاديي البنك الدولي مؤخراً عن مميزات مثل هذه التدابير- فإن خطط قانون الضرائب ليست غير ذات صلة بالتفاوت المتزايد المشهود في الفترة ما بعد 2011.

43 قررت حكومة الفترة الانتقالية إبقاء القوانين القائمة فيما يخص الضرائب المفروضة على الميراث والعقارات والممتلكات والأرباح الرأسمالية المُحققة من خلال بيع الممتلكات غير المنقولة دون أية تعديلات. يخضع ميراث السلع المنقولة وغير المنقولة من الأجداد أو الأبناء إلى رسوم تسجيل تبلغ نسبتها 2.5% تُقدر بناءً على قيمة السلع الموروثة. أما إذا ترك الإرث أخ أو اخت فتزيد قيمة رسوم التسجيل لتبلغ 5%؛ وإذا تركه عم/خال أو عمّة/خالّة فتبلغ 25%، أما إذا تركه شخص من درجة القرابة الرابعة (أو لا تربطه بالوارث أي قرابة) فتبلغ الرسوم 35%. تُدار الضرائب السنوية المفروضة على الممتلكات على مستوى المحليات. يخضع الأفراد أيضاً إلى ضريبة تبلغ قيمتها 1.5% من قيمة العقار في حالة لم يكن العقار المعني محل سكنهم أو مستخدماً في أنشطة تجارية أو في إنتاج زراعي أو في حالة كان يدر دخلاً نتيجة تأجيرها. أما الأرباح الرأسمالية الناتجة عن العقارات غير المنقولة (الأراضي والبنائيات) فتخضع لضريبة تبلغ 10% في حالة تم امتلاك الأصل لمدة تزيد عن خمس سنوات قبل بيعه، ولضريبة تبلغ 15% في خلاف ذلك من حالات. وبغية توضيح النهج السائد فيما يخص الثروة في الفترة ما بعد 2011، تجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لعام 2021 قد خفّض فعلياً التعريفات المفروضة على شراء اليخوت والمراكب الرياضية، وهو تدبير بُرر بحجة أن من شأن ذلك دعم السياحة.

# The Fiscal Sociology of post-2011 Tax Policy

Tunisia's tax revenues have remained biased towards regressive levies of different type. Partially due a lack of profitability and partially due to pervasive tax evasion/avoidance, corporate income tax receipts continue to contribute a pittance to the public coffers.



عمليات التدقيق الضريبي، وفرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي في 2017، فإن مفتشي الضرائب العاملين بها يبلغ عددهم 1600 مفتشاً من ضمنهم 400 مفتشاً لا يضطلعون بأية عمليات تفتيش ميدانية. ولما كانت الوزارة ينقصها أيد عاملة إلى هذا الحد، فلا قدرتها على الطعن حالات الاحتيال محدودة للغاية.

وتقدر قيمة خسارة الأرباح المكبدة بسبب الاحتيال الضريبي بين 500 مليون دولار ومليار دولار سنوياً<sup>45</sup>. وعلى الأرجح،

ولما كانت مسائل صياغة السياسات تكتسي أهمية بالغة، فإن آثارها التنموية بل آثارها التوزيعية تتضاءل أمام الآثار الناتجة عن تنفيذ السياسات. وتتأتى فداحة أوجه فشل التنفيذ من عجز الدولة عن مواجهة التهرب من الضرائب وتجنبها. وكما هي الحال دائماً، فإن مثل هذا العجز يمثل جزئياً دالة من دوال الحيل السياسية. بيد أنه يحركها أساساً أوجه العجز البيروقراطية الدائمة. وعلى الرغم من أن الإدارة الضريبية لدى وزارة المالية قد تلقت تدفقات كبيرة من المساعدات<sup>44</sup> وأنها قد أسست الوحدة الوطنية لبرمجة

44 وقر صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أسسته شركة دوفيل بارتنرز التونسية دعماً مادياً ووعواً تقنياً من أجل تطوير قدرة السلطات الضريبية على مكافحة تآكل الوعاء (الضريبي) وتحويل الأرباح (BEPS) بداية من 2014. وقد قدم كل من منظمة التعاون والتنمية في مجال الاقتصاد، ومنتدى إدارة الضرائب الأفريقية ولجنة الاتحاد الأفريقي جميعاً تدريبات منتظمة للوزارة أيضاً وساعد كل منهم المسؤولين في صياغة السياسة عبر المنتديات الدولية. وإن يعمل برنامج الإصلاح المالي من أجل تونس قوية (FIRST) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وباللغة قيمته 18,8 مليون دولار بالتعاون مع متعاقد من الباطن المعهد شيمونيكس، فإنزع يزعم تدريبه 3524 "موظفاً أساسياً" سواء أكان ذلك حقيقياً أم لا.

45 وقد زعم البرلمان التابع لحزب النهضة والمستشار السابق للإصلاح الضريبي فيصل دربال أن الخسارة بلغت 8,3 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019. وتمثل تقديراته الحدود العليا. وتشير تصريحات رئيسة الوزراء نجلاء بودن في كانون الأول/ديسمبر 2021 حيث أكدت أن التهرب الضريبي تُكبد الحكومة مبالغ تصل قيمتها إلى نصف عجز الميزانية إلى أن الحكومة الحالية تقدر الخسارة بحوالي 700 إلى 750 مليون دولار.

بصورة خاصة- في تكبيد الدولة خسارة في الدخل تقدر عشرات إن لم يكن مئات الملايين سنوياً. وفي الوقت ذاته، تشير بعض أوراق وثائق باندورا إلى أن تجنب الضرائب هي ممارسة تتبعها النخبة التونسية بصورة غير متناسبة. وقد قام هؤلاء الأشخاص ومن بينهم راشد حورشاني، وزياد ميلاد، ومحمد ميلاد، ومحسن مرزوق، وصادوق مزابي، وبلحسن الطرابلسي قد خبأوا الملايين خارج الولاية القضائية لسلطات الضرائب التونسية، من خلال استخدام الشركات الصورية الكائنة في مراكز مالية خارجية.

## مخاطر تمويل الديون

أما أوجه النقص في الإيرادات التي نتجت عن تصميم السياسة الضريبية وتنفيذها فقد أحدثت آثار ثانوية ذات نتائج توزيعية وتنموية. ومن أهم المسائل في هذا الصدد مسألة تمويل الدين الذي اضطر صناع القرار الاعتماد عليها بصفة مستمرة من أجل رآب صدوع الميزانية<sup>48</sup>.

وترتبط الآثار التوزيعية لتمويل الدين بالأخص بطبيعة الأشخاص الممولين له وعلى معدل الاستدانة وتكلفة الفرصة الضائعة. وفيما يتعلق بالدين المحسوب بالدينار -الذي استندت إليه الحكومات بصفة غير متناسبة منذ تفشي مرض الكورونا (SARS-CoV-2) في 2020<sup>49</sup> فالمقرضون المتعاقدون ضمن اتفاقيات الإقراض (وبيع أذون الخزانة) هم في غالبية الحالات بنوك تجارية محلية. وباستثناء الكيانات الثلاثة المملوكة جزئياً للدولة -والتي تمثل أكبر مقرضي الدولة<sup>50</sup>- يسيطر العديد من أفراد الأوليغاركية المذكورة آنفاً في هذا الجزء أسهم البنوك التجارية المعنية. كما أنه غالباً ما تكون مهل استحقاق القروض الممنوحة قصيرة أو متوسطة الأجل ومعدلات الفائدة عالية. وبحسب صندوق النقد الدولي، تجاوزت إجمالي خدمة رصيد الدين المحلي للحكومة العامة 3,5 مليار دينار

ترجع نسبة كبيرة من هذه الخسارة إن لم تكن غالبيتها إلى التلاعب بالفواتير التجارية<sup>46</sup>، وهي خسارة ستزيد على الأرجح خلال السنوات القادمة نتيجة أعداد السلع التركية والصينية المستوردة المتزايدة -التي تخضع اسماً إلى ضريبة الاستهلاك- والتي تدخل مرافئ تونس بطرق غير شرعية. وبخلاف مصنعي بلدان الشرق، فإن العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على أراض تونسية تدرج في إطار قائمة المتلاعبين بالفواتير. وكبدت هذه الشركات الدولة 374 مليون دولار في عام 2021 وفقاً لشركة العدالة الضريبية وذلك من خلال الانغماس في الاحتيايل التجاري على جانب الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى أشكال أخرى مع تجنب الضرائب القانونية وهو رقم يتماشى تقريباً مع التوجهات الأخيرة

وقد أضر التهرب من دفع ضرائب الدخل أو تجنبه سواء المفروضة على الأشخاص أو الشركات بخزائن الدولة بدرجة ما. ويمكن استقاء انطباعاً تقريبياً عن نطاق التهرب الضريبي من حجم الاقتصاد غير النظامي- حيث يعمل حوالي 32-40% من القوى العاملة (أي 1,6 1,092 مليون شخصاً) لحسابهم الخاص وحيث تقوم نسبة 40% من النشاط الاقتصادي. وإن كانت الإيرادات التي يُحققها الكثير من العاملين بصفة غير نظامية لا تدرجهم في إطار الفئة المعنية بدفع ضرائب على الدخل، ليزال ثمة عدد من مالكي الشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص العاملين ضمن الاقتصاد غير النظامي الذين لا ينطبق عليهم ذلك. دعمت دراسة قام بها الاتحاد العام التونسي للشغل في 2014 هذا المفهوم وقدرت مستوى دخل الاقتصاد غير النظامي بكل وضوح بمبلغ 18,725 دينار تونسي سنوياً. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تنحرف إلى الأعلى من خلال الأخذ بمسائل وقيم عزلاء ذات صلة بالحدود التوزيعية العليا ولا تتماشى مع الأدبيات الأعم، فهي تُشير إلى أنه ثمة جمع من الموظفين الذين يكسبون دخلًا ذا قيمة كافية لإدخاله حيز ضرائب الدخل. يتسبب تجنب هؤلاء للإدارة الضريبية -بالإضافة إلى الاحتيايل الذي يقترفه رواد الأعمال داخل السوق السوداء<sup>47</sup>

46 ووفقاً لعلوالب فاينانشال إنتغريتي (Global Financial Integrity)، فإن التلاعب بالفواتير التجارية هي ممارسة تتمثل في "قيام المستوردون والمصدرون بتزوير قيمة السلع التي أقروها في الفواتير المُقدمة إلى السلطات الجمركية من أجل إجراء تحويلات مالية غير مشروعة عبر الحدود الدولية، والتهرب من الضرائب و/أو الرسوم الجمركية، وغسيل أرباح الأنشطة الإجرامية، والتحايل على ضوابط العملات، وإخفاء الأرباح في حسابات بنكية خارجية."

وقد زادت نسبة القيمة المُجمعة الخاصة بالتلاعب بفواتير بصفقات تونس مع أكثر 36 اقتصاداً متقدماً في العالم -والتي تُدرت من خلال جمع الفروق في القيم المُبلغ بها للسلع المُشترية والمُباعة بين بلدان التصدير والاستيراد- زيادة بلغت 6 مليار دولار سنوياً في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018. وعليه، فتجدر الإشارة إلى أنه يصعب تقدير الخسارة الواقعة على الإيرادات العامة دون بيانات مفصلة على جانب الاستيراد في دفتر الحسابات (مما يتيح حساب مدخول رسوم الجمارك وضريبة القيمة المضافة غير المدفوعة) وعلى جانب التصدير في دفتر الحسابات (مما يتيح فهماً لحجم التهرب الضريبي للشركات من خلال إخفاء الأرباح أو التلاعب بقيمتها). بيد أنه من المعقول افتراض أنها بلغت الملايين خلال السنوات المعنية.

47 ويُرجح عدد من المحاورين أن الإيرادات المُحققة من خلال الإنتاج في المنتجات القانونية وغير القانونية فيجري غسبها إما من خلال الاستثمارات العقارية والبنكية في تونس أو تُنقل إلى مراكز مالية على غرار سنغافورة من خلال وسطاء البنوك غير النظاميين حيث تُغسل الأموال تُنقل في نهاية المطاف إلى ملاذات أمان مثل سويسرا.

48 وفي ما بين 2000 و2017، بلغ متوسط العجز المالي للحكومة التونسية 3,5% من إجمالي الناتج المحلي. ومذاك، ارتفع العجز المالي ارتفاعاً هائلاً. 4,5% من إجمالي الناتج المحلي في 2018، و3,9% في 2019 و9,8% في 2020، و8,3% في 2021. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ العجز المالي التونسي 7,6% في 2022. راجع: آفاق الاقتصاد الإقليمي - صندوق النقد الدولي - تشرين الأول/أكتوبر - الملحق الإحصائي.

49 بلغت قيمة اقتراض الدولة محلياً 11,126 مليار دينار تونسي في 2020 و5,58 مليار في 2021. وكان معظم القروض والسندات المعنية ذات استحقاق قصير أو متوسط الأجل.

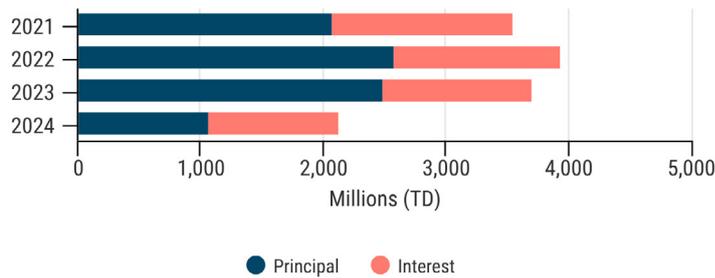
50 ذلك من خلال إقراضها الدولة نفسها أو المؤسسات المملوكة لها.

تونس في 2021 وسيقترب من 4 مليون دينار في 2022. وبالنسبة إلى الأعوام المذكورة، فإن حصة الفائدة فيما يخص سداد الديون ستبلغ حوالي 1,4 مليار دينار تونسي<sup>51</sup>.

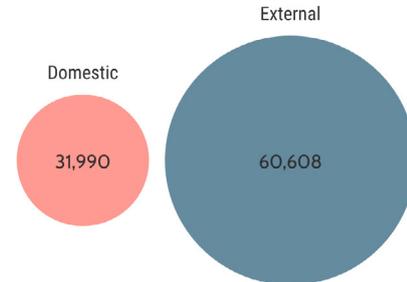
## The Social and Developmental Costs of Debt Repayments

The external and domestic debt stock of the Tunisian state has grown immensely since 2011. Though smaller in volume, domestic debts come with far higher interest rates. Paying them off introduces sizable distributive effects, and, in conjunction with the resources that need be devoted to external debts, leaves governments unable to undertake the capital spending that is so desperately needed.

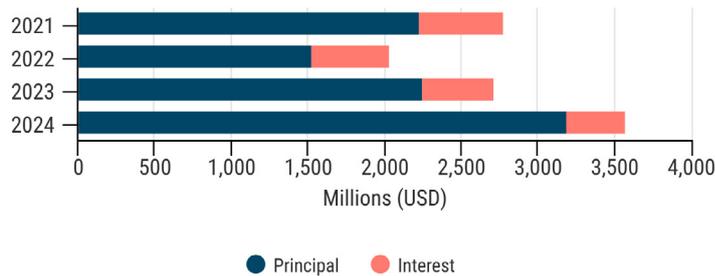
### Scheduled Domestic Debt Repayments



### General Government Debt Stocks (Millions TD), End 2020



### Scheduled External Debt Repayments



\*Note: the external debt stock does not include the debts of state-owned enterprises, many of which are guaranteed by the general government, and which amount to TD 23.5 billion

Source: IMF Article IV Consultancy (February 2021)

ويشير الاقتراض من أجل تمويل الاتفاق العام إلى هذه الدرجة وفقاً لهذه الشروط ومن تلك الأطراف إشارة ضمنية إلى وجود نقل متحيز للثروة بناءً على الطبقة الاجتماعية. وفي النهاية في مرحلة ما، تتوقف مسؤولية التزامات سداد الديون السيادية عند دافعي الضرائب التونسيين الذين ينبغي الحجز على تدفقات دخلهم المستقبلية من خلال الضرائب حتى تتمكن الدولة من تسوية أمورها مع المقرضين. ولما كان نظام الضرائب يُثقل على العائلات المحدودة والمتوسطة الدخل بصورة غير متكافئة، فإن الآثار التوزيعية للإنفاق العام الذي تموله الديون قد تنجم من جهتين. من ناحية، فإنها تسرع حدوث تراجع نسبي في الثروة بالنسبة للأشخاص العاملين، ومن ناحية أخرى، فهي تسهل زيادة ثروة مالكي البنوك التجارية. وحتى وإن كان الإنفاق العام الذي تموله الديون يميل إلى التوجه التقدمي، فإن تمويله يقتضي أن تكون نتائجها الاجتماعية تراجعية. ولما كانت الغالبية العظمى من الديون المُتكددة في الفترات الأخيرة تُوجه بالكاد لسداد الديون القائمة، فقد أصبح هذا الأثر التراجعي جلياً أكثر فأكثر.

وثمة نتائج تنموية أكثر آنية ينبغي أخذها في الحسبان. على الرغم من أن الحجة التي تفيد بأن الإنفاق الحكومي التونسي الذي تموله الديون قد نجح بالفعل في استبعاد الاستثمار الخاص فيبقى ذلك حقيقياً. من خلال توفير مصدراً منخفض المخاطر عالي الأرباح إلى قطاع البنوك المحلي -الذي ينأى عن الاضطلاع باستثمارات إنتاجية بائني بدء- يضمن واضعو السياسات قدرة على تحقيق أرباح مع توفير أي استثمار في الاقتصاد الحقيقي. ومن خلال تحميل قائمة الميزانية العمومية للبنوك التجارية بفئة أصول عالية المخاطر أخرى -الدين السيادي لدولة مثقلة بالديون- فقد أدت استراتيجية التمويل الخاصة بالحكومات إلى تفاقم خطر اندلاع أزمة مالية تطال جميع جوانب النظام بصفة كبيرة. ولما كانت مخاطر اندلاع هذه الأزمة عالية بالفعل بسبب نسبة القروض المتعثرة (NPL) الطائلة وغير المُحتسبة حساباً صحيحاً بدرجة كبيرة<sup>52</sup>، فإن ذلك يشبه إضافة الهشيم إلى حفرة متقدة بالفعل. وبالأخذ في الحسبان طائفة الآثار الهدامة التي أدخلها الاقتراض الأجنبي للدولة -النتائج التي تم تناولها بالتفصيل في القسم الثاني- يُصبح دفتر تمويل الديون في الفترة ما بعد 2011 ضخماً جداً.

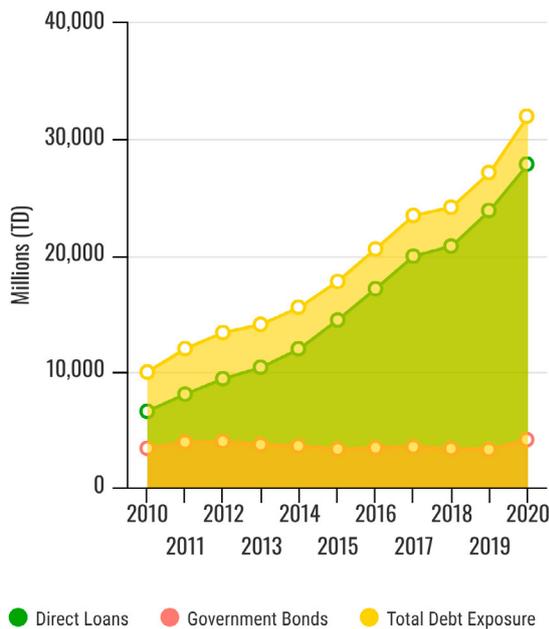
52 يعني تخفيض التزامات سداد الديون الذي أدخل في آذار/مارس 2020 أن الكثير من المدينين إلى البنوك المتخلفين عن السداد -والذين سيستمرون لاشك في تخلفهم عن السداد- لا يُعدون كذلك. ويُقدر وكالة فيتش (Fitch) نسبة الديون المتعثرة ما بين 16% و18%. ويتعتقد أن معدلات الديون المتعثرة إذا تجاوزت الأرقام الفردية المرتفعة، فإنها تعني وجود خطر نظمي بمنظومة البنوك.

# Dysfunctional Credit Intermediation

In helping underwrite the fiscal deficits run up during the post-2011 period, Tunisia's commercial banks have grown increasingly exposed to government debt. This exposure has heightened financial system risk: according to S&P, Tunisian banks' direct exposure to sovereign debt--a measure that excludes their exposure to the debts of SoEs--was already equivalent to 13.2% total assets as of November 2020. After the state borrowed an additional 5.58 TD billion in 2021, that percentage jumped a few points higher.

To some extent, the banks' moves into the sovereign debt market have also crowded out long-term lending to tradable sectors.

The Financial System's Exposure to Domestic Sovereign Debt



Bank Lending to the Economy (Millions TD)

Description	2018	2019	2020
<b>Agriculture and Fishing</b>	2745	2910	3090
Short Term	1581	1671	1840
Medium & Long Term	1164	1239	1250
<b>Industry</b>	24510	25017	25785
Short Term	17490	18067	17425
Medium & Long Term	7020	6950	8360
<b>Services</b>	37773	40315	44223
Short Term	18321	19735	20399
Medium & Long Term	19452	20580	23824
<b>Consumer Loans</b>	12889	12774	13750
<b>Housing Loans</b>	11071	11279	11702

Source: Central Bank of Tunisia

المقرضين الأجانب والمحليين، وتحويل تدفقات رأس مال خارجية، وقصور سوق ضمان الائتمانات، وتزايد خطر النظام المالي، والحد من قدرة الحكومات على حشد عمليات تدخل كبيرة في الاقتصاد. وبالنظر إلى حجم الأثر، فإن استراتيجيات الإيرادات يمكن أن تُعتبر ذات أثر شبه تأسيسي في التحول.

ومن منظور شامل -فيما يخص التصميم والتنفيذ- فإن استراتيجيات الإيرادات التي اعتمدها الحكومات التونسية على مدار السنوات العشرة الأخيرة تعد دون المستوى المثالي بسبب أثرها الاجتماعي والتنموي. وبالفعل، ساعدت القرارات المتخذة في هذا المجال في تسهيل استقطاب الدخل والثروة، ودفع الدولة إلى زيادة اعتمادها على

وفيما يخص تكلفة الفرصة الضائعة، فإن التوسعات في الوظائف الحكومية وفي الشركات المملوكة للدولة في الفترة ما بعد 2011 أحدثت بلا شك أثراً سلبياً في النمو. وعلى عكس المزاعم التي يطرحها مقرضو تونس، لا يتعلق ذلك في حد ذاته بالتوظيف في القطاع العام، بل يرجع إلى نوع التوظيف الذي يُخصص صناعات السياسات موارد عامة له.

وفيما يخص الخدمة المدنية، فإن برامج التوظيف المستحدثة خلال المراحل الأولى في الفترة ما بعد الثورات لم تكن إلا مجرد آلية لتوزيع الرعاية. وإذا تضرر الاتحاد التونسي للخدمة المدنية وحيادية الإدارة بسبب الآراء المُسيّسة، فقد وجد أن 90% من جميع التعيينات بالقطاع العام تحت حكومة الترويكا ما بين كانون الأول/ديسمبر 2011 وشباط/فبراير 2013 قد حُددت على أساس الانتماء الحزبي والإقليمي والعائلي، وهي معايير توظيفية جاءت في صالح أتباع حزب النهضة بصفة خاصة. وبالنظر إلى المنطق الذي قامت على أساسه هذه الحملات، فليس ما يثير الدهشة في اشتغال نتائجها على زيادة مفرطة فوق الاحتياج وتفش في نسبة التغيب<sup>53</sup>، من شأنهما أن يتسببا في تقليص إنتاجية موظفي القطاع العام بنسبة 10% ابتداءً من 2015.

ولما كان ثمة نقص في الاهتمام بإجراءات التدريب والترقية والتكليف، أحدث التوسع في القوى العاملة بالقطاع العام في الفترة ما بعد 2011 نتائج هامشية إن لم تكن سلبية بالنسبة إلى جودة الخدمة العامة أيضاً. وعلى الرغم من تخصيص 20% من إجمالي إنفاق الوزارات المعنية بمف الأعم الخاص بالتعليم العام على سبيل المثال -المبالغ التي رفعت عدد الموظفين العاملين بوزارة التعليم ليلبغ أكثر من 170000 والتي خفضت من نسبة المدرسين إلى الطلاب إلى 17,2 في التعليم الابتدائي و11,9 في التعليم الثانوي- لم يُحرز أي تقدم في تحسين معدلات التسرب من التعليم والإعادة، لاسيما في الولايات الأقل دخلاً، بل أن أداء الطلاب في التقييمات الدولية تراجع بالفعل. ولا أدت عودة الدولة إلى خلق البيروقراطية القائمة على جدارة المخططين والمنظمين التي كانت تونس تحتاج إليها بشدة. وبسبب اللامبالاة السياسية والخطط التعويضية التي جعلت التعيين الحكومي غير ذي جاذبية بالنسبة إلى أكثر العاملين مهارة، فشل التحول في استقطاب المهندسين اللازمين من أجل إصلاح البنية الأساسية المتهاكلة أو الاقتصاديين اللازمين لإدارة البلد تجاه آفاق تنمية جديدة. وبالداء ذاته، خسرت تونس الأطباء التي أنتجتهم الجامعات العامة لصالح الهجرة وهو ما يعد نزوحاً للكفاءات بالغ التكلفة لاسيما في زمن الجائحة.

## عوائد مُحبطة من الإنفاق العام

وعلى الجانب الآخر من دفتر المالية، فإن الخيارات التي اتخذت فيما يخص تخصيص الإنفاق العام قد أثرت أيضاً في كل من الآفاق التنموية التونسية وصحة الدولة على المدى البعيد. ولعل أبرز الأمور في هذا الصدد هي القرارات ذات الصلة بالتعيينات في القطاع العام، والإنفاق على الأمن بصفة عامة، وتوفير الغذاء (بتعريفه الواسع).

وفيما يخص القرار الأول، فإن تعيينات فترة ما بعد 2011 للإدارة العامة -بما في ذلك المناصب الحكومية المركزية والمحلية- زادت من عدد الموظفين الحكوميين لتصل إلى 645000 بدلاً من 430000، وذلك ابتداءً من 2017. وبعد استقرار الزيادة، فإن هذه القفزة التي بلغت 50% على مدار خمس سنوات تقريباً نتج عنها إدراج 7,4% من السكان في سن العمل و18,5% من جميع العاملين في دوائر الحكومة العامة إذ انعكس ذلك في صورة فاتورة رواتب تبلغ قيمتها 17,4% من إجمالي الناتج المحلي في 2020. وبلغت قيمة التحول إلى نظام المعاشات الخاص بالقطاع العام الذي كان ضرورياً من أجل تغطية العجز الكبير والمتزايد والذي أنهدم الاحتياطات ابتداءً من 2013 حوالي 0,4% من إجمالي الناتج المحلي بينما بلغت قيمة مخصصات الصحة والانتقالات 0,36% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي. وقد رفعت المنافع الإضافية التي كانت تُمنح لمسؤولين رفيعي المستوى بالوظيفة العمومية إنفاق الدولة على القطاع العام، إذ كان من يتلقى راتباً يتجاوز 1500 دينار تونسي عادةً ما يُمنح حق انتفاع بسيارة تابعة للدولة، فبلغت هذه الزيادة 20% من إجمالي الناتج المحلي.

كما ينبغي أخذ موظفي الشركات المملوكة للدولة في الحسبان. وإذا تستجيب هذه الشركات لنفس حوافز الخدمة المدنية، فإنها قد أطلقت حملات تعيين خاصة بها في الفترة ما بعد 2011 وأصبح لديها 190000 موظفاً في 2017. وإذا تطلب الشركات المملوكة للدولة علاوة أكبر قيمة من تلك الممنوحة للعاملين الحكوميين -من 34% مقارنة بـ18,2% وفقاً لصندوق النقد الدولي- فإن التعويضات المُقدمة إلى موظفي الشركات المملوكة للدولة تبلغ قيمتها حوالي 6% من إجمالي الناتج المحلي. وبينما يمكن تقديم حجج تؤيد إقصاء إنفاق الشركات المملوكة للدولة من تحليل الإنفاق العام بسبب احتفاظ هذه الشركات باستقلالية تشغيلية ومالية جزئية، فيقضي كل من ضمان الحكومة العامة لديونها بقيمة بلغت 15% فما فوق من إجمالي الناتج المحلي وتحويل مبالغ تتجاوز 500 مليون دينار تونسي سنوياً للعاملين في قطاع النقل بضرورة أخذها في الحسبان بدرجة ما.

المُخصّصة لأيّ دولة أمنية أخرى، أصغر فعلياً من أيّ ميادين الإنفاق الحكومي الأخرى. ويساوي تخصيص خمس الإنفاق من الميزانية وأكثر من 6 مليار دينار تونسي سنوياً من الإنفاق من خارج الميزانية لهذه البنود لتمويل اللاتطور الشخصي.

وقد نتج عن التصورات الخاطئة فيما يخص سياسات الأمن الغذائي في زيادة التكلفة المالية لهذه التدابير بصورة غير محتملة، على الرغم من أن ذلك لا يرجع إلى الفشل في تثبيت الأسعار أو الدعم في حد ذاتهما. بل يتأتى ذلك عن غياب القدرة الإنتاجية المحلية التي تدفع تونس إلى استيراد حوالي 50% من الحبوب اللازمة للاستهلاك الأدمي و60% من الحبوب المستخدمة للماشية سنوياً، وابتداءً من 2019، 90% من القمح اللين اللازم لإنتاج الخبز. وطوال فترة التحول، أُرهِق الاعتماد على الحبوب الصندوق العام للتعويض (CGC). وحتى بعد حذف غالبية السلع الاستهلاكية من قائمة السلع المُدعّمة وإنهاء الدعم الصناعي على السكر والزيت النباتي، تسبب حجم اعتماد تونس على الحبوب وضعف عملتها وزيادة الأسعار في الأسواق الدولية في رفع فاتورة الصندوق العام للتعويض لتصل من 730 مليون دينار تونسي في 2018 إلى 1,8 مليار في 2019. وما أن ارتفعت الأسعار من جديد بسبب صدمات الإمداد التي أثارها مرض الكورونا - إذ بلغ سعر القمح اللين 310 دولار للطن في أسواق السلع الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2021- يكون من اللازم زيادة نفقات الصندوق العام للتعويض. وإذ تسبب الاجتياح الروسي لأوكرانيا في هبوط حاد بإمدادات الحبوب العالمية (وزيادة أسعار الحبوب المكافئة لذلك)، تواجه تونس حالياً أزمة غذاء ومالية ملتحمتين.

ولما كانت غالبية الإنفاق العام مخصصة للبنود التي تم تناولها، وكانت خدمة الدين تستهلك من 16% إلى 20% سنوياً، لم يتبق من الميزانية ولا من الإنفاق ما يمكن تخصيصه لخدمة أغراض اتفاقية أكثر نفعاً من المنظور التنموي ناهيك عن الإنفاق الرأسمالي. وفي العصر الذي تسبب فيه تسريبات البنية الأساسية المُنشأة منذ خمسين عاماً في هدر في المياه يُقدر به 30% إلى 50% في بعض المناطق المُحددة - في واحد منها سحبت الدولة من شركة سونيد المملوكة للدولة والمنوطة بإصلاح مثل هذه المشكلات استثمارات كبرى - وقد أصبحت تكلفة أوجه الإنفاق الرأسمالية المُتخلى عنها أمراً مصيرياً. ولما كان من المتوقع زيادة مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية والمحلية وحدها لتتجاوز 19% من المصروفات العامة المتوقعة ابتداءً من 2024، فمن المُرجح أن تتفاقم آثارها على مدار السنوات القادمة.

وكان العائد على الاستثمار منخفضاً أيضاً بالنسبة إلى الشركات المملوكة للدولة. وخلال الفترة الانتقالية، استحدثت فرص العمل ووُزعت أساساً بمعبة الكيانات التي كانت قد حققت مكاسب طائلة عن طريق استخلاص الموارد الموجودة في مناطق مثل القفصة وتطاوين وسيدي كيلاني. وإن ذلك قد ساعد في تصحيح الأخطاء التي أسفرت عنها سنوات من التكديس عبر آليات النزاع تصحيحاً سطحياً، وإعادة توجيه بعض من رأس المال إلى الداخل، فهو لم يحقق غير ذلك. كانت الوظائف المعنية خالية من أي وظيفة اقتصادية وكان هدفها الأول هو تعويض السكان الذين يحتمل أن يتعنقوا في الوقت الحالي<sup>54</sup>. ولما تبين أنها غير قادرة على شراء السلاح الاجتماعي - بغض النظر عن جهود الرئيس القائد السبسي في إعلان مواقع التعدين مناطق عسكرية - تمثلت النتيجة النهائية في مجرد زيادة أوجه الإنفاق المتكررة بالشركات التي تواجه مذاك تراجعاً في الإنتاج. ولما كانت الشركات التونسية المملوكة للدولة والمتنامية محكومة بهذه المبادرات وغيرها الرامية إلى ضغط عدد من الوظائف الإضافية من الموردين الذين منحتهم الدول حق الاحتكار، فإنها لم ترع أي من الأنشطة التصنيعية الهادفة للتصدير أو المستدامة بيئياً التي كان الاقتصاد في أمس الحاجة إليها. وعلى غرار التعيين الحكومي، كان أثر مضاعف تعيينات الشركات المملوكة للدولة منخفضاً على الرغم من عرض آلية لإعادة التوزيع (وإن لم تكن ناجعة فعلياً) وتحقيق فوائد من الطلب الإجمالي. وبالنظر إلى السبل الأخرى التي كان من الممكن اللجوء إليها من أجل تخصيص الموارد العامة دائمة الندرة، فإن استهلاك حوالي نصف الميزانية العامة في فاتورة رواتب ووظائف تدر مثل هذا العائد المحدود كان بعيداً كل البعد عن المثالية.

الأمر ذاته ينطبق على الإنفاق من داخل وخارج الميزانية على قطاع الأمن. بعد ارتفاع نسبة التمويل المُخصّص لوزارة الداخلية والدفاع الوطني لتبلغ 15%، بقيت النسبة مرتفعة ارتفاعاً هائلاً. ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة 5,4 مليار دينار تونسي في 2022 بالنسبة للوزارة الأولى و3,6 مليار تونسي بالنسبة إلى الوزارة الثانية. وبغض النظر عن المُخصصات الكبيرة من خارج الميزانية<sup>55</sup>، فإن هذه الاقتطاعات وحدها تمثل حوالي 20% من إجمالي ميزانية العام. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يساعدهم في قرارات تونس الإنفاقية فيما يخص الدفاع، إما من خلال الأولوية التي أعطوها لمحاربة الإرهاب والضوابط المفروضة على الهجرة فيما يخص التعامل مع قيادة البلد وتخصيصه مباشرة لمبالغ إعانة بلوغ هذين الهدفين. وعلى أية حال، فإن الإجراءات الاقتصادية بالدينار التي تحققها المليارات المُخصّصة لملاحقات الدولة الأمنية التونسية، على غرار المليارات

54 تُقدر شركة فسقاط قفصة أنها توظف 13500 موظفاً غير عامل.

55 يصعب العثور على تقديرات ذات عولية للإنفاق الأمني من خارج الميزانية. غير أن معظم المراقبين يرون أنها تبلغ نسبة تحولها زيادة عجز مؤسسات الدولة الأمنية إلى 2 إلى 6 مليار دينار تونسي.

لقد ورثت القيادة الانتقالية التونسية اقتصاداً واقعاً في شرك الدخل المتوسط. وجعلت الشروط المفروضة على موقف البلد التابع داخل النظام العالمي المالي والإنتاجي والصرفي آمال النجاة ضعيفة من البداية. وعلى أية حال، كان من الضروري صياغة سياسات من أجل القيام بقفزات تجاه آخر التكنولوجيات العالمية، وخلق بيئة مؤاتية لتطوير تعقيد عملية التصدير، ودعم القدرة الإنتاجية المحلية بصفة عامة- لاسيما في مجال الغذاء. وبالنظر إلى الفائض السكاني، كان من الضروري أيضاً استخدام سياسات الضرائب والحماية الاجتماعية من أجل إعادة توزيع الدخل محلياً وتوفير قدرات أكبر من الأمن لملايين من الأفراد الضعفاء. ولما كانت نسبة رأس المال المحلي الصغيرة وإن كانت مهيمنة من شأنها إعاقة مثل هذه الجهود أو أي حركة أوسع تجاه تنافس أكبر، كان من الضروري أيضاً مواجهة سلطة الأوليغاركية والشركات القابضة الضخمة المملوكة لعائلاتهم.

وللأسف، تغاضت القيادة التونسية بصورة كبيرة عن مثل هذه المبادرات ذات الصلة بالسياسات. و عوضاً عن ذلك، وضعت نظاماً ترنح بين الإصلاح الليبرالي الجزئي والمتفاوت، الذي يُفضّل المستثمرين الأجانب، والمحسوبية التقليدية وجهود العالم القديم التي تهدف لشراء السلام الاجتماع وتغض الطرف عن المسائل التنموية. وليس من المستغرب أن هذا المزيج قد أحدث نتائج سلبية. وإذ تسبب في حرمان الديمقراطية من شرعية المدخلات، فقد فتح الباب أمام أحداث 25 تموز/يوليو أيضاً.



# 3. الخاتمة

اقتصادية محددة، لما استطاع رجل مثل قبّس سعيد الوصول إلى الحكم الذي تولاه في 2019 من البداية، وعليه لما كان استطاع تنفيذ ما قام به في 2021. ومن المرجح جداً أيضاً أن الظروف المسبقة المعنية كانت تغذي النهج القائم على توخي الحذر الذي اتبعته أطراف واسعة من الشعب بينما كان سعيد يضرب بأرباح 2010-2011 عرض الحائط. ويعيدنا كل ذلك إلى مسائل اللاتطوّر التي تناولها هذا التقرير.

وكما فضّلنا، فإن التحام الصدمات الخارجية المنشأ والقيود المفروضة خارجياً والحمق الداخلي أفضى إلى حرمان السنوات العشرة الأخيرة من النمو وإعادة التوزيع الكبيرة على حد سواء. وتجلّى على الصعيد السياسي سوء الأداء في هذه المجالات من خلال سوق العمل وآثار الدخل. وأفضت أوجه النقص على جانب الطلب من سوق العمل إلى بقاء جودة عملية خلق فرص عمل وحجمها غير وافية تماماً خلال العقد الماضي، مما حكم على غالبية عظمى بمذلات البطالة وقصور التشغيل، والتعيين غير النظامي، والانفصال

تهاوت الديمقراطية التونسية بسرعة كبيرة خلال الصيف الثاني من جائحة فيروس كورونا. وقد أثارت سرعة تطور أحداث 25 وغموض الاستجابة الشعبية التي تبعتها دهشة المسؤولين عن تحليل أدواء العواصم البعيدة فبدت لهم كما لو كانت صواعق تضرب سماءً صافية.

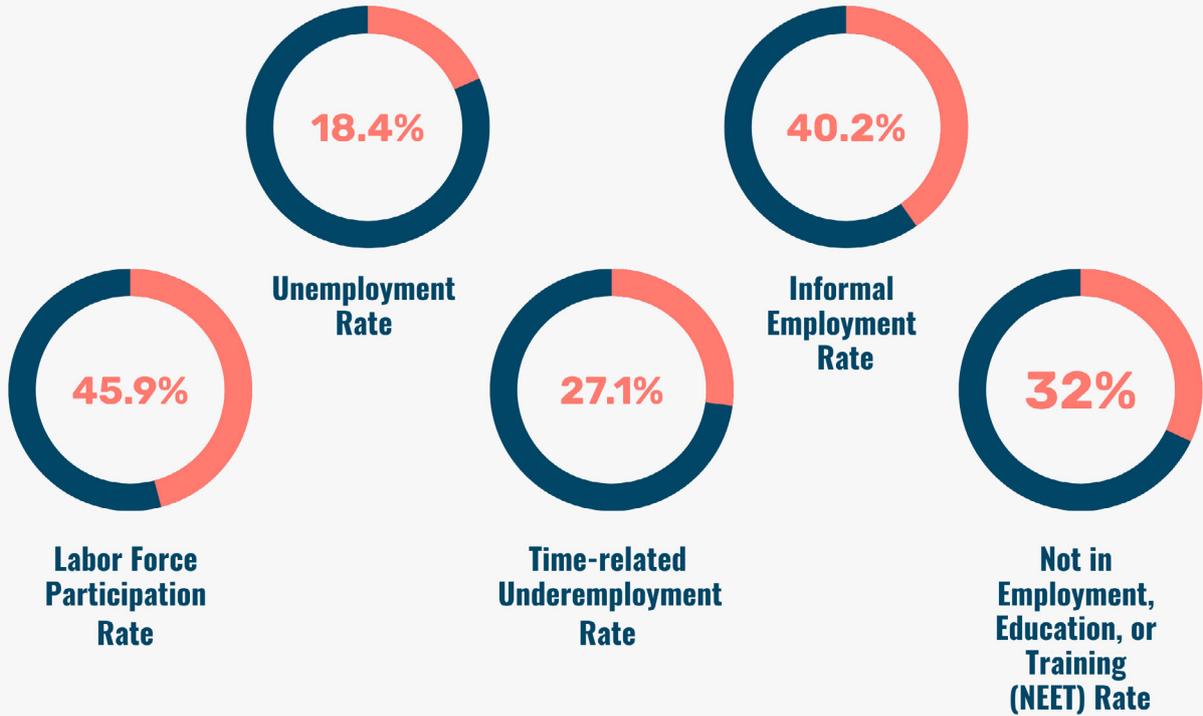
وبالطبع كانت هذه الأحداث نتائج متأتية عن أسباب متداخلة لا عن أُلغاز الطبيعة. ولا شك أن تراكم أوجه الفشل السياسية المنفصلة كانت له يد في نشوب هذه الأحداث، لاسيما من خلال النأي عن تأسيس محكمة دستورية، ورفض انصياع قوات الأمن الداخلي، والضعف التي كانت تحرك العلاقات ما بين الأحزاب خلال فترة التحول. ويمكن تطبيق الفكرة ذاتها على عوارض التاريخ والتي كان أثقلها وهم وحمق الرجل الذي اضطلع بالمهمة النهائية ألا وهو قبّس سعيد.

غير أنه من صادق القول أيضاً أنه لولا ظروف اجتماعية

الشرايية للأسر على الصعيد الاجتماعي من خلال عدد من السبل المؤلمة. وبطريقة أو بأخرى، ساعدت تجربة الحرمان والتوقعات غير المُلباة على زيادة عدد حالات الانتحار والتسرب من التعليم، حتى أنها دفعت عشرات إن لم يكن مئات من الآلاف إلى المخاطرة بعبور البحر المتوسط أيضاً.

الاقتصادي وتقلباتها. ولما كان التعويض على الأقل مرتبطاً ارتباطاً واهياً بالإنتاجية، تسبب سوء وضع القطاع الخاص في الحفاظ على انخفاض الأجور خارج نطاق الدولة بينما محى التضخم الأرباح المكتسبة عبر ارتفاع الحد الأدنى للأجور والمفاوضات الجماعية. وتجلت حالة اليأس التي سيطرت على حياة الملايين نتيجة انعدام الاستيعاب وتراجع القدرة

## A Labor Market in Prolonged Crisis



Sources: Sources: ILO Estimates 2019 & 2021; Institute Statistiques Tunisie 2021 Q3; Tunisia Labor Market Panel Survey 2014; ITCEQ 2019

والدستور وألغيت الحريات المدنية وعادت هيمنة قوات الأمن وبدأ صندوق النقد الدولي في الاستعداد للرجوع.

وحري بجمع من يأمل أن تنجح تونس في العثور على سبيل أكثر تبشيراً بالخير أن يكونوا أكثر فهماً للسبيل الذي اتخذته. ويتطلب ذلك التحقيق في السوابق التي كانت لازمة من أجل حدوث التمزقات السياسية التي وقعت خلال الصيف الماضي. ونأمل أن يكون هذا التقرير الذي يدرس أوجه الفشل التنموي على مدار السنوات العشر الأخيرة قد ساهم في هذه المهمة التحليلية الطارئة. ويصعب تخيل أن تزدهر الديمقراطية على أساس الربيع العربي ما لم يأتي وقت تنزاح فيه العثرات الخارجية والداخلية أمام مجتمع يسوده الرخاء والعدالة.

وقد عملت حالة اليأس بوصفها محفزاً للكثير من الاستجابات السياسية الهدّامة وإن كانت متوقعة أيضاً. وبحلول 2014-2015، تعرضت السياسة ومفهوم المشهد السياسي الأوسع إلى تلوث شامل واعتبر كل منهما فاسداً ومفسداً للغالبية العظمى من الشعب<sup>1</sup>. وشهدت تداعيات منطلق عام خاضعاً للتأثير على هذا النحو تلوخ المؤسسات والمنظمات التي تبين أنه كان لها تأثير خلال فترة التحول بفرشاة السياسة النازعة لصفة الشرعية سواء أكانت ذات طبيعة سياسة أم لا<sup>2</sup>. وقد أثارت حتى المنظمات التي يفترض أنها خارج نطاق الخلافات السياسية وإلى جانب الشعب على سبيل المثال الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد المعطلين عن العمل- حفيظة الناس وعدم ثقتهم حتى أنه رُفضت مساعيهم للوساطة وأصبح وجودهم بين القوى الشعبية غير مرحب به.

وقد أندر تفشي حالة السخط بنشوب ما هو أسوأ، ألا وهو ما أطلق عليه هوشولي وهواري وكانليف معاداة السياسة. وفي تونس على غرار البلدان الأخرى، نشأت معاداة السياسة من تشخيص مضر أساساً باتفاق الديمقراطية لاسيما المفهوم (المكتسب) الذي يفيد بأنه لا يمكن للأنظمة التمثيلية التحكيم بين المصالح المتباينة ولا الإعلاء من قيمة الحاجات الجماعية. وتسبب ذلك التشخيص الذي عززه اندماج كفاءة مجلس نواب الشعب وفساده وضيق أفقه وخسارة الكثير رفاهيتهم على مدار 10 سنوات في دفع الكثير من الشعب التونسي بعيداً عن المنظمات الأفقية التي كانت لازمة من أجل الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها. وبخلاف دفع هذا التشخيص تجاه صراعات ذات أشكال محلية غير مبرمجة -وهو تطور ضمن في حد ذاته استمرار وضع قائم مُنهك- فإنه هو أيضاً الذي غرس بذور الرغبة في التواصل بطريقة أكثر مباشرة مع الحكومة. وعليه، قُتح الباب أمام انقلاب قيس سعيد.

وبوعده أن "يُصَرّف المستنقعات" وأن يُرسى علاقة تتميز بوساطة أكبر بين الحاكم والمحكومين، فقد استهدف الرئيس (سواء عن قصد منه أم لا) أمني الكثير الضالة وإن كانت مفهومة. ولما كان لجهل سعيد الصريح بالمشكلات الاقتصادية ولاقتراحه حلول طفولية للمشكلات التي كان يراها بالفعل -فقد طلب مثلاً من التجار تخفيض الأسعار طوعياً انطلاقاً من إحساسهم بالواجب الوطني- أن يكون ذا أهمية في سياق يشعر في شعب بعزلة كبيرة. وعندما تقر فئة ما يمكن تشبيهها بالجمع أخيراً أن الرئيس قد دفع بهم إلى غير المعلوم دون خارطة أو وجهة، سيكون السيف قد سبق العذل. فالضرر قد وقع بالفعل إذ انتهى البرلمان

1 بيّنت بيانات الإستبانة الخاصة بالبارومتر العربي - الدورة الخامسة (2016) أن 71,8% من التونسيين لا يتقون في البرلمان و80,1% لا يتقون في الأحزاب السياسية. ولم تتحسن الأوضاع مذاك. بيّنت بيانات الإستبانة الخاصة بالبارومتر العربي - الدورة الخامسة (2018) أن 65,1% من التونسيين لا يتقون في البرلمان و79,1% لا يتقون في الأحزاب السياسية. أما الدورة الثالثة من البارومتر العربي (أذار/مارس-نيسان/أبريل 2021) فقد بيّنت أن 70% من الشعب التونسي يرى أن مؤسسات الدولة والوكالات الوطنية يشوبها فساداً كبيراً وأن 62,3% لا يتقون في مجلس الوزراء بأية حال من الأحوال.

2 وقد طال تفشي حالة السخط منظمات المجتمع المدني (CSOs). وبحسب البارومتر العربي، تبين أنه في 2018، كانت نسبة 56,6% من التونسيين لا تتق في منظمات المجتمع المدني.



# الملحق: الحقوق المُخولة إلى المستثمرين الأجانب

## 1. التحكيم الخارجي

على زيادة خصوصية التزامات الدولة تجاه مننديات تسوية منازعات الاستثمار غير الخاضعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وفي الوقت ذاته تقريباً، صاغت السلطة التشريعية أحكام خضوع الدولة لجهات التحكيم الخارجية في القانون المحلي من خلال إدخال تعديلات على القانون المدني التونسي وقانون الإجراءات التجارية التونسي<sup>2</sup>. وعلى الرغم من أن هذه التعديلات تمنح محكم الاستئناف في تونس سلطة رفض أمر تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عبر إجراءات تحكيم خارجية وفقاً لشروط خاصة، فإن المحكمة تُفسر هذه الولاية بصورة صارمة جداً على أرض الواقع. وبالإضافة إلى السماح للمستثمرين الأجانب اللجوء إلى آليات

قبلت الدولة التونسية منذ 1966 بالسيادة القانونية لإجراءات فض المنازعات والمصالحة التي يضطلع بها المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وهو طرف تابع لمجموعة البنك الدولي. وإبان اعتماد تونس لاتفاقية الأمم المتحدة بنيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها في 1967، فقد تعهدت أيضاً بإنفاذ "قرارات التحكيم الأجنبية الصادرة على أرض بخلاف أرض الدولة التي يُسعى فيها إلى الاعتراف بهذه القرارات وإنفاذها... بموجب القواعد الإجرائية الخاصة بالأرض التي يستند إليها القرار نفسه." وشهد القانون النموذجي الخاص بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) بشأن تحكيم التعاون الدولي في 1993

1 يعد أشهر هذه المننديات تلك التي تنظمها محكمة التحكيم الدائمة، والغرفة التجارية بستوكهولم، والغرفة التجارية الدولية.  
2 أدخل الكثير من هذه التعديلات من خلال قانون 93-42 الصادر في نيسان/أبريل 1993 والذي أسس قانون تحكيم جديد.

مستقبلياً. وفيما يخص اتفاقات استثمار الدولية المتعددة الأطراف، تجدر الإشارة إلى أن تونس قد أبرمت اتفاقات تحمل أحكاماً تسمى "بالبنود الجامعة" التي تفرض على الدولة "احترام أية التزامات أو اتفاقات تبرمها مع مستثمرين أجانب تجمعها بهم اتفاقات استثمار دولية متعددة الأطراف، مما يرفع بذلك أي خرق تعاقدي ليصبح انتهاكاً لالتزامات اتفاقية الاستثمار الدولية المتعددة الأطراف المُبرمة." أما الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية الطرف، تجدر الإشارة إلى أن آليات تسوية المنازعات الاستثمارية بين المستثمرين والدولة وفقاً لاتفاقيات التجارة الثنائية والاستثمار - بما في ذلك الاتفاقيات التي وقعتها تونس - تمنح الشركات الأجنبية حقوق كبيرة واسعة تتجاوز حقوق الملكية الممنوحة للشركات المحلية بموجب قوانين الولايات المتحدة.

التحكيم المذكورة آنفاً، تجدر الإشارة إلى أن القانون التونسي يمنحهم أيضاً حق اللجوء إلى محاكم أجنبية في الكثير من الحالات<sup>3</sup>.

وقد أضافت اتفاقات استثمار دولية متعددة الأطراف (IIAS<sup>4</sup>) وخمس وخمسين اتفاقية استثمارية ثنائية الطرف (BITS) - من ضمنها ثلاثة وثلاثين اتفاقية نافذة - الشروط التي يمكن لمستثمرين أجانب معينين السعي للحصول على قرارات مرضية من خلال جلسات استماع تحكيمية خارجية. وتتعلق معظم الشروط بنزع ملكية الأصول نزاعاً غير مباشر. ويعد المفهوم مفهوم نزع الملكية نزاعاً غير مباشر القانوني مفهوماً مبهماً بحيث يتيح الطعن من خلال التحكيم الخارجي في أي إجراء تتخذه دولة ينتج عنه حرماناً حقيقياً لقيمة الاستثمار أو خسارة أرباح حالية و/أو متوقعة

3 وفقاً لمراجعة هيربت سميث فريهيل المتعددة الولايات القضائية الصادرة في 2016: يجوز إنفاذ قرار في تونس بموافقة المحكمة الابتدائية (المعروف أيضاً بأمر التنفيذ) في محل سكن المدعى عليه أو عند الاقتضاء في محل الإنفاذ. في حالة لم يكن للمدعى عليه محل سكن في تونس، ترفع القضية أمام المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة. بيد أنه لا يحق للمحكمة الموافقة على إنفاذ القرار ما لم يكن: أ) صادراً عن محكمة مختصة في الولاية القضائية ذات الصلة (ب) يحق إنفاذ القرار وفقاً للقانون الذي صدر في إطاره ونهائياً (ج) الأطراف مُثلوا تمثيلاً مناسباً (د) لا يتعارض القرار مع السياسة العامة التونسية. ويُفهم الاستثناء الخاص بالسياسة العامة التونسية على أنها السياسة العامة ذات الصلة بالقانون الخاص الدولي التونسي والذي يشير إلى القرارات الأساسية للنظام القانوني التونسي.

4 تحدد كل من المادة 22 و23 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) الصادرة في 1994 - وهي مواد احتفظ بها وعُدلت داخل المادة 8 من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة - التزامات الموقعين تجاه آليات تسوية المنازعات.

## 2. حماية الملكية الفكرية

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في فرضها على الشركاء الاقتصاديين من خلال استغلال المفاوضات الثنائية الأطراف بوصفها سلاحاً ابتداءً من منتصف الألفينيات وما بعد ذلك، اتخذ صانعو السياسات في 2016 خطوة غريبة تمثلت في التصالح مع الأحكام المفروضة على التجارة الشاملة الجديدة أو الاتفاقات الاستثمارية. وقد قاموا ذلك عبر توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي كفل حماية براءات الاختراع حماية تلقائية في تونس فيما يخص طلبات تسجيل براءات الاختراع الأوروبية من خلال منظمة براءات الاختراع الأوروبية.

أدخلت التزامات تونس القانونية تجاه حماية الملكية الفكرية للمرة الأولى عند صعود البلد إلى صف المنظمات الدولية وتوقيعها اتفاقات متعددة الأطراف. ويعد أبرز الأحداث في هذا الصدد انضمام البلد للمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية وتوقيعها اتفاقية باريس لحماية براءات الاختراع، واتفاقية مؤتمر التجارة والتنمية حول حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية، والبروتوكول المتعلق باتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات. وفرضت عضوية منظمة التجارة العالمية على تونس موافقة القانون المحلي ليمثل للمعايير الدنيا المُحددة عبر اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) وهو ما قامت به من خلال إصدار قانون الملكية الفكرية لعام 2009. على الرغم من أن التدايعات القانونية للطبيعة الاستثنائية لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لم تكن غير ذات أثر، فإنه لا يجب المبالغة في عرض أثرها في فضاء السياسة المحلية التونسية. تمنح المعايير الدنيا والأحكام العامة بالخاصة بالاتفاقية المفروضة على الموقعين في حقيقة الأمر حرية تصرف كبيرة فيما يخص تنفيذ المعايير وتفسيرها قانونياً<sup>5</sup>. غير أن الالتزامات الفرعية المفروضة عبر الإجراءات الطوعية المحلية ودخول تونس في جملة اتفاقات تجارة واستثمار ثنائية قيّدت إمكانية استغلال هذه الحرية بدرجة كبيرة. فيما يخص المسألة الأولى -وعلى الرغم من أن السلطات القضائية قد حصلت على عون كبير فيما يخص رصد عمليات التزوير<sup>6</sup>- قرر صانعو السياسات خلال السنوات التي تلت الثورات تعميق واجبات الدولة تجاه الملكية الفكرية إذ جعلوها ضرورة سياسية من خلال إدراجها في المادة 41 من دستور 2014<sup>7</sup>. وقد قرر صانعو السياسات أيضاً تأسيس محكمة ملكية فكرية متخصصة ساعدت في "تحقيق زيادة هائلة في سرعة اتخاذ القرارات التنفيذية القانونية وجودتها فيما يخص العملاء الأمريكيين، كما حققت مكاسب كبرى لشركات زعمت التعدي على حقوق العلامة التجارية ذات الصلة بالمنتجات المقلدة<sup>8</sup>". أما فيما يخص المسألة الثانية، وعلى الرغم من أن تونس قد أوفيت من الشروط الميركانتيلية الخاصة باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الموسعة (TRIPs-Plus) التي بدأ

5 وتمنح الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حرية تفسيرية واسعة فيما يخص قانون التنافس ومفهوم "الاختراع" الذي يمكن استخدامه لرفض طلبات تسجيل براءات الاختراع، يمنح الاستخدام المتكرر لتعابير مثل "بصورة معقولة"، و"بصورة غير معقولة"، و"غير مبرر/ غير مبررة"، و"بصورة غير مبررة" في تعريف الالتزامات والشروط التي تُخرق في إطارها الدول مصدراً آخرًا يتيح مساحة تفسيرية.

6 وضع القانون المعني الصادر في 2009 غرامه بحد أدنى 10000 دينار تونسي تُفرض على مقلدي العلامات التجارية، كما أنه مكن موظفي الجمارك من التحفظ على السلع التي يشتبه أنها مقلدة حسبما يروه مناسباً.

7 وعلى صعيد الأحكام المادية، فإن المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية والجهات التابعة له لدى وزارة العدل قد كُلفت بحماية براءات الاختراع لمدة عشرين عاماً، والعلامات التجارية لمدة عشرة أعوام قابلة للتجديد والتصميمات الصناعية لمدة تصل إلى خمسة عشر أعوام.

8 راجع: <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/tunisia-protecting-intellectual-property>

## Bibliography

- Mohamed ABDELMOULA (2021), "Water in Tunisia: Poverty Line and Impoverishment Plans", *Orient XXI*
- Philippe ADAIR and Ali ABDALLAH (2015), "Investment overcapacities in the Tunisian tourism industry", 14th MEEA Conference
- Giorgio D'AGOSTINO, Jean-Paul DUNNE and Luca PIERONI (2017), "Does military spending matter for long-run growth?", *Defense and Peace Economics*, vol. 28
- Yilmaz AKYUZ (2017), *Playing with Fire: Deepened Financial Integration and Changing Vulnerabilities of the Global South*, Oxford University Press
- Yilmaz AKYUZ (2018), "External Balance Sheets of Emerging Economies: Low-yielding Assets, High-yielding Liabilities", Working Paper no 476, Political Economy Research Institute
- Ilias ALAMI (2018), "On the Terrorism of Money and National Policy-making in Emerging Capitalist Economies", *Geoforum*, vol. 96
- Daniele ARCHIBUGI and Andrea Filippetti (2010), "The Globalisation of Intellectual Property Rights: Four Learned Lessons and Four Theses", *Global Policy*, vol. 1, no 2
- Mohamed AYADI and Wided MATOUSSI (2016), "Scoping of the Tunisian Economy", *Africa Growth Initiative at Brookings*
- Habib AYEB and Ray BUSH (2019), *Food Insecurity and Revolution in the Middle East and North Africa: Agrarian Questions in Egypt and Tunisia*, Anthem Press
- Muhammad AZAM (2020), "Does military spending stifle economic growth? The empirical evidence from non-OECD countries", *Heliyon*, vol. 6 no 12
- Klaus BEITER (2021), "Strong Intellectual Property Protection, Weak Competition Rules – or the Other Way Around to Accelerate Technology Transfer to the Global South? Ten Considerations for a 'Pro-Development' IP-Related Competition Law", *South Centre*
- Aaron BENANAV (2019), "Automation and the Future of Work-I" in *New Left Review*, vol. 119
- Said BEN FOUED (2021), "School dropout risk in Tunisia: Impact of facilities and neighborhood characteristics", *Journal for Critical Education Policy Studies*, vol. 19, no 2
- Maryam BEN SALEM (2020), "'God Loves the Rich.' The Economic Policy of Ennahda: Liberalism in the Service of Social Solidarity", *Politics and Religion*, vol. 13 no 4
- Salha BEN SALEM, Moez LABIDI and Nadia MANSOUR (2020), "Empirical evidence on Non-Performing Loans and credit frictions: banking sector in Tunisia", *International Journal of Financial, Accounting and Management*, vol. 2, no 3
- Bruno BONIZZI, Annina KALTENBRUNNER and Jeff POWELL (2020), "Subordinate financialization in emerging capitalist economies" in Philip Mader, Daniel Mertens and Natascha van der Zwan (eds.), *The Routledge International Handbook of Financialization*, Routledge
- Ines BOUASSIDA and Abdel-Rahman EL LAGHA (2018), "Public-Private Wage Disparities, Employment, and Labor Market Segmentation in Tunisia" in Ragui Assaad and Mongi Boughzala (eds.), *The Tunisian Labor Market in an Era of Transition*, Oxford University Press
- Mongi BOUGHZALA (2018), "Employment and the Functioning of the Labor Market", in Ragui Assaad and Mongi Boughzala (eds.), *The Tunisian Labor Market in an Era of Transition*, Oxford University Press
- Zied BOUSSEN (2021), "The Unfinished Revolution: Police Brutality at the Heart of the 10th Anniversary of the Tunisian Revolution", Arab Reform Initiative
- Michael BREEN and Elliot DOAK (2021), "The IMF as a global monitor: surveillance, information and financial markets", *Review of International Political Economy*
- Loujeine BOUTAR (2018), "Performance in the Civil Service Incentive Structure: A Case Study of Tunisia", Wharton Research Scholars

- Ha-Joon CHANG (2001), "Intellectual Property Rights and Economic Development – Historical Lessons and Emerging Issues", *Journal of Human Development*, vol. 2, no 2
- Devika DUTT (2018), "The Costs of Foreign Exchange Intervention: Trends and Implications", in Gerald Epstein (ed.) *The Political Economy of International Finance in an Age of Inequality*, Edward Elgar Publishing
- Pia EBERHARDT and al. (2012), "Profiting from Injustice: How Law Firms, Arbitrators and Financiers are Fuelling an Investment Arbitration Boom", Corporate Europe Observatory and the Transnational Institute
- Mariam EL HAMIANI KHATAT, Nicolas END and Rym KOLSI (2020), "Tunisia Monetary Policy Since the Arab Spring: The Fall of the Exchange Rate Anchor and Rise of Inflation Targeting", *Working Paper*, International Monetary Fund
- Layli FOROUDI (2021), "Industrial pollution is destroying a Tunisian coastal community – but no one wants to talk about it", *Coda Story*
- Sofiane GHALI and Mustapha NABLI (2020), "Export Diversification and Sophistication and Industrial Policy in Tunisia", *Working Papers Series* no 1415, Economy Research Forum
- Francis GHILES (2020), "Tunisia is the Sick Man of North Africa". CIDOB
- Francis GHILES (2021), "Corruption in Tunisia: Fish Rots from the Head Downwards", CIDOB
- Derya GULTEKIN-KARAKAS, Mehtap HISARCIKILAR, and HUSEYIN OZTURK (2011), "Sovereign Risk Ratings: Biased Toward Developed Countries?", *Emerging Markets Finance and Trade*, vol. 47 no 2
- Mohamed HADDAR and ZOUHAIR EL KADHI (2020), "Une dette publique préoccupante: que faire ?", Tunisian Institute of Competitiveness and Quantitative Studies
- Waleed HAZBUN (2008), "Images of Openness, Spaces of Control: The Politics of Tourism Development in Tunisia", *Arab Studies Journal*
- Ian HARTSHORN (2019), *Labor Politics in North Africa: After the Uprisings in Egypt and Tunisia*, Cambridge University Press
- Alex HOCHULI, George HOARE and Philip CUNLIFFE (2021), *The End of the End of History: Politics in the Twenty-First Century*, Zero Books
- Noureddine JEBNOUN (2017), *Tunisia's National Intelligence: Why "Rogue Elephants" Fail to Reform*, New Academia Publishing
- Emna JEBRANE (2020), "Tunisian Doctors' Emigration Compounds Toll of Pandemic", *The Arab Weekly*
- Annina KALTENBRUNNER and Juan Pablo PAINCEIRA (2018), "Subordinated Financial Integration and Financialisation in Emerging Capitalist Economies: The Brazilian Experience", *New Political Economy*, vol. 23, no 3
- Bilel KCHOUK (2017), "Les anciennes élites économiques et le changement de régime en Tunisie : de l'incertitude vers la consolidation politico-économique des positions", *Politix*, vol. 4
- Bilel KCHOUK (2017), "Si vous votez la loi d'exclusion aujourd'hui, c'est vous qui serez exclus demain", *L'Année du Maghreb*, vol. 16
- Sam KIMBALL (2019), "Tunisia's Authoritarians Learn to Love Liberalism", *Foreign Policy*
- Caroline KRAFFT, Ragui ASSAD and Mohamed Ali MAROUANI (2021), "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North Africa Labor Markets: Vulnerable Workers, Small Entrepreneurs, and Farmers Bear the Brunt of the Pandemic in Morocco and Tunisia", Economic Research Forum, *Policy Brief* no55
- Imen LOUATI (2019), "Politique de l'eau : le nouveau code des eaux saura-t-il répondre à la crise de l'eau en Tunisie?", Observatoire Tunisien de l'Économie
- Dina MANDOUR (2021), "COVID-19 and Food Security Challenges in the MENA Region", Economic Research Forum 27th Annual Conference
- Hamza MEDDEB (2021), "The Hidden Face of Informal Cross-Border Trade in Tunisia After 2011", Malcom H. Kerr Carnegie Middle East Center

- Amal MEDINI and Leila BAGHDADI (2021), "Impact of COVID-19 on Tunisian Imports", Economic Research Forum 27th Annual Conference
- Walid MEROUANI and Rana JAWAD (2020), "Political Attitudes and participation Among Young Arab Workers: A Comparison of Formal and Informal Workers in Five Arab Countries" *ERF Working Paper Series* no 1434
- Steffen MURAU, Fabian PAPE and Tobias PFORR (2021), "The Hierarchy of the Offshore US-Dollar System. On Swap Lines, the FIMA Repo Facility and Special Drawing Rights", Global Economic Governance Initiative
- Fathimath MUSTHAQ (2021), "Dependency in a financialised global economy", *Review of African Political Economy*, vol. 48
- Mohamed OUBENAL and Houda BEN HAMOUDA (2018), "The Political Economy of Business Elites in Tunisia: Actors, Strategies and Identities", Economic Research Forum, *Working Paper* no 1273
- Miquel PELLICER and al. (2020), "Grievance or Skills? The Effect of Education on Youth Political Participation in Egypt and Tunisia", *International Political Science Review*
- Manuel PEREZ-ROCHA (2021), "Missing from the Climate Talks: Corporate Powers to Sue Governments Over Extractives Policies", *Inequality.org*
- Sascha RADL (2017), "Structural Adjustment in Tunisia: the Crisis of Neoliberalism and the 'Gafsa Riots' of 2008", in Gisela Baumgratz, Khaled Chaabane, Werner Ruf and Wilfried Telkamper (eds.), *Development by Free Trade? The Impact of the European Union's Neoliberal Agenda on the North African Countries*, P.I.E. Peter Lang
- Cecilia RIKAP (2021), *Capitalism, Power and Innovation: Intellectual Monopoly Capitalism Uncovered*, Routledge
- Mathieu ROUSSELIN (2018), "A study in dispossession: the political ecology of phosphate in Tunisia", *Journal of Political Ecology*, vol. 25
- Herman Mark SCHWARTZ (2021), "Manufacturing Stagnation: Intellectual Property, Industrial Organization, and Economic Growth", *Phenomenal World*
- Timothy SINCLAIR (2007), *The New Masters of Capital: American Bond Rating Agencies and the Politics of Creditworthiness*, Cornell University Press
- Natalia TAMIRISA and Christoph DUENWALD (2017), "Public wage bills in the Middle East and Central Asia", International Monetary Fund, *Departmental Paper* no 18/01
- Michael TANCHUM (2022), "The Fragile State of Food Security in the Maghreb: Implications of the 2021 Cereal Grains Crisis in Tunisia, Algeria, and Morocco", *Policy Brief*, Middle East Institute
- Eric TOUSSAINT (2019), *The Debt System: A History of Sovereign Debts and Their Repudiation*, Haymarket Books
- Kressen THYEN and Roy KARADAG (2021), "Between affordable welfare and affordable food: internationalized food subsidy reforms in Egypt and Tunisia", *Global Dynamics of Social Policy*
- Karim TRABELSI (2014), *Current State of the Informal Economy in Tunisia as Seen Through its Stakeholders: Facts and Alternatives*, UGTT and Solidarity Center
- Zoe VERNIN and Mouna HELALI (2020), *L'exportation des dattes et le coût hydrique des devises : des politiques agricoles qui vouent la région de Kébili à la pénurie*, Observatoire Tunisien de l'eau
- Irene WEIPERT-FENNER and Jonas WOLFF (eds.) (2020), *Socioeconomic Protests in MENA and Latin America: Egypt and Tunisia in Interregional Comparison*, Palgrave Macmillan
- Irene WEIPERT-FENNER (2018), "Unemployed mobilization in times of democratization; the Union of Unemployed Graduates in post-Ben Ali Tunisia", *The Journal of North African Studies*, vol. 25, no 1
- Lilia WESLATY (2013), "Nominations dans le secteur public : 87 % pour la Troika dont 93 % en faveur des partisans d'Ennahda", *Nawaat*
- Sarah YERKES and Zeineb BEN YAHMED (2019), "Tunisia's Political System: From Stagnation to

Competition”, Paper, Carnegie Endowment for International Peace

(2016), “Civil Society Position on the IMF and World Bank Debt Sustainability Framework Review”, Afrodad, Latindad, Eurodad, Society for International Development, and Third World Network

(2021), “Labour Market Profile Tunisia – 2020/2021”, Danish Trade Union Development Agency Analytical Unit

(2021), Regional Economic Outlook October 2021 – *Statistical Appendix*, IMF

(2020), “La Tunisie Face à la Covid-19 à l’Horizon 2025”, Institut Tunisien des Études Stratégiques

(2021), “Impact of the COVID-19 Crisis on the Private Sector in Tunisia”, International Finance Corporation and Statistiques Tunisie

(2017), “The IMF in Tunisia: Transitional Injustices”, Observatoire Tunisien de l’Économie

(2016), “L’indépendance de la Banque centrale tunisienne : enjeux et impacts sur le système financier tunisien”, Observatoire Tunisien de l’Économie

(2017), “Investors in Tunisian Manufacturing Benefit from a Range of Options”, Oxford Business Group

(2020) “Investment Climate Statements: Tunisia”, US Department of State

(2008), “For Sale: Gulf Investors Go On a Buying Spree in Tunisia”, *Wikileaks / US Embassy Cables*

(2017), “Impact of the Libya Crisis on the Tunisian Economy”, World Bank Group

(2018), *Tunisia Public Expenditure Review: A New Pact for the Transition Modernizing the State for Better and Fairer Public Spending*, World Bank Group and the African Development Bank

# **Noria** Research

From fieldwork to knowledge

**Noria Research**

[www.noria-research.com](http://www.noria-research.com)

Noria\_Research@

**Middle East & North Africa Program**

[www.noria-research.com/mena](http://www.noria-research.com/mena)

NoriaMena@